تاريخ السنة النبوية

إعداد

د.زينب مختار أحمد آدم

جامعة المجمعة

مكتبة الرشد ناشرون

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

تاريخ السنة النبوية

تاريخ السنة النبوية

إعداد

د.زينب مختار أحمد آدم

جامعة المجمعة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

مكتبة الرشد ناشرون

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِين}.

المقدمة

إن التراث الإسلامي الّذي ورثناه عن سلفنا الصالح من أئمتنا حقيقٌ بأن يحظى بالتشريف والتكريم؛ والاعتزاز به والحرص عليه، صيانةً له، ودأباً في الاطلاع على روائعه وكنوزه، ودراسته الدراسة الدقيقة الواعية تحقيقاً للفائدة الأعم والنفع الأشمل .

وإنَّ مما يبعثُ على روح التفاؤل على الرغم من محاولات المغرضين من المستشرقين ومن نزع منزعهم في الطعن أو النيل من أصالة السنة المطهرة والتشكيك في تدوينها فلسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي على ما رددوه من جدال باطل وحجج واهية فما زالت -ولله الحمد والمنة- الدراسات الإسلامية تنمو وتطرد باستمرار، وما زال الباحثون يتجهون هذه الوجهة، وما زالت البحوث تكتب لأن الله تبارك وتعالى شرف السنة المطهرة لأنها هي الشارحة لكتابه العزيز وبها نفهم مقاصد الشرع ونتوصل إلي أحكامه.

وكانت فطنة السلف الصالح هي التي قادتهم للاهتمام بالسنة جمعاً، وتدويناً، وحفظاً وشرحاً على أصلٍ ثابتٍ غير ذي عوج، ولهذا كانت تلك الآراء الشاذة التي أريد بها استبخاس السنة واسترخاص قيمتها ولكنهم استغربوا وعن الساحة ابتعدوا فيكفي أؤلئك انعدام الهوية وقلة الرّوية. فلو أنهم عاشوا في ظلال السنة لعرفوا منازل الشرف إذ لا شرف إلا وهي السبيل إليه، ولا خير إلا وهي الدليل عليه، و لا منقبة إلا وهي ذروتها وسنامها ولا مفخرة إلا وهي تمامها وكمالها، ولا حسنة إلا وهي مفتاحها، ولا محمدة إلا ومنها يتقد مصباحها.

وتجيء هذه الإضاءة بدعوة من الغرض الخاطر بأن أعد كتاباً في تاريخ تدوين السنة أردت أن أكون فيه أكثر تركيزاً على منهج يقوم على الرصد

والشمول والاستقصاء والترتيب عسى أن يترك أثراً طيباً ونفعاً للطلاب والطالبات.

وقد جمعت هذه الدراسة من مراجع شتى ذات العلاقة بموضوعات المنهج الدراسي لهذه المادة، موافقاً لمحتوى المقرر، راعيت فيه المنهجية المتبعة في توصيف المقرر المعتمد بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات الجامعات السعودية ، وسميته (تاريخ السنة النبوية).

علماً بأن كل محاولة تبذل في هذا الجانب تظل محدودة الجهد والطاقة لتأتي أجيالٌ من بعدنا تتعاقب على تدبر تراثنا الإسلامي العظيم.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون منهلاً صافياً ومورداً وافياً ،وينفع به من يطلع عليه ويجعل ذلك في ميزان حسناتنا جميعاً وأن يكون بداية خير وبركة بإذن الله .

د. زينب مختار أحمد

جامعة المجمعة

المحتويات

جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وسبعة فصول:

المقدمة : فيها التنبيه على أهمية السـنة باعتبارهـا المصـدر الثـاني مـن مصـادر التشريـع الإسلامي وأنها نالت عناية السلف في صدر الإسلام والتنبيه عـلى أن هنـاك مشوشـين يسـعون للنيل من السنة المطهرة ،وأن علماء المسلمين تعقبوا هذه الفئة الضالة وفندوا كافة مزاعمهم وردوهم على أعقابهم خاسرين .

التمهيد وقد اشتمل على التعريف بعبارة (تدوين السنة) والفرق بين التدوين والتصنيف ، ثم أهمية دراسة تاريخ السنة.

الفصل الأول : مكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها .

الفصل الثاني: تدوين السنة في القرن الأول ويشمل :تدوين السـنة في حيـاة النبـي صـلى الـلـه عليه وسلم.

وجهود الصحابة في تدوين السنة -جهود التابعين في تدوين السنة .

الفصل الثالث: تدوين السنة في القرن الثاني: وفيه الإشارة إلى تطور التدوين فيـه وأشـهر المصنفين مع دراسة موجزة لأهم نموذج ألف في هذا القرن (موطأ الإمام مالك بن أنس)

الفصل الرابع :التدوين في القرن الثالث وفيه: التعريف بالمسانيد وطريقة تأليفها وأهـم المسانيد ثم دراسة موجزة لمسند الإمام أحمد بن حنبل و التعريـف بالكتـب السـتة وطريقـة تأليفها.

الفصل الخامس: نماذج من التدوين بعد القرن الثالث: (صحيح ابن خزيمة،ابن حبان ،المستدرك للحاكم ،المستخرجات، شرح السنة للبغوي، جامع الأصول لابن الأثير ،النهاية في غريب الحديث ،الزوائد للهيثمي)

الفصل السادس: موقف أهل الأهواء من السنة النبوية ورد أهم شبهاتهم .

الفصل السابع: الطعن في عدالة الصحابة رضي الله عنهم عموماً -الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه خصوصاً-طعون المستشرقين في السنة .

الخاتمة

المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

التمهيد

التدوين لغة: تقييد المتفرق وجمعه في ديوان ،ومنه جمع الصحف في ك

"وقد دونه تدوينا جمعه[١]."، وفي الاصطلاح: يستعمل التدوين بمعنى التصنيف[٢]

السنة في اللغة: هي السيرة المتبعة ومنه قوله تعالى {سُنَّتَ اللـه الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَـادِهِ}، و الطريقة التي جرت عليها أحكام اللـه وتدبيره في أوليائه، ومنه قوله صلى اللـه عليـه وسـلم: { لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ } أي طريقتهم وسيرتهم و تطلق هذه الكلمة أيضاً بمعنـى البيـان حيث يقال سن الأمر أي بينه، و أيضاً بمعنى ابتداء الأمر.

والجمع سنن ، ومن ذلك حديث الرسول صلى اللـه عليـه وسـلم (مـن سـن في الإسـلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعـده مـن غـير أن يـنقص مـن أجـورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرهـا ووزر مـن عمـل بهـا مـن بعـده مـن غـير أن ينقص من أوزارهم شيء.)[٣]

وتطلق السنة في الشرع على عدة معان:

أ - تطلق على ما يقابل القرآن ، ومن ذلك قول الرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم : (يـؤم القوم أقرؤهم لكتاب اللـه فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة).

١- تاج العروس ٢٠٤/٩،مادة دون .

٢- المصدر السابق ١٦٨/٦ مادة صنف

٣-صحيح مسلم ،كتاب العلم، حديث رقم١٥

ب- وتطلق على ما يقابل البدعة ، فيقال : أهل السنة وأهل البدعة أو فلان على بدعـة إذا عمل خلاف ما عمل عليه النبي صلى الـلـه عليه وسلم [1].

ج- وتطلق عند المحدِّثين عل ما نقل عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم من قول أو فعـل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خَلْقية .

فوائد دراسة تاريخ السنة ومناهج المحدثين:

لدراسة تاريخ السنة ومناهج المحدثين فوائد عديدة، نذكر منها:

١- معرفة المراحل والأدوار التي مرت بها السنة منذ عصر النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم وإلى وقتنا هذا.

٢- معرفة الدقة المنهجية التي أحاطت بها هذه الأمة رواية أحاديث نبيهـا صـلى الـلـه عليـه وسلم، لتأمن عليه الخطأ والتحريف في أثناء تناقله بين الـرواة، الأمـر الـذي يورثنـا الثقـة بالسنة، ويجعلنا نطمئن إلى حفظ هذا الدين، تصديقا لقوله تعالى: { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الـذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [سورة الحجر الآية٩].

٣- إمكان الرد على دعاة الغزو الفكري من المستشرقين والمبشرين وكل مـن قلـدهم، وسـار في فلكهم ممن غرهم بريق الثقافة الغربية، في زعمهم: أن السنة النبوية لا يوثق بهـا، ولا يعتمد عليها في التشريع الإسلامي بسـبب مـا طـرأ عليهـا مـن التحريـف والوضـع، وذلك ببيان الجهود التي بذلها المحدثون لحمايـة وصـيانة السـنة مـن هـذا التحريـف والوضع.

١- موافقات الإمام الشاطبي ٤/٣-٤

٤- الإطلاع على منهج المحدثين في التأليف، والتصنيف، والنقد، ومكانة هذا المنهج بين المناهج الحديثة التي يدل بها دعاة المدنية الحاضرة الآن.

٥- الوقوف على دقة المنهجية العلمية التي اتبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم بل كانوا يضعون نصب أعينهم هدفا، وقواعد يراعونها، فيما عرف بشروط الأئمة.

٦- التمييز بين المناهج المقبولة في الرواية وغير المقبولة، وشروط القبول للمقبولة، ولذلك أهميته في مراتب الرواة في الجرح والتعديل، وفي الأسانيد اتصالا وانقطاعا، وفي الأحاديث قبولا أو رداً.

٧- التعرف على مناهج المحدثين في اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها يفيدنا كثيرا في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وتمييز المدرج من الحديث وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، كما يفيد فوائد فقهية كبيرة تؤخذ من تراجم الأبواب.

٨- التعرف على أشهر المحدثين المصنفين، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، وسيرتهم التي هي قدوة للمقتدين.

٩- دفع التوهم للقدح في بعض الأئمة، وخصوصا البخاري ومسلم شيخي المحدثين رضي الله عنهم، وهذا يطرح بالتالي قضايا يجب على أهل الاختصاص بالحديث أن يعالجوها ويحلوا مشكلاتها، فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صححها أئمة الحديث، بسبب البعد عن مناهج المحدثين الفنية في إيراد الحديث وسياق أسانيده وشروطهم، فضلا عن ضعف نفوس البعض، وفضلا عن أغراض العداوة للإسلام

وللحديث النبوي، التي تستغل جهل المثقف المسلم، بل جهل كثيرين من طلبة العلم وحملته بمناهج المحدثين وشروطهم ومقاصدهم الدقيقة في كتبهم.

١٠- دراسة مناهج المحدثين تساعد على تنمية التفكير العلمي والمنهج لدى الدارس، وتكسب الدارس مهارة في البحث، وتوجد عنده روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة[١].

١- انظر: مناهج المحدثين العامة للدكتور نور الدين عترص٢٢-٢٣.

الفصل الأول

مكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها

الفصل الأول

مكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها

أولا: مكانة السنة في الإسلام:

للسنة النبوية مكانة عظيمة في التشريع الإسلامي ، فهي العطاء المتجدد والزاد الباقي إلى يوم الدين، والتي يتسابق المتسابقون، ويتنافس المتنافسون إلى الحديث عنها وكتابة الكتب والأسفار في مواضيعها منذ بعث صلى الله عليه وسلم حتى تقوم الساعة ـ تضع للمسلمين النموذج العملي والبرنامج الواقعي لما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم وأفعالهم وأقوالهم وعلاقاتهم بربهم، ثم بأهلهم وعشيرتهم وإخوانهم وأمتهم والناس أجمعين. وقد قال الله عز وجل {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو الله وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ الله َ كَثِيراً} [الأحزاب: ٢١].

ولقد أدرك السلف قدر السُّنَّة ومكانتها -فضلاً عن القرآن الكريم- فحفظوها في الصدور، ودونوها في السطور، ورَعَوْها حق رعايتها، فكانت مصدر قوتهم، وسر هيبتهم.فهي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم ، والتطبيق العملي لما جاء فيه ، وهي الكاشفة لغوامضه ، المجلية لمعانيه ، الشارحة لألفاظه ومبانيه ، وإذا كان القرآن قد وضع القواعد والأسس العامة للتشريع والأحكام ، فإن السنة قد عنيت بتفصيل هذه القواعد ، وبيان تلك الأسس ، وتفريع الجزئيات على الكليات ، ولذا فإنه لا يمكن للدين أن يكتمل ولا للشريعة أن تتم إلا بأخذ السنة جنباً إلى جنب مع القرآن ، وقد جاءت الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة آمرة بطاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، والاحتجاج بسنته والعمل بها ، إضافة إلى ما ورد من

إجماع الأمة وأقوال الأئمة في إثبات حجيتها ووجوب الأخذ بها.وليكون لهذا التبيين والتوضيح مكانةٌ في نفوس المؤمنين، وموضعُ احترام كامل وتقدير -نص القرآن على وجوب طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: ٥٩] ، وقال تعالى: {مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧] ، وقال تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ} [النساء: ٨٠] . وقد قرن الله تعالى طاعة رسوله بطاعته -عز وجل- وجعل في التزامنا بذلك حياة لنا، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ} [الأنفال: ٢٤] ، وجعل الله شرط الإيمان الصحيح الاحتكام إلى الله ورسوله، قال تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} [النساء: ٥٩] ، وقال تعالى: {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً} [النساء: ٦٥] ، ولا يجوز مخالفته البتة، وقال تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا مُبِيناً} [الأحزاب: ٣٦] .

ويطمئن الله تعالى المؤمنين من ناحية تشريع الرسول -صلى الله عليه وسلم- بأنه لا يأمر إلا بالمعروف ولا ينهى إلا عن المنكر، وأنه يحل ما هو طيب ويحرم ما هو خبيث، قال تعالى: {يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الأعراف: ١٥٧] .

- والأحاديث الصحيحة التي تؤكد أهمية طاعة الرسول -صلى اللـه عليه وسلم- والتمسك بسنته كثيرة:

منها: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدي ما إن تمسكتم بهما: كتاب اللـه وسنتي" ومنها: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبَى"، قالوا: يا رسول اللـه! ومَن يأبَى؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبَى" [1] ومنها: حديث معاذ بن جبل -رضي اللـه عنه- الذي رواه أبو داود والترمذي من طريق شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل: أن رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- بعث معاذاً إلى اليمن فقال له: "كيف تصنع إن عرض لك قضاء"؟ قال: أقضي بما في كتاب اللـه. قال: "فإن لم تجد"؟ قال: فبسنة رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- الحديث ومعظم المسلمين يحفظون الحديث الصحيح الذي حذر فيه الرسول -صلى اللـه عليه وسلم- من ترك سنته و الاحتكام إلى القرآن وحده: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب اللـه -عز وجل- فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول اللـه مثل ما حرم اللـه" .

عناية السلف بالسنة النبوية

لقد بذل الأسلاف الصالحون من أئمة الحديث ما في وسعهم بكل أمانة وإخلاصٍ وتضحية، للحفاظ على هذا الدين نقياً صافياً في أصليه

١- رواه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء برسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- من حديث أبي هريرة -رضي اللـه عنه- رقم "٧٢٨٠

كتاب الـلـه سبحانه وتعالى,وسنة نبيه صلى الـلـه عليه وسلم - ؛ فأدوا بذلك أمانتهم في نقـل حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم إلى من بعدهم موّثقـاً مصـوناً، عـن طريـق الحفـظ في الصدور والحفظ في_ دواوين الإسلام، تلك المؤلفات التي د ونوا فيها السـنة بأيـديهم النزيهـة المتوضئة، وقد أوثقوا كل رواية بحبل وثيق هو سند الحديث واستمر الحال هكـذا إلى أن آل الأمر إلى الأحفاد، يتلقى الخلف منهم الأمانة عن السلف، عصراً بعد عصر ، كل قد اجتهد في بذل الوسع للقيام بواجـب الأمانـة تجـاه مـيراث النبـوة الخاتمـة، حتـى آل الأمـر إلينـا نحـن المسلمين في هذا العصر.

أولاً: العناية بالسُّنَّة في عصر الصحابة:

اهتم الصحابة بنقل القرآن الكريم اهتماماً بالغـاً باعتبـاره المصـدر الأول للتشريـع ،كـما اهتموا بنقل سنة النبي صلى الـلـه عليه وسلم ما يقوله وما يفعله أو يقـرره وكـان يحفـزهم إليها ما يجدون من تشجيع وحث الرسول صلى الـلـه عليه وسـلم عـلى ذلـك فقـد روى ابـن مسعود رضي الـلـه عنه عليه الصلاة والسلام (نضر الـلــه امـرأ سـمع منـا حـديثا فبلغـه كـما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع)[1]فكان ذلك حافزاً عقدياً وتربوياً يستنهضهم لتلقي السنة وحفظها وروايتها .

وكذلك كثيرٌ من الأحكام التي لا يمكن العمل بها دون الوقوف على شرح ما يتصل بهـا مـن شروط وأركان، فكان لا بد لهم من الرجوع إلى رسول الـلـه صـلى الـلــه عليـه وسـلم لمعرفـة الأحكـام معرفـة تفصيلية ورسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم هو المبلِّغ عن ربِّه وأدرى الخلق بمقاصـد شريعـة الـلــه-

١- المستدرك على الصحيحين ج٣ص١٩ .

عز وجل - وحدودها ومراميها.

وقد أخبر الـلـه في كتابه الكريم عن مهمة الرسول صلى الـلـه عليه وسلم بالنسبة للقرآن أنه مبيِّنٌ له، وموضحٌ لمراميه وآياته حيث يقول تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُـزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[1] .

وكان الصحابة رضي الـلـه عنهم يلتزمون حدود أمـره ونهيـه، ويقتـدون بـه صـلى الـلـه عليه وسلم في كل أعمالـه وعباداتـه ومعاملاتـه - إلا مـا علمـوا منـه أنـه خـاص بـه - فكـانوا يتعلمون منه أحكام الصلاة وأركانها وهيئتها أخذاً بقوله صلى الـلـه عليه وسـلم: "صـلوا كـما رأيتموني أصلي".[2]

ويأخذون عنه مناسك الحج وشعائره امتثالاً لأمره صلى الـلـه عليـه وسـلم: "خـذوا عنـي مناسككم".[3]

قد بَلَغ من اقتدائهم به أنْ كانوا يفعلـون مـا يفعـل، ويتركـون مـا يـترك دون أن يعلمـوا لذلك سبباً، أو يسألوه عن علَّته أو حكمته، فقد أخرج أبو داود عـن أبي سـعيد الخـدري رضي الـلـه عنه قال: "بينما رسول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم يصـلي بأصـحابه إذْ خلـع نعليـه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلـما قضى رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليه وسلم صلاته قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قـذراً، أو قال: أذى".

١- سورة النحل، الآية (٤٤).

٢-رواه البخاري في كتاب الأذان من صحيحه – باب الأذان للمسافر فتح ٢ / ١١ ح: ٦٣١

٣-رواه مسلم في صحيحه عن جابر، وذلك في ذكر حجة النبي صلى الـلـه عليه وسلم ٢ / ٩٤٣ ح: ٣١٠ مـن كتـاب الحج .

ولقد بلغ حرصهم على تتبعهم لأقواله وأعماله أن كان بعضهم يتناوبون ملازمة مجلسه يوماً بعد يوم، فهذا عمر بن الخطاب رضي اله عنه يقول - فيما أخرجه عنه البخاري -: "كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوما وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فعل مثل ذلك".

كما كانت القبائل النائية عن المدينة ترسل إليه صلى الله عليه وسلم بعض أفرادها ليتعلموا أحكام الإسلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرجعون إليه معلمين ومرشدين، بل كان الصحابي يقطع المسافات الشاسعة ليسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسألةٍ نازلةٍ أو حكمٍ شرعيٍ، ثم يرجع لا يلوي على شيء.[1]

أخرج البخاري في صحيحه عن عقبة بن الحارث "أن امرأة أخبرته بأنها أرضعته وزوجته فركب من فوره – وكان بمكة - قاصداً المدينة حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأةً لا يعلم أنها أخته من الرضاع، ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "كيف وقد قيل".

وكذلك كان من عادتهم رضي الله عنهم أن يسألوا زوجات النَّبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بشئون الرجل مع زوجته لعلمهن بذلك. كما كانت النساء تذهب إلى زوجات النَّبي صلى الله عليه وسلم ليسألنهن عن أمور دينهن، وأحياناً يسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشأن

١-تدوين السنة النبوية من الأول إلى القرن التاسع نشأته وتطوره للدكتور محمد مطر الزهراني ص٢٨ .

السؤال عنه من أمورهن، فإذا كان هنالك ما يمنع النبي صلى الـلـه عليه وسلم مـن الـتصريح للمرأة بالحكم الشرعي أمر إحدى زوجاته أن تفهمها إياه كما في حديث عائشة - رضي الـلـه عنها - في كيفية التطهُّر من الحيض.[1]

هكذا كانت عناية خير القرون - رضوان الـلـه علـيهم - بالسُّـنَّة المطهَّـرة في حياتـه صـلى الـلـه عليه وسلم اقتداءاً تاماً بـه ووقوفاً عنـد حـدود أمـره ونهيـه، وتسـليماً كـاملاً لحكمـه، والتزاماً دقيقاً بهديه، وحرصاً شديداً على تعلم سنَّتِه صلى الـلـه عليه وسلم.

أما بعد وفاة النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم فقـد بـادر الصحابة رضـوان الـلـه علـيهم الذين اختارهم الـلـه تعالى على علم على العالمين ليكونوا ورثة النبي صلى الـلـه عـلي وسـلم والمبلغين عنه ،بادروا إلى نشر السنة وتبليغها للناس ثم تبليغها أداءاً للأمانة التي اختـيروا لهـا كما أدَّاها رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم إليهم. وقـد كـانوا رضي الـلـه عـنهم. خـير مـن حمل هذه الأمانـة وخـير مـن أدَّاهـا بعـد نبـي الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم، وكـان هـذا الاستشعار لعظم المسئولية انطلاقاً مما وعوه عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسـلم في مثـل قوله: "بلغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج".[2]

وقولـه: "نضَّر الـلـه امـرءاً سـمع مقـالتي ووعاهـا فأدَّاهـا كـما سـمعها، فـرُبَّ مُبلـغٍ

١-رواه البخاري في كتاب الحيض – باب دلك المرأة نفسها إذا تطهَّرت من الحيض فتح ١ / ٤١٤ ح ٣١٤.

٢-رواه البخاري في صحيحه – كتاب أحاديث الأنبياء – باب ما ذكر عن بني إسرائيل الفتح ٦ / ٤٩٦ ح: ٣٤٦١.

أوعى من سامع"[1].

وكذلك في مثل قوله عليه الصلاة والسلام: "من كذب عـلي متعمـداً فليتبـوأ مقعـده مـن النار".[2]

وقوله: "كفى بالمرء كذباً أن يحدِّث بكلِّ ما سمع"[3].

وقوله: "من حدث عني بحديثٍ يرى أنه كـذبٌ فهـو أحـد الكـذابين".[4] وغـير ذلـك مـن الأحاديث لذلك كله كان الصحابة رضوان الـلـه علـيهم مـع حرصـهم عـلى تبليـغ ديـن الـلـه للأمة شديدي التحرِّي والتثبُّت في الرواية عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم، فكـانوا لا يحدِّثون بشيءٍ إلا وَهُم واثقون مـن صـحته عـن رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم، ولا يقبلون من الأخبار إلا ما عرفوا صحته وثبوته. وقد وضعوا ضوابط للرواية نذكر منها:

١-تقليل الرواية عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم خشـية أن تـزل أقـدام المكـثرين بسـبب الخطأ والنسيان فيقعوا في شبهة الكذب على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم مـن حيـث لا يشـعرون فعـن أنـس رضي الـلـه عنـه قـال: لـولا أني أخشى أن أخطـئ لحـدثتكم بأشـياء سمعتها من رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، أو قالها رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم

١-رواه أبو داود في سننه – كتاب العلم – باب فضل نشر العلم ٤ / ٦٨ ح ٣٦٦٠، ورواه أيضاً الترمـذي في سـننه – كتاب العلم – باب ما جاء في الحث عـلى تبليـغ السـماع ٥ / ٣٣ ح ٥٦٥٧ – ٥٦٥٨ وقـال بعـده: هـذا حـديث حسن صحيح..

٢-رواه البخاري في صحيحه – كتاب العلم – باب إثم من كذب على النبي صلى الـلـه عليه وسلم الفـتح ١ / ١٩٩ –١٢٠٠ ح: ١٠٧.

٣-رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ١٠ ح: ٥.

٤-رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ٨ – ٩ ح: ١.

وذلك أني سمعته يقول: "من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار". [1]

٢-التثبت في الرواية عند أخذها أو أدائها ،فعن ابن عمر رضي اللـه عنه يقول (ما كذب ابن عمر على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم)

٣- نقد الروايات وذلك بعرضها على النصوص وقواعد الدين ، فإن وجد مخالفاً لشيء منها تركوا العمل به .

وهناك الكثير من النماذج عن الصحابة الكرام في تحريهم وتثبتهم في الرواية عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم :

١-وعن ابن سيرين قال: "كان أنس قليل الحديث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، وكان إذا حدَّث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: أو كما قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم"[2].

٢- وعن الشعبي وابن سيرين: "أن ابن مسعود كان إذا حدَّث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم في الأيام تربد وجهه، وقال: وهكذا أو نحوه، وهكذا أو نحوه".

٣- عن الشعبي قال: "جالست ابن عمر سنة فلم أسمعه يذكر حديثاً عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم".

٤- وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد صلى اللـه عليه وسلم ما منهم أحدٌ يحدث بحديثٍ إلا

١-سنن الدارمي – باب اتقاء الحديث عن النبي صلى اللـه عليه وسلم والتثبت فيه ١ / ٦٧.

٢-رواه ابن ماجه في سننه – المقدمة – باب التوقي في الحديث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ١ / ١١ ح٢٤ ، والدارمي في سننه ١ /٧٣ باب من هاب الفتيا مخافة السقط..

ودَّ أنَّ أخـــاه كفـــاه إيـــاه، ولا يســـتفتى عـــن شيء إلا ودَّ أنَّ أخـــاه كفـــاه إيـــاه"

وفي رواية: "يسأل أحدهم المسألة فيردَّها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول".

ثانياً: العناية بالسُّنَّة المطهَّرة في عصر التابعين فمن بعدهم :

لا يقل دور التابعين رضي اللـه عنهم وعنايتهم بالروايـة عـن دور الصحابة فقـد تلقـى التابعون الرواية على أيدي الصحابة الأجلاء وحملوا عنهم الكثير من حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وتأسوا بهـم فكـان مـن الطبيعـي أن تظهـر مـدوناتهم وصـحفهم الجامعـة للحديث الشريف ولقد كانت الفتنة التي وقعت في آخر عهد سيدنا عـثمان بـن عفـان -رضي اللـه عنه- نقطة انعطاف ومرحلة تحول؛ حيث انتسب إلى الإسلام قلة مـن الرجـال ضـعيفي الإيمان، أباحوا لأنفسهم الكذب على رسول اللـــه -صـلى اللـــه عليـه وسـلم- نُصرةً لبـدعتهم وأهوائهم، فكان على التـابعين واجـب القيـام بكشـف حـديث هـؤلاء وبيانـه والتنبيـه عليـه والتحذير منه.

"وكانت الوسيلة لنقل سُنة رسول اللـه -صـلى اللـــه عليـه وسـلم- هـي الروايـة، وكـان معيار صدق الحديث أو وضعه هو صدق ناقليه أو كذبهم"[1].

وتتجلى جهودهم ومظاهر هذا الاهتمام والتحري الشديد والحيطة فيما يلي:[2]

١- اهتموا بدراسة الرجال رواة الأحاديث:

ونقدهم وبيان ما فيهم من جرح وتعديل، ولم يقبلوا الحديث إلا عن ثقـة معـروف بالعدالـة، وكـما قال الشافعي: "كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وطاووس وغير واحد مـن التـابعين يـذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحداً من أهل الحـديث يخـالف هـذا

١-المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٤٨ .

٢-مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني الهجريين للدكتور عبد الباسط مزيد .

المذهب"[1].

٢- اهتموا بالإسناد فوقفوا على حال رواته:

قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

ومثال ذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن بعدي من أمتي ... " الحديث، قال ابن الصامت رضي الله عنه: فلقيت رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر كذا، فذكرت له هذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

٣- السماع والحفظ والتثبت في الرواية:

كانوا يتتبعون الأخطاء ويحصونها ويهتمون بها اقتداء بالصحابة في الحيطة مع أنفسهم والآخرين، قال الشعبي: "والله لو أصبتُ تسعاً وتسعين مرة وأخطأتُ مرة لعدوا عليَّ تلك الواحدة[4]".

٤- نقد المتن:

ومن أمثلة ذلك أن إبراهيم النخعي كان يترك بعض الأحاديث -عاملاً عقله وقياسه- بحجة أن الصحابة فعلوا ذلك، فقال عنهم: كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة ويدعون، ولو كان ولد الزنى شر الثلاثة لما انتُظر بأمه أن

١-السُّنَّة قبل التدوين "ص٢٣٧"، والمدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٤٩٨".

٢-صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ٧١".

٣-صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ٧١".

٤-تذكرة الحفاظ للذهبي (٨٢/١) .

تضع[1]، وأنكر بهذا حديث أبي هريرة رضي اللـه عنه: "ولد الزنى شر الثلاثة"[2].

كما رد حديث فاطمة بنت قيس، وحديث التغريب للـزاني، وحـديث الشـاهد واليمـين؛ لأنـه يرى معارضتها للقرآن الكريم، ورد أحاديث القنوت في الفجر معللاً ذلك بأنه لو صـح لاشـتهر عن جميع الصحابة[3]

وكذا الشعبي سمع رجلاً يحدث عـن النبـي -صـلى اللـه عليـه وسـلم- أن اللـه خلـق صورين، له في كل صور نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة، فرده لمعارضـته القـرآن، وقـال لراويه: يا شيخ، اتقِ اللـه، ولا تُحدِّثنَّ بالخطأ، إن اللـه تعالى لم يخلق إلا صوراً واحـداً، وإنمـا هي نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة، انطلاقاً من قوله تعـالى: {وَنُفِـخَ فِي الصُّـورِ فَصَـعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللـهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَـامٌ يَنْظُـرُونَ} [القيامة: ٦٨][4].

وبهذا يكون السلف الصالح قد أدى الأمانة، واستحقوا أن يكونوا أمناء عـلى هـذا الـدين حقاً، حيث كانوا لا تأخذهم في اللـه لومة لائم، فهم يقولون الحـق ولـو كلَّفهـم بـذل المهـج والأرواح، فرضي اللـه عنهم وأرضاهم أجمعين.

١-كشف الأسرار "٢/ ٢٩٨"، أصول السرخسي "١/ ٣٤٠".

٢-الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة "ص١١٨".

٣-مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني ،للدكتور عبد الباسط مزيد .

٤-تحذير الخواص للسيوطي "ص١٥٣.

الفصل الثاني

التدوين في القرن الأول

الفصل الثاني

التدوين في القرن الأول

أولاً: تدوين السُّنَّة في حياة النبي صلى الـلـه عليه وسلم[1] :

يرى بعض أهل العلم غير المتخصصين في الحـديث الشريـف وعلومـه أن الرسـول -صـلى الـلـه عليـه وسـلم- نهـى عـن كتابـة السُّـنَّة وتـدوينها، وغـاب عـن هـؤلاء وأمثـالهم أن كـل الأحاديث المرفوعة إلى النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- في النهي عن الكتابـة ضـعيفة الإسـناد، باستثناء الحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه من طريق همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: "لا تكتبوا عني غـير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه".

وحتى هذا الحديث أعلَّه الخطيب البغدادي، فزعم أن المحفوظ عن أبي سـعيد الخـدري من قوله موقوفاً عليه وليس مرفوعاً.

وعلى اعتبار صحته مرفوعاً -وهو ما أرجحه- فإن هناك أحاديث في أعلى درجات الصحة جاء فيها تصريح النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- بالإذن بالكتابة؛ منها:

ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما أن النبي -صلى الـلـه عليه وسـلم- لمـا فـتح خطـب ... فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الـلـه، فقال النبي صلى الـلـه عليه وسـلم: "اكتبوا لأبي شاه" أي: الخطبة التي سمعها.

ومن الأحاديث الصحيحة ما رواه أبو داود، والـدارمي في سـننيهما، وأحمـد في مسنده من حـديث عبـد الـلـه بـن عمـرو بـن العـاص قـال: كنـت أكتـب

١-مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني الهجريين ص٣٩ .

كل شيء أسمعه من رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- أريد حفظه فنهتني قريش وقـالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- ورسول الـلـه -صـلى الـلـه عليه وسلم- بَشَر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: "اكتب فو الـذي نـفسي بيـده مـا خـرج منه إلا حق" [1]

ويروى أن عبد الـلـه بـن عمـرو اعتـاد أن يحفـظ الأحاديـث المكتوبـة في صندوق، وأنه سئل يوماً عن حديث فأخرج الكتاب مـن الصـندوق وروى منـه الحديث ردّاً على السؤال[2] " بل يروى أنه كان لديـه كتـاب وصـحيفة يحتويـان على أحاديث للنبي، وأنه سلمهما لأبي راشـد الحـبراني لمـا طلـب منـه أن يـروي

١- سنن أبي داود "٤/ ٦٠" رقم "٣٦٤٦"، وراجع أيضاً مسند الإمام أحمد "٢/ ١٦٢، ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٥"، سنن الـدارمي "١/ ١٢٥"، تقييد العلم "ص٧٩-٨١"، جامع بيان العلم "١/ ٧١"، وقد دون فيها كـل شيء سـمعه الرسـول صـلى الـلـه عليه وسلم "تقييد العلم "٨٥"، ورُوي أنه حفـظ ألـف حـديث "أسـد الغابـة ٣/ ٢٣٣"، وقـد ورث هـذه الصحيفة حفيده شعيب بن محمد وأخذها بعده الحفيد الأكبر لعبد الـلـه بن عمرو بـن العـاص وهـو عمـرو "ت١١٨ أو ١٢٠هـ" تهذيب العلم "٨٥".

وقد اعتنى المحدثون بالإسناد إلى عمـرو بـن شـعيب إلى أبيـه إلى جـده وقـد ذكـروا هـذه الصـحيفة "تهـذيب التهذيب ٨/ ٥٤" ومعظمها في مسند الإمام أحمد بن حنبل "مسند عبد الـلـه بن عمرو بن العاص".

١-ويُروى أن مجاهد "ت١٠٢هـ" رأى هذه الصحيفة "طبقات ابن سعد ٢/ ٢/ ١٢٥"، "٤/ ٢/ ٨، ٩" أسد الغابـة "٢/ ٢٣٤"، وذات مرة زار مجاهد عبد الـلـه بن عمرو بن العاص وحاول أن يأخذ الصحيفة فمنعه، حرصـاً مـن ابن عمرو عليها. أسد الغابة "٣/ ٢٣٤"، تقييد العلم "٨ .

٢-مسند الإمام أحمد ١٠/ ١٧٢-١٧٤" تحقيق أحمد شاكر.

له ما سمعه من النبي صلى الـلـه عليه وسلم [1]" ومما يؤكد تدوينه الأحاديث مبكـراً قـول أبي هريرة: "ليس أحد من أصحاب رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- أكثر حديثاً عـن النبـي -صلى الـلـه عليه وسلم- مني؛ إلا ما كان من عبد الـلـه بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[2]

وقد سبق أن بينا أن أبا هريرة كان لا يكتب في البداية لأسباب ثم كتب بعد ذلك.

وكان عبد الـلـه بن عمرو بن العاص -رضي الـلـه عنهما- يملي الأحاديث عـلى تلاميـذه [3]" "، حتى أمن شوفا ابن ماتع دوَّن كتابين من إملائه[4] " وكان يمـلي مـن صـحيفته أو مـن بعـض سجلاته المكتوبة عنده فقد كان عنـده عـدد ضـخم مـن الكتـب ، ويُـروى أنـه جمـع فتـاوى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الـلـه عنه[5] "

ومن جهة أخرى، فإن الحديث الذي رواه الإمام مسلم ذكر النووي عن القاضي عياض في شرحه له ثلاث إجابات كلها مقبولة ومحتملة:

الأولى: أن نهي النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- كان خاص بأشـخاص بعينـهم وهـم كتبـة الوحي والإذن متعلق بمن سواهم .

١-تقييد العلم ٨٥".

٢-سنن الدارمي ١/ ١٣٦" باب من رخص في كتابة العلم - حديث "٤٨٣"، وانظـر تقييـد العلـم "٨٢"، جـامع بيـان العلم "١/ ٧٠".

٣-فتح المغيث للسخاوي ٢١٦" تقييد العلم "٨٥، ١٨٢ .

٤-خطط المقريزي ٢/ ٣٣٢"، وانظر ترجمة ابن ماتع في مشاهير علماء الأمصار "ص١٢١" رقم "٩٤٠".

٥-سنن الدارقطني ٤٥٣".

الثانية: أن حديث النهي منسوخ بحديث الإذن بالكتابة؛ فقد كان النهي حين خِيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة.

الثالثة: أن النهي كان منصبّاً على الكتابة في صحيفة واحدة "أي: كتابة السُّنَّة مع القرآن في صحيفة واحدة" خشية الاختلاط، وحتى لا يشتبه على القارئ.

قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كبير في كتابة العلم، فكرهها كثير منهم وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف، واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي، فقيل: هو في حق مَن يوثق بحفظه ويُخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب، ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على مَن لا يوثق بحفظه كحديث: "اكتبوا لأبي شاه"، وحديث صحيفة علي -رضي الله عنه- وحديث كتاب عمرو بن حزم الذي فيه الفرائض والسنن والديات، وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر -رضي الله عنه- أنساً -رضي الله عنه- حين وجهه إلى البحرين، وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث، وقيل: إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث، وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة، قيل: إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لئلا يختلط فيشتبه على القارئ في صحيفة واحدة، والله أعلم[1].

١-شرح صحيح مسلم للنووي "١٨/ ٣٣٤-٣٣٩"، وانظر نحوه في مقدمة ابن الصلاح "ص٨٨" في النوع الخامس والعشرين، وفي معالم السنن للخطابي، هامش سنن أبي داود "٤/ ١٦" في تعليقه على حديث زيد بن ثابت رقم "٣٦٤٧".

ورأى ابن الصلاح أن النهي كان في أول الأمر لخشية اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن فيه[1]، وبيَّن أن أحاديث الإذن بالكتابة كانت بعد النهي، وذكر غير واحد من الأئمة والحفاظ أنه لو لم يأذن الرسول بالكتابة لكان ذلك سبيلاً إلى الجهل بالشريعة واندراس كثير من السنن. وروى ابن الصلاح بسنده عن الأوزاعي أنه كان يقول: كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله. ثم إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم.

وروى ابن عبد البر بسند صحيح عن إسحاق بن منصور قال: قلت لأحمد بن حنبل: من كره كتاب العلم؟ قال: كرهه قوم، ورخص فيه آخرون. قلت له: لو لم يكتب العلم لذهب. قال: نعم، ولولا كتابة العلم أي شيء كنا نحن؟ قال إسحاق بن منصور: وسألت إسحاق بن راهويه فقال كما قال أحمد سواء.

فقد ثبت أن الصحابة كانوا يدونون السنة، وكانوا يحثون أبناءهم على الكتابة والتدوين فقد كتب أبو بكر -رضي الله عنه- لأنس بن مالك -رضي الله عنهم- كتاباً فيه فرائض الصدقة التي سنَّها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد توارث هذا الكتاب ثمامة بن عبد الله بن أنس بعد أن حدَّثه به أبوه[2].

١- انظر: المقدمة "ص٨٨" في النوع الخامس والعشرين.

٢-راجع: صحيح البخاري "٢/ ١٤٦، ١٤٧"، سنن أبي داود "٢/ ١٢٩، ١٣٠" كتاب الزكاة - حديث رقم "١٥٦٧"، وسنن النسائي: كتاب الزكاة - حديث رقم "٢٤٤٩"، وسنن ابن ماجه "١/ ١٥٥" كتاب الزكاة - حديث رقم "١٨٠٠"، تقييد العلم "٨٧"، وفيه نصوص من هذا الكتاب.

وقد هَمَّ أبو بكر بجمع السنن، فكتب ما يقرب من خمسمائة حديث، ثم رأى أن يحرقها خوفاً من أن تنقل عنه ويكون فيها شيء غير صحيح، وليس لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن الكتابة[1].

وروى مسلم عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- أنه كتب حديثاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غير كتاب أبي بكر[2].

وروى الخطيب بسنده عن عبد الله بن المثنى قال: حدثني عمَّاي: النضر وموسى ابنا أنس، عن أبيهما أنس بن مالك -رضي الله عنه- أنه أمرهما بكتابة الحديث والآثار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تعلمها[3]وكان ثمامة بن عبد الله بن أنس لديه كتاب نقله إلى حماد بن سلم[4]..

وروى أبو خيثمة -رضي الله عنه- بسند صحيح عن علي -كرم الله وجهه- قوله: من يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم؟[5]

وزاد ابن سعد: فاشترى الحارث الأعور صحفاً بدرهم، ثم جاء بها عليّاً

١-راجع: صحيح البخاري "٢/ ١٤٦، ١٤٧"، سنن أبي داود "٢/ ١٢٩، ١٣٠" كتاب الزكاة - حديث رقم "١٥٦٧"، وسنن النسائي: كتاب الزكاة - حديث رقم "٢٤٤٩"، وسنن ابن ماجه "١/ ١٥٥" كتاب الزكاة - حديث رقم "١٨٠٠"، تقييد العلم "٨٧"، وفيه نصوص من هذا الكتاب.

٢- صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ٢٠٥-٢٠٧" وفيه نص ما كتبه .

٣- تقييد العلم "ص٩٦".

٤- الكفاية "٤٧٣" .

٥- كتاب العلم لأبي خيثمة "ص١٤٤" بتحقيق الألباني - المطبعة العمومية - دمشق.

فكتب له علماً كثيراً[١].

ويروى أن عبد الـلـه بن مسعود رضي الـلـه عنه "ت٣٢هـ" كـان لـه كتـاب، عـلى الـرغم مما رُوي عنه من أنه من المعارضين لكتابة الحديث، حتـى يقـال: إنـه أتلـف كتابـاً أُحضر لـه للدراسة والتأمل[٢]، فقد أقسم ابنه أن لديه كتاباً بخط والده[٣].

وجمع الحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الـلـه عنهما- بنيه وبني أخيه فقال: يـا بَنـي، إنكم اليوم صغار قـوم أوشـك أن تكونـوا كبـار قـوم فعلـيكم بـالعلم، فمـن لم يحفـظ مـنكم فليكتبه وليضعه في بيته[٤].

وقد كان قضاء علي بن أبي طالب -رضي الـلـه عنه- مكتوباً، بدليل أن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب له كتاباً ويخفي عنـي، فقـال ولـد ناصـح: أنـا اختـار لـه الأمور اختياراً وأخفي عنه، فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء، ويمر بـه الشيء فيقـول: "والـلـه ما قضى بهذا علي، إلا أن يكون ضل"

قال الحافظ التيجاني: "هذا يـدل عـلى أن قضـاء عـلي كـان مكتوبـاً، والقضـاء يسـتند إلى السُّنَّة[٥]".

وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية بن أبي سفيان بعض الحديث[٦]٣.

وروى أبـو خيثمـة -رضي الـلـه عنـه- بسـند صـحيح عـن ورَّاد كاتـب المغـيرة قـال:

١- الطبقات الكبرى "٦/ ١١٦". ١.

٢- راجع: جامع بيان العلم "١/ ٦٢-٦٥"، تقييد العلم "٢٥، ٣٨، ٣٩، ٥٣-٥٦٧ .

٣- راجع: جامع بيان العلم "١ /٧٢ - ٨ تقييد العلم "ص٩١، ٩٢.

٤- مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ١٩٧ .

٥- سنة الرسول صلى الـلـه عليه وسلم "ص٥٤ .

٦- صحيح البخاري "ص٢/ ١٥٣" طبعة الشعب.

أملى عليَّ المغيرة، وكتبته بيدي.[1]

وأجاز أبو أمامة الباهلي كتابة العلم، فقد سأله تلميذه الحسن بن جابر عن كتابة العلم فقال: لا بأس بذلك[2]، وكتب عبد الـلـه بن أبي أوفَى -رضي الـلـه عنهما- حديث رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- وأرسله إلى بعض أصحابه[3].

وأبو هريرة -رضي الـلـه عنه- أكثر الصحابة حفظاً للحديث الشريف على الإطلاق، وذلـك ببركة دعاء النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- له بالحفظ كما في صحيح البخاري، وإذا كان ممـن لا يكتب الحديث الشريف، فإن تلاميذه كتبوا له حديثه، وأخذ هـذه الكتـب فحفظهـا عنـده حتى لا يُغيَّر في حديثه أو يبدَّل فيه، وحتى تكون مقياساً عنده لما نسب إليـه مـن الأحاديـث الكثيرة التي بثها في التابعين الذين بلغوا ثمانمائة نفس[4].

وإذا كان أبو سعيد الخدري -رضي الـلـه عنه- كره الكتابة؛ فإنمـا هـذا اجتهـاد منـه؛ لـئلا يجعل الحديث كالقرآن في كتاب، وليس لنهي النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- عن ذلـك، ومـن جهة أخرى فإن ابنه خالفه، وكان يكتب حديثه[5]

هناك عدة أسباب ملحة لتدوين الحديث الشريف وكتابته[6]، منها:

١- كتاب العلم "ص١١٧ .

٢- سنن الدارمي "١/ ١٢٧"، تقييد العلم "ص٩٨"، وإسناد أبي داود حسن.

٣- صحيح البخاري "٤/ ٦٢" طبعة الشعب، وذكر البخاري أجزاء من الحديث الذي كتبه.

٤- راجع: فتح الباري "١/ ١٨٤"، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد "١/ ٤٣"، وجامع بيان العلم "١/ ٨٩"

٥- تقييد العلم "ص٣٦-٣٨" .

٦- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني لعبد الباسط مزيد ص ٥٩ .

١- الباعث الديني والتشريعي:

حيث إن السُّنَّة تشتمل على الأحكام الفقهية والقواعد التشريعية، وكان لا بد من تدوينها وتسجيلها لتُحفظ خشية التحريف أو النسيان، وخاصة الأحاديث الطويلة نحو: أحاديث الزكاة والصدقات وأحاديث أحكام الديات ونحوها.

٢- ومنها: الحرص على تسجيل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما فيها من تفاصيل وأعمال في بيته وفي المسجد وفي السوق وفي الغزوات وكافة المواقف والأفعال؛ وذلك للاقتداء به في الأفعال والأعمال وغيرها.

٣- ومنها: تدوين السُّنَّة في رسائل إلى الملوك والأمراء من غير المسلمين؛ لدعوتهم إلى الإسلام، وبيان أهم سمات الإسلام وأبرز أهدافه.

٤- ومنها: تدوين السُّنَّة في مكاتبات إلى أمراء الأجناد وقادة الثغور والسرايا وحكام الأقاليم، وعمال المسلمين في شتى البلاد، ونحو ذلك. ومن المكاتبات والمراسلات التي اشتملت على بعض الحديث الشريف، سواء بين الصحابة، أو بين الصحابة والتابعين، ومن ذلك:

- كتب معاوية بن أبي سفيان للمغيرة بن شعبة يطلب منه بعض الأحاديث[١]، فاستجاب المغيرة لطلب معاوية وأرسل له بعض الأحاديث بالبريد.

- وكتب ابن عباس لأبي موسى الأشعري يستفسر منه عن بعض الأحاديث[٢]، فأرسلها له بالبريد.

- وأرسل أبو موسى الأشعري إلى عبد الله بن مسعود[٣].

١- صحيح البخاري "٤/ ٤٢٣" كتاب الاعتصام بالسُّنَّة.

٢- مسند أبي داود الطيالسي "٢/ ٧١".

٣- المسند "٤/ ٣٩٦، ٤١٤".

- وأرسل جرير بن عبد الـلـه إلى معاوية بن أبي سفيان[١].

- وأرسل سلمان الفارسي إلى أبي الدرداء[٢].

- وأرسل عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة بن الجراح[٣].

- وأرسل زيد بن أرقم إلى أنس بن مالك[٤].

- وأرسل النعمان بن بشير إلى قيس بن الهيثم[٥].

- وأرسل الضحاك بن قيس بن خالد إلى قيس بن الهيثم[٦].

- وأرسل عبد الـلـه بن عمرو إلى عبد العزيز بن مروان[٧].

٥- ومنها: تدوين السُّنة من أجل حفظها من الاندراس، والمحافظة عليها من التحريف؛ وذلـك ليرجع إليها الصحابة صحيحة منزهة عن الخطـأ والتحريـف، وليرجـع إليهـا مَـن بعـدهم مـن التابعين ثم أتباعهم ... إلخ، وهكـذا الأجيـال اللاحقـة، ومـن الصـحابة الـذين حفظـوا السُّـنة مكتوبة أصحاب الصحف والكتب الذين سبق ذكرهم.

٦- ومنها: تدوين ضعيفي الحفظ؛ وذلك ليتمكنـوا مـن حفـظ حـديث رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- كما صـدر عنـه، وليتمكنـوا مـن الرجـوع إليـه

١- المسند "٤/ ٣٦١".

٢- ميزان الاعتدال "٤/ ٥٤٦" رقم "١٠٣٧٥".

٣- سنن ابن ماجه "٢/ ١٦٦" كتاب الفرائض "٩" بباب ذوي الأرحام - في الحديث رقم "٢٧٣٧".

٤- تهذيب التهذيب "٣/ ٣٩٤ .

٥- المسند "٤/ ٢٧٧".

٦- المسند "٣/ ٤٥٣"، أسد الغابة "٣/ ٣٧"، الإصابة "٢/ ٢٠٧" رقم "١٤٦٩ .

٧- طبقات ابن سعد "٤/ ١/ ١١٠، ١١١".

كلما أرادوا لتثبيت الحفظ وتجنب الخطأ. ومن ذلك الكتابة "لأبي شاه" بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم.

٧- التدوين بغرض الاستخدام الخاص: فقد رغب بعض الصحابة أن يكون لديهم سجل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان لعبد الله بن عمر كتب ينظر فيها من آنٍ لآخر، وكذلك غيره من الصحابة الذين كانت لهم صحف وكتب.

٨- مكاتبات خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم: فقد حُفظت بعض السنن من خلال المراسلات الرسمية للنبي، ومنها العقود والاتفاقات والمعاهدات.

٩- التسجيل الثانوي من جانب طلاب الحديث: وذلك في حلقات العلم التي كان يعقدها الصحابة خاصة، فقد اعتاد واثلة بن الأسقع "ت٨٣هـ" أن يملي الأحاديث على طلابه في تلك المرحلة المبكرة.[١]

وممن كانوا يعقدون حلقات لدراسة الأحاديث وحفظها وتدوينها: أُبي بن كعب "ت٢٢هـ"[٢]، وعبد الله بن مسعود "ت٣٢هـ"[٣]، وعبادة بن الصامت "ت٣٤هـ"[٤]، وعمران بن حصين "ت٥٢هـ"[٥]، وأبو هريرة "ت٥٩هـ"[٦]، وعبد الله بن عمرو بن العاص "ت٦٥هـ"[٧]، وعبد الله بن عباس "ت٦٨هـ"[٨]، وجابر بن عبد

١- الإملاء "١٣"، الميزان "٤/ ١٤٥" رقم "٨٦٥٨"، تقييد العلم "٩٩".

٢- طبقات ابن سعد "٣/ ٢/ ٦١". ٢.

٣- طبقات ابن سعد "٣/ ١/ ١١٠"، "٣/ ٢/ ٦١". ٣

٤- التراتيب الإدارية "١/ ٤٨". ٤ .

٥- طبقات ابن اسعد "٤/ ٢/ ٢٩".

٦- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٤٠، ٤٤١، ٤٣٣، ٤٣٦". ٦

٧- طبقات ابن سعد "٤/ ٢/ ١٢، ١٣".

٨- طبقات ابن سعد "٢/ ١/ ١٢١، ١٢٢"، "٧٩/ ٦"، الكنى "٢/ ١٢٦"، تاريخ بغداد "١/ ١٧٥"، سير أعلام النبلاء "٣/ ٢٣٥".

اللـه "ت٧٨هـ"[١]، وغيرهم رضي اللـه عنه.

وغير ذلك من العوامل والأسباب والبواعث التي استدعت كتابة الحديث.

ثانياً: جهود الصحابة رضي اللـه عنهم في تدوين السُّنَّة المطهرةّ

عرف الصحابة منزلة السنة ،فتمسكوا بها وتتبعوا آثار الرسـول صـلى اللـــه عليـه وسـلم ،وأبوا أن يخالفوها متى ثبت عندهم .

احتاطوا في رواية الحديث عن النبي صلى اللـــه عليـه وسـلم خشـية الوقـوع في الخطـأ وخوفاً من أن يتسرب إلى السنة المطهرة الكذب أو التحريف ولهذا اتبعوا كـل سـبيل يمكـنهم من حفظ السنة المطهرة. وكان مـنهجم الشـدد والتثبـت في السـماع وقـد اتبعـوا كـل سـبيل وبذلوا جهوداً عظيمة جداً في حفظها ورعايتها ، وقد تمثلت جهودهم في مسائل عديدة منها:

١- الحث على حفظ الحديث وتثبيت ذلك الحفظ، حتى كان كثـير مـنهم يـأمر تلاميـذه بالكتابة لتثبيت حفظهم ثم محو ما كتبوه حتى لا يتكل على الكتاب.

قال الخطيب البغدادي: "وكان غير واحد من السلف يستعين عـلى حفـظ الحـديث بـأن يكتبه، ويدرسه من كتابه، فإذا اتقنه محا الكتاب، خوفاً من أن يتَّكل القلب عليـه فيـؤدي إلى نقصان الحفظ وترك العناية بالمحفوظ".[٢]

١- طبقات ابن سعد "٢/ ١/ ١٢١، ١٢٢"، "٧٩/ ٦"، الكنى "٢/ ١٢٦"، تاريخ بغداد "١/ ١٧٥"، سـير أعـلام النـبلاء "٣/ ٢٣٥".

٢- تقييد العلم للخطيب ص: ٥٨

٢- الكتابة بالسُّنَّة بعضهم إلى بعض، ومن أمثلة ذلك ما يلي: [١]

أ- كتب أسيد بن حضير الأنصاري رضي اللـه عنـه بعـض الأحاديـث النبويـة، وقضـاء أبي بكر وعمر وعثمان، وأرسله إلى مروان بن الحكم. [٢]

ب- وكتب جابر بن سمرة رضي اللـه عنه بعض أحاديث رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص بناء على طلبه ذلك منه. [٣]

ج- وكتب زيد بن أرقم رضي اللـه عنه بعض الأحاديث النبوية وأرسل بهـا إلى أنـس بـن مالك رضي اللـه عنه. [٤]

د- وكتب زيد بن ثابت في أمر الجَدِّ إلى عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه وذلك بناء على طلب عمر نفسه. [٥]

٥- جمع سمرة بن جندب ما عنده مـن حـديث رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم وبعث به إلى ابنه سليمان، وقد أثنى الإمام محمد بـن سـيرين عـلى هـذه الرسـالة فقـال: "في رسالة سمرة إلى ابنه علم كثير"[٦].

و- كتـب عبـد اللـه بـن أبي أوفى بأحاديـث رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم إلى

١- قد أتى على ذكر كثير من ذلك الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: دراسات في الحديث النبوي ١ / ٩٢

٢- الفصل الأول من الباب الرابع.

٣- أخرج ذلك الإمام مسلم في صحيحه – كتاب الإمارة ح ١٠، والإمام أحمد في المسند ٥ / ٨٩.

٤- انظر: مسند الإمام أحمد ٤ / ٣٧٠ – ٣٧٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣ / ٣٩٤.

٥- سنن الدارقطني ٤ /٩٣ – ٩٤.

٦- تهذيب التهذيب ٤ / ٢٣٦ – ٢٣٧، وانظر: سنن أبي داود ١ / ٣١٤ – ٣١٥ ح ٤٥٦.

عمر بن عبيدالـلـه.[١]

٣- حث تلاميذهم وأبنائهم على كتابة الحديث وتقييده، ومن أمثلة ذلك:

أ- كان أنس بن مالك الأنصاري رضي الـلـه عنه يحـثُّ أولاده عـلى كتابـة العلـم فيقـول: "يابني قيدوا العلم بالكتاب"، وكان يقول - رحمه الـلـه ورضي عنه -: "كنا لا نعد علـم مـن لم يكتب علمه علماً"[٢]

ب- روى الخطيب بسنده عن عدة من تلاميذ عبدالـلـه بن عبـاس حَـبر الأمَّـة أنـه كـان يقول: "قيدوا العلم بالكتاب، خير ما قُيِّد به العلم الكتاب".[٣]

ج- وروى أيضاً بأسانيده من عدة طرق إلى عمر بن الخطاب رضي الـلـه عنـه أنـه قـال: "قيدوا العلم بالكتاب".[٤]

د- وعن علي بن أبي طالب رضي الـلـه عنه قال: "من يشتري مني علماً بدرهم" قال أبـو خيثمة: "يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم[٥]

٤- تدوين الحديث في الصحف وتناقلها بين الشيوخ والتلاميذ:

ولقد كانت هذه الصحف هـى النـواة الأولى لمـا صـنف في القـرنين الثـاني والثالـث مـن الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها، ومن أمثلة هذه الصحف :

أ- صحيفة أبي بكر الصديق رضي الـلـه عنه فيها فرائض الصدقة.

روى الخطيب بسنده إلى أنس بن مالك: "إن أبا بكر الصديق بعثه مصدِّقاً، وكتب له كتاباً فيـه فـرائض الصـدقة، وعليـه خـاتم رسـول الـلـه صـلى الـلـه

١- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه – الباب ٢٢، ومسلم في الجهاد أيضاً ح ٢٠.
٢- تقييد العلم ص: ٩٦، طبقات ابن سعد ٧ / ١٤.
٣ - تقييد العلم ص: ٩٢، جامع بيان العلم ١ / ٧٢.
٤- المصدر السابق .
٥- طبقات ابن سعد ٦ /١١٦ تقييد العلم ص: ٩٠.

عليه وسلم وفيه: "هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسـلم عـلى المسلمين" الحديث بطوله. [1]

ب- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الـلـه عنه.

أخرج الخطيب وابن عبد البر من عدة طرق عن علي بـن أبي طالـب أنـه خطـب النـاس فقال: "من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه ليس في كتاب الـلـه تعالى وهذه الصحيفة فقد كذب).

قال الـراوي عنـه: "وكانـت الصـحيفة معلقـة في سـيفه، وفيهـا أسـنان الإبـل، وشيء مـن الجراحات، وقوله صلى الـلـه عليه وسلم: "المدينة حرمٌ ما بين عيرٍ إلى ثورٍ، فمـن أحـدث فيهـا حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الـلـه والملائكة والناس أجمعين" الحديث بطوله. [2]

ج- الصحيفة الصادقة لعبد الـلـه بن عمرو بن العاص، وقد اشتملت على ألف حديث .

عن مجاهد قال: "أتيت عبدالـلـه بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعـي، قلت: ما كنت تمنعني شيئاً، قال: هذه الصادقة، هذه ما سمعت من رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد". [3]

هذه الصحف الثلاث كلها كتبت في حياته صلى الـلـه عليه وسلم وهناك غيرها كثير مـما كتب في حياته صلى الـلـه عليه وسلم.

١- انظر: صحيح البخاري – كتاب الزكاة – باب زكاة الغنم الفتح ٣ / ٣١٧ ح ١٤٥٤، تقييد العلم ص: ٨٧ .

٢- البخاري – كتاب العلم من صحيحه – باب كتابة العلـم الفـتح ١ / ٢٠٤ ح ١١١، وانظـر: تقييـد العلـم ص: ٨٨، وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١ / ٧١.

٣- تقييد العلم ص: ٨٤، جامع بيان العلم وفضله ١ / ٧٣، وهي صحيفة مشهورة أخرجها الإمام أحمد في مسـنده ٢ / ١٥٨ – ٢٢٦.

د- صحيفة عبداللـه بن أبي أوفى، ذكرها الإمام البخاري في كتاب الجهـاد مـن "صـحيحه" باب الصبر عند القتال. [1]

هـ- صحيفة أبي موسى الأشعري.[2]

و- صحيفة جابر بن عبداللـه.[3]

- الصحيفة الصحيحة التي يرويها همام عن أبي هريرة من حديثه. [4]

ثالثاً: جهود التابعين في تدوين السُّنَّة المشرفة:

لا يقل دور التابعين رضي اللـه عنهم وعنايتهم بالرواية عن دور الصحابة فقد تلقـوا الرواية على أيدي الصحابة الأجلاء وحملوا عنهم الكثير مـن حـديث رسـول اللـه صـلى عليه وسلم وتأسـوا بهـم ،فكـان مـن الطبيعـي أن تظهـر مـدوناتهم وصـحفهم الجامعـة للحديث الشريف ،ولقد كانت الفتنة التي وقعت في آخر عهد سيدنا عثمان بـن عفـان - رضي اللـه عنه- نقطة انعطاف ومرحلة تحول؛ حيث انتسب إلى الإسلام قلة من الرجـال ضعيفي الإيمان، أباحوا لأنفسهم الكذب على رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسـلم- نُصرةً لبدعتهم وأهوائهم.

فكـان عـلى التـابعين واجـب القيـام بكشـف حـديث هـؤلاء وبيانـه والتنبيـه عليـه

١- انظر: فتح الباري لابن حجر ٦ / ٤٥ ح ٢٨٣٣.

١١٣ .نصَّ على ذكرها الدكتور أكرم العمري في "البحوث" ص: ٢٢٨ وذكر أنها موجودة في مكتبة شهيد علي بتركيا.

٣- ذكرها الحافظ ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ص: ١١، والإمـام الـذهبي في تـذكرة الحفـاظ ١ / ٤٣، وأشـار الدكتور أكرم العمري أنها محفوظـة في مكتبـة شـهيد عـلي، وذلـك نقـلاً مـن مقدمـة الخلاصـة بقلـم: صـبحي السامرائي.البحوث ص: ٢٢٨.

٤- تضم ١٣٨ حديثاً، رواها الإمام أحمد في مسنده، وقد طبعت بتحقيق محمد حميد اللـه .

والتحذير منه[1].

"وكانت الوسيلة لنقل سُنة رسول الـلـه -صـلى الـلـه عليـه وسـلم- هـي الروايـة، وكـان معيار صدق الحديث أو وضعه هو صدق ناقليه أو كذبهم"[2].

وتتجلى جهودهم ومظاهر هذا الاهتمام والتحري الشديد والحيطة فيما يلي:

١ -اهتموا بدراسة الرجال رواة الأحاديث:

ونقدهم وبيان ما فيهم مـن جـرح وتعـديل، ولم يقبلـوا الحـديث إلا عـن ثقـة معـروف بالعدالة، وكما قال الشافعي: "كان ابن سـيرين وإبـراهيم النخعـي وطـاوس وغـير واحـد مـن التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، ومـا رأيـت أحـداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب".[3]

٢-اهتموا بالإسناد فوقفوا على حال رواته:

قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسـألون عـن الإسـناد، فلـما وقعـت الفتنـة قـالوا: سـموا لنـا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[4]

ومثال ذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الـلـه بن الصامت عن أبي ذر -رضي الـلـه عنه- قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: "إن بعدي من أمتي " ... الحديث، قـال ابـن الصـامت رضي الـلـه عنـه: فلقيـت رافـع بـن

١- مناهج المحدثين في القرنين الول والثاني الهجريين للدكتور عبد الباسط مزيد ص٢١٣ بتصرف.

٢- المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٤٨ "

٣- السُّنَّة قبل التدوين "ص٢٣٧"، والمدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٤٩٨ .

٤- صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ٧١ ."

عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر كذا، فـذكرت لـه هـذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم.[١]

٣-السماع والحفظ والتثبت في الرواية:

كانوا يتتبعون الأخطاء ويحصونها ويهتمون بها اقتداء بالصحابة في الحيطة مـع أنفسـهم والآخرين، قال شعبي: "والـلـه لو أصبتُ تسعاً وتسعين مرة وأخطـأتُ مـرة لعـدوا عـليَّ تلـك الواحدة"٢.

٤-نقد المتن:

ومن أمثلة ذلك أن إبراهيم النخعي كان يـترك بعـض الأحاديـث -عـاملاً عقلـه وقياسـه- بحجة أن الصحابة فعلوا ذلك، فقال عنهم: كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة ويدعون، ولو كان ولد الزنى شر الثلاثة لما انتُظر بأمه أن تضع[٢]، وأنكـر بهـذا حـديث أبي هريـرة رضي الـلـه عنه: "ولد الزنى شر الثلاثة".[٣]

كما رد حديث فاطمة بنت قيس، وحديث التغريب للزاني، وحديث الشـاهد واليمـين؛ لأنـه يـرى معارضـتها للقـرآن الكـريم، ورد أحاديـث القنـوت في الفجـر معللاً ذلك بأنه لو صح لاشتهر عن جميـع الصـحابة.[٤]وكـذا الشـعبي سـمع رجـلاً يحدث عن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- أن الـلـه خلـق صـورين، لـه في كـل

١- صحيح مسلم بشرح النووي "١/ ٧١."تذكرة الحفاظ للذهبي "١/ ٨٢."

٢- كشف الأسرار "٢/ ٢٩٨"، أصول السرخسي "١/ ٣٤٠ .

٣- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة "ص١١٨."

٤- راجع ذلك مفصلاً في رسالة الماجستير: إبراهيم النخعي - كلية دار العلوم - القاهرة "ص٣٠٦- ٣١٢" أ. د. محمد عبد الهادي سراج.

صور نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة، فرده لمعارضته القرآن، وقال لراويه: يا شيخ، اتـقِ الـلـه، ولا تُحدِّثنَّ بالخطأ، إن الـلـه تعالى لم يخلق إلا صوراً واحداً، وإنما هـي نفختـان: نفخـة الصعق ونفخة القيامة، انطلاقاً من قوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ الـلـهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ} [الزمر: ٦٨][1]

١- تحذير الخواص للسيوطي "ص١٥٣."

الفصل الثالث

التدوين في القرن الثاني الهجري

الفصل الثالث

التدوين في القرن الثاني الهجري

لقد تغيرت الظروف في عصر الصحابة والتابعين وتطورت بعض الأمور ،وظهرت بعض الملابسات التي استدعت وضع مناهج ومقاييس وضوابط يستعين بها المحققون ونقاد الحديث في الكشف عن العلل والدخيل مما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذباً وذلك لهدف الحفاظ على السنة من الوضع وصيانتها من التحريف الذي فشى في هذا العصر على أيدي الزنادقة الذين بلغوا ذروة نشاطهم ضد السُّنَّة ورواتها في منتصف هذا القرن، حتى اضطر الخليفة المهدي رحمه الله إلى تكليف أحد رجاله بتتُّبع أخبارهم والتضييق عليهم في أوكارهم، فأصبح ذلك الرجل يعرف بصاحب الزنادقة.[1]

وقد نشط الأئمة والعلماء من هذا الجيل في خدمة السُّنَّة وعلومها وحمايتها من كل ما يشوبها وعلى أيديهم بدأ التدوين الشامل المبوَّب المرتَّب، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة [2] في الصحف والكراريس بشكل

١- قال الإمام الذهبي في ترجمة المهدي في السير ٧ / ٤٠١: "وكان قصاباً في الزنادقة باحثاً عنهم، وقال في التذكرة ١ / ٢٤٤: "وكثرة محاسنه – المهدي – وتتبعه لاستئصال الزنادقة".

وانظر: الفتاوى لابن تيمية ٤ / ٢٠، وانظر قصة قتله للمقنَّع ومن معه من الزنادقة في البداية والنهاية ١٠ / ١٤٥.

٢- قال الحافظ الذهبي في التذكرة ١ / ١٦٠ بعد ذكره ظهور البدع والأهواء وانتشارها في هذا العصر: "وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذَّروا من بدعهم، وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وألفوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودوِّنت الكتب واتَّكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم.

محدود وكيفما اتفق بدون تبويب ولا ترتيب.

كما نشأ وتفتَّق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين.

وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتَّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث أَلَّف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ)، وابن المبارك (ت ١٨١هـ)، وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ) وغيرهم. [١]

ويعتبر هذا الجيل جيل التأسيس لعلوم السُّنَّة المطهَّرة ولا غروَّ، ففيه عاش جهابذة رجال السُّنَّة أمثال الأئمة: مالك، والشافعي والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وابراهيم الفزاري، وابن عيينة، والقطان، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم كثير. [٢]

وقد تطور التدوين في هذا القرن عما سبق:

أ- ظهور التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع وبين التصنيف الذي هو الترتيب والتبويب والتمييز في المصنفات في هذا القرن.

ب- أن هذه المصنفات المدونة في هذا العصر قد جمعت إلى جانب أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، بعد أن كانت

١- تدوين السنة النبوية من القرن الأول إلى القرن التاسع للدكتور محمد مطر الزهراني/ بتصرف .

٢- الجرح والتعديل ١ / ٩ – ١١، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص: ١٧١.

تتناقل مشافهة وكانت الصحف فيما مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط.

ج- طريقة التدوين في مصنفات هذا القرن هي: جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يجمع جملة من الأبواب أو الكتب في مصنف واحد، بينما كان التدوين في القرن الماضي مجرد جمع الأحاديث في الصحف بدون ترتيب أو تمييز. [1]

د- إن مادة المصنَّفات في هذا القرن قد جمعت من الصحف والكراريس التي دونت في عصر الصحابة والتابعين، ومما نقل مشافهة من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني عناوين: موطأ – مصنف – جامع - سنن، وبعضها كان بعناوين خاصة مثل: الجهاد – الزهد - المغازي والسير.

دراسة لأهم نموذج دون في القرن الثاني: كتاب الإمام مالك بن أنس المسمى بالموطأ

المؤلف: أبو عبدالله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام دار الهجرة بل إمام المسلمين في زمانه، قال الذهبي: "الإمام الحافظ فقيه الأمَّة شيخ الإسلام". [2]

لماذا سمي كتابه بالموطأ ؟

سمي بذلك لأمرين:

١- السنة المشرَّفة ص: ٢٣٤، الحديث والمحدِّثون ص: ٢٤٤.

٢- تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٧ .

١- لأنه وطَّأ به الحديث أي يسره للناس.

٢- لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه.

قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينـة فكلهـم واطـأني عليه فسميته: الموطأ". [١]

موضوعه:

هو الكتاب الذي اشتهر به الإمام مالك وهو كتاب حديث وفقه معاً جمع فيـه مـا قـوي عنده من حديث أهل الحجاز وأضاف إليه الموقوفات على الصحابة وفتـاوى التـابعين ، ودون فيه آراءه الفقهية ،ثم رتبه على أبواب الفقه الطهارة والصلاة والزكـاة .وقـد انتقـاه مـن مائـة ألف حديث كان يرويها[٢].

مرتبة أحاديثه:

مكانة الموطأ رفيعة بين كتب الحديث، فقد دون فيـه مالـك رضي اللـــه عنـه الأحاديـث المرفوعة وهي في أعلى درجات الصحة . قال الإمام الشافعي: "أصح كتـاب بعـد كتـاب اللـــه "موطأ الإمام مالك". [٣]

ويعتبر الموطأ في أعلى كتب السنة إسناداً ،ففيه أسانيد في أعـلى درجـات الصـحة ولعـل أبرزها :مالك عن نافع عن ابن عمر ، ولا تعارض بين قول الشافعي هذا القول وبين مـا اتفـق عليه العلماء من أن أصح كتاب بعد كتاب اللـه "صحيحا البخاري ومسلم"، وذلك لأمور:

١- أن كلام الإمام الشافعي كان قبل وجود "الصـحيحين" حيـث تـوفي - رحمه اللـه - سنة (٢٠٤هـ) وعمر الإمام البخاري آنـذاك لا يتجـاوز عشر

١- تنوير الحوالك للسيوطي ص: ٧.

٢- المصدر السابق ص: ٨.

٣- علوم الحديث لابن الصلاح ص: ١٤.

سنوات، وكان مولد الإمام مسلم سنة (٢٠٤هـ).

٢- أن جلّ ما فيه مخرج فيهما، وما بقي منه في "السنن" الأربعة.

وقد ذهب إلى القول بأن كل ما في "الموطأ" صحيح جمعٌ من الأئمة في المشرق والمغرب، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بن الصلاح وابن حجر في آخر باب الصحيح من أنواع علوم الحديث.

لكن الراجح لدى الجمهور أن مرتبة "الموطأ" تأتي بعد "الصحيحين" والله تعالى أعلم.
وقد عده بعض العلماء سادس الكتب الستة، منهم رزين ابن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) في كتابه "الجمع بين الكتب الستة"، والمجد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في كتابه "جامع الأصول".

من أهم شروح الموطأ:

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مطبوع كلاهما لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)

٢-كشف المغطا في شرح الموطأ وتنوير الحوالك وهو مختصر لم قبله،وكلاهما للحافظ السيوطي .

التدوين الشامل للسنة النبوية:

وبسبب المستجدات والملابسات التي ظهرت في عصر تابعي التابعين أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة تدويناً شاملاً؛ لتكون مجموعة في مصنفات يستفيد منها المسلمون، ولم يكن تدوينها من قبل بعض الصحابة والتابعين يرقى إلى مستويات المصنفات والمؤلفات.[١]

١- المدخل إلى توثيق السُّنة "ص٥٧.

فقد روى الدارمي بسنده عن عبد الـلـه بـن دينـار قـال: كتـب عمـر بـن عبـد العزيـز "ت١٠١هـ" إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- فاكتبوه؛ فإني خفت دروس العلم وذَهَاب أهله.[١]

وروى الدارمي أيضاً بسنده عن عبد الـلـه بن دينار قال: كتب عمر بـن عبـد العزيـز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن اكتب بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- وبحديث عمر؛ فإني قد خشيت درس العلم وذهابه.[٢]

قال البخاري: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكـر بـن حـزم رضي الـلـه عنـه "عامـل المدينة": "انظر ما كان من حديث رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- فاكتبـه؛ فـإني خفـت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حـديث رسـول الـلـه -صـلى الـلـه عليـه وسـلم- ولتُفْشُوا العلم، ولتجلسوا حتى يُعلَّم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً".[٣]

١- سنن الدارمي "١/ ١٣٧" باب: من رخص في كتابة العلم - حديث "٤٨٨"، والمحدث الفاصل "ص٣٧٣، ٣٧٤ ..."

٢- سنن الدارمي "١/ ١٣٧" باب: من رخص في كتابـة العلـم - حـديث "٤٨٧"، ونحـوه في الموطـأ روايـة الشـيباني - حديث رقم "٣٨٩ .

٣- صحيح البخاري "٣" كتاب العلم، في ترجمة الباب "٣٤" كيف يقبض العلم؟ .

الفصل الرابع

التدوين في القرن الثالث الهجري

الفصل الرابع

التدوين في القرن الثالث الهجري

يعتبر هذا القرن عصر السنة الذهبي، وسمي بذلك لما تميز به من فوائد كبيرة على حركة التصنيف المبوب والمرتب ،لما انتهجه الأئمة من طرق وتراتيب كانت منهلاً واستلهاماً لمن جاء بعدهم من المحدثين إلى يومنا هذا ،وقد برز فيه كثير من الحفاظ والنقاد، من أمثال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم، ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث، وكان لهم السبق في التصنيف في كل نوع من أنواع تلك العلوم الحديثية، واستوفوا المتون والأسانيد دراسة وبحثا.

ويمكن اختصار الحديث عن تدوين السنة في هذا القرن في الآتي[1]:

١-تجريد الأحاديث النبوية وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين.

٢-الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

٣ -تنوع المصنفات في تدوين السنة، حيث ظهرت كتب المسانيد والصحاح والسنن، ومختلف كتب الحديث ومشكله وغيرها من المصنفات .

١- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره للدكتور محمد مطر الزهراني ص٩٧ .

أولا: كتب المسانيد :

تعريفها: المسانيد هي عبارة عن جمع أحاديث كل صحابي على حدة وإن اختلفت الموضوعات التي تتناولها تلك الأحاديث سواء كان الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا مرتبين ذلك على حروف الهجاء في أسماء الصحابة وهو أسهل أنواع الترتيب ،أو على السابقة في الإسلام وقد يقتصر في بعضها على صحابي واحد لمسند أبي بكر أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرين المبشرين بالجنة إلى غير ذلك ،ومن أشهر تلك المسانيد:

١- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤ ه) وهو أول مسند صنف وقد جمعه عنه بعض حفاظ خراسان وهو مطبوع .[١]وقد رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي على الكتب والأبواب الفقهية وسماه (منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود).[٢]

٢- مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) وهو غير "المصنف" المطبوع، ويوجد منه نسختان خطيتان، أحدهما في مكتبة أحمد الثالث بتركيا والأخرى في المكتبة الوطنية بتونس، ومصورة هذه الأخيرة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣- مسند أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت ٢٩٢هـ)، وله مسندان المسند الصغير والمسند الكبير المعلل وهو المسمى (البحر الزخار) بين فيه

١- مطبوع في مجلد كبير طبعة دار المعرفة .

٢- جزءان طبع في مجلد واحد على نفقة المؤلف وتصحيحه ١٣٧٢الناشر المكتبة الإسلامية بيروت .

الصحيح من غيره وتكلم في تفرد بعض الرواة ومتابعة غيره عليه [1]وقد اعتنى بالمسند الكبير الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧،فصنف في زوائده كتاباً سماه (كشف الأستار عن زوائد البزار)[2] قام بتحقيقه الدكتور محفوظ الرحمن الهندي، وهو ناقصٌ من أوله.

٤- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ) وقد طبع أكثر من طبعة وفيه نقص.

٥-مسند للحافظ أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦هـ) وقد رتبه مؤلفه - رحمه الله - على الأبواب داخل مسند كلِّ صحابي ليسهل بذلك على طلبة العلم الوقوف على الحديث في مسنده، وقد كتب عنه الأستاذ الدكتور أكرم العمري دراسة جيدة في كتابه "بقى بن مخلد ومقدمة مسنده، دراسة وتحقيق". وهناك كتب ذكرت في عداد كتب المسانيد وهى ليست مرتبة على المسانيد ولا على الأبواب، مثل: "مسند علي بن الجعد" المطبوع في مجلدين، و "مسند يحيى بن معين"، و "مسند السرَّاج" ونحوهما.

١- طبع منه عدة مجلدات بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله ،طبعة علوم القرآن بيروت،مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ .

٢- طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ١٤٠٤هـ مطبوع في أربع مجلدات

دراسة موجزة عن نموذج من كتب المسانيد:

مسند الإمام أبي عبد الـلـه أحمد بن محمد بن حنبل.

هو كتاب عظيم في السنة شـهد لـه المحـدثون قـديماً وحـديثاً بأنـه أجمـع كتـب السـنة للحديث وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه.[1]

مؤلفه: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المولود سنة (١٦٤ ه) والمتوفى سنة (٢٤١ ه)، وطلب العلم في مقتبل عمره حيث قال "طلبت الحـديث سـنة تسـع وسـتين ومائة .

كيفية ترتيبه للمسند:

رتبه - رحمه الـلـه – تبعاً لما استقر في ذهنه من أفضلية الصحابة رضـوان الـلـه علـيهم ولم يرتب الأسماء على حروف المعجم وإنمـا ابتـدأ بمسـانيد الـعشرة المـبشرين بالجنـة مقـدماً مسند أبي بكر الصديق رضي الـلـه عنه ثم عمر بن الخطاب رضي الـلـه عنه ثم بقيـة الـعشرة المبشرون بالجنة ،ثم ذكر مسانيد أربعة من الصحابة وهم عبد الرحمن بن أبي بكر ،وزيد بن خارجة والحارث بن خزيمة وسعد مولى أبي ،ثم ذكر مسـند أهـل البيـت، ثـم مسـند مشـاهير الصحابة ،ثم مسند المكيين، ثم الشاميين ،ثم الكوفيين ثـم البصريـين ،ثـم الأنصـار، ثـم مسـند النساء، وفي وسط مسند النساء ذكر مسند القبائل .[2]

مكانة هذا المسند:

قـال أحمـد بـن حنبـل: "جَمَعَنـا أحمـد بـن حنبـل أنـا وصـالح وعبداللـه وقـرأ علينـا

١- الحديث والمحدثون للدكتور محمد بن زهو،ص٣٦٩.

٢- طرق تخريج حديث رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ص١٤٣-١٤٤ .

"المسند" - وما سمعه غيرنا - وقال: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف، وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة".

قال الإمام الذهبي: "هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحاح والسنن والأجزاء وما هي في "المسند"، وقدَّر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب "المسند" وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكررة ودخول مسند في مسند، وسند في سند وهو نادر".

وقال أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني: "وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجئاً ومستنداً".[1]

عدد أحاديث المسند:

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث بالمكرر ومن غير المكرر ثلاثين ألفاً ، وفيه نحو ثلاثمائة حديث ثلاثية ليس بين الإمام أحمد وبين رسول الله سوى ثلاثة من الرواة[2]

عدد الصحابة المخرجة مسانيدهم في المسند:

قال أبو موسى: "فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف"[3]

وقال ابن الجزرى: "قد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء،

١- الحديث والمحدثون ص٣٧٢.

٢- الحديث والمحدثون ص٣٧٠ .

٣- شمس الدين ابن الجزري: المصد الأحمد ١ / ٣٤ – ٣٥ من المسند بتحقيق أحمد شاكر.

وعددت النساء فبلغن ستاً وتسعين، واشتمل "المسند" على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم". [١]

شرط الإمام أحمد:

قال الحافظ أبو موسى المديني: "لم يخرج أحمد في "مسنده" إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته". [٢]

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: "شرط "المسند" أقوى من شرط أبي داود في "سننه"، وقد روى أبو داود في "سننه" عن رجال أعرض عنهم أحمد في "المسند"، ولهذا كان الإمام أحمد لايروي في "المسند" عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يُضَعَّف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به". [٣]

درجة أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو القاسم التميمي رحمه الله : "لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب". [٤]

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وقد تنازع الناس هل في "مسند الإمام أحمد" حديث موضوع، فقال طائفة من الحفاظ كأبي العلاء الهمداني وغيره: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ

١- المصدر السابق.

٢- الحديث والمحدثون ص٣٧٣.

٣- أبو العباس بن تيمية: الفتاوى ١٨ / ٢٦، ابن الجزري: المصعد الأحمد ص: ٣٤ – ٣٥ من مقدمة أحمد شاكر للمسند.

٤- المصدر السابق .

الموضوع قد يراد به: المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهـذا مـما لا يعلـم أن في "المسند" منه شيئاً، ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صـاحبه لم يتعمـد الكـذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي".

وقال الحافظ في مقدمة "تعجيل المنفعة": "ليس في "مسند أحمد" حديثاً لا أصـل لـه إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفاً، والاعتـذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً".

وقد طبع المسند في ستة مجلدات .وطبع على حاشيته كتاب منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسم الدين ،الشـهير بـالمنتقى .وكـا طبـع طبعـة جديـدة ومنقحـة ومرقمة تقع في بضع وخمسين مجلداً.

ثانيا: الكتب الستة

قال الحافظ أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ): "وأمـا السُّـنَّة فـإن اللـه وفـق لهـا حفاظـاً عارفين وجهابذة عالمين وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة حرصـاً عـلى حفظها وخوفاً من إضاعتها، وكان من أحسنها تصـنيفاً وأجودهـا تأليفـاً وأكثرهـا صـواباً وأقلهـا خطأً، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولاً، عند الموافق والمخالف، وأجُّلها موضعاً عند الخاصة والعامة: "صـحيح أبي عبـد اللـه محمـد بـن إسـماعيل البخاري"، ثم "صحيح أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري"، ثـم بعـدهما كتـاب "السـنن" لأبي داود سـليمان بـن الأشـعث السجسـتاني، ثـم كتـاب "الجـامع" لأبي عـيسى محمـد بـن

عيسى الترمذي، ثم كتاب "السنن" لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ثم كتاب "السنن" لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني وإن لم يبلغ درجتهم.[١]

ولكل واحد من هذه "الكتب الستة" ميزة يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصُنِّفت فيها تصانيف وعُلِّقت عليها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك". [٢]

أولاً: صحيح الإمام البخاري

١-مؤلفه:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب التصانيف الكثيرة، كان مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، مات سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة.[٣]

٢- اسم الكتاب:

اشتهر بين العلماء ب "صحيح البخاري" أما اسمه كما وضعه مؤلفه، فقال الإمام يحيى بن شرف النووي: "سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من

١- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره للدكتور محمد مطر الزهراني ص١١.

٢- تهذيب الكمال ١ / ١٤٧.

٣- انظر: تفاصيل ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٩١، وآخر فصل في هدي الساري لابن حجر.

أمور رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وسننه وأيامه". [1]

وقال الحافظ ابن حجر: "سماه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وسننه وأيامه". [2]

٣ - بواعث تأليف الإمام البخاري للصحيح:

أ- قال الحافظ ابن حجر: "لما رأى البخاري تلك التصانيف التي ألفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغَثِّه: سمين، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين".

ب- وقال: "وقوي عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه، إسحاق بن راهويه، حيث قال: (لوجمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم) فوقع ذلك في قلب البخاري رحمه

٤- شرط الإمام البخاري في صحيحه:

قال الحافظ ابن طاهر: "اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم - أهل السنن - لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".

ثم قال: "فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون

١- قال في مقدمة تحفة الأحوذي ١ / ٣٤: "والجامع في اصطلاح المحدِّثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث: [١] العقائد [٢] الأحكام [٣] الرقائق والزهد [٤] الآداب [٥] التفسير [٦] التاريخ والمغازي [٧] الفتن وأشراط الساعة [٨] المناقب والفضائل .

٢- انظر: هدي الساري لابن حجر، الفصل الأول.

إسناده متصلاً غير مقطوع،...إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حـديثهم لشـبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بـن سـلمة، وسـهيل بـن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير المكي، والعلاء بن عبدالرحمن وغيرهم". [1]

وقال الحازمي: "ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتـبر حـال الـراوي العـدل في مشـايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجـه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات" ثم ضرب لذلك مثلاً بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه.[2]

٥- عناية العلماء بصحيح البخاري:

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مـذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتـاب الـلـــه عنـايتهم ب "صـحيح البخـارى" مـن حيـث السـماع والروايـة والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصـاره وتجريـد أسـانيده [3]، ولا غرابـة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الـلـه.

قال الحافظ: "ذكر الفربري أنه سمعه منه تسـعون ألفـاً"، وقـال: "ومـن رواة الجامع أيضاً: أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبـة البـزدوي، وابراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الفسوي. والرواية التي اتصـلت

١- محمد بن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة ص: ١١ -١٢، وهؤلاء المذكورون لم يخرج مسلم مـن حـديثهم إلا ما تابعهم غيرهم عليه.

٢- محمد بن موسى الحازمي: شروط الأئمة الخمسة ص: ٥٦ – ٦١.

٣- عبد الغني عبد الخالق: الإمام البخاري وصحيحه ص: ٢٢٨ – ٢٤٥

بالسماع في هذه العصور ٢٨ع وما قبلها هي رواية: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري".[١]

هذا بالنسبة لروايته وسماعه، وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء - قديماً وحديثاً - حق القيام بحيث لم يدعوا أمراً يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مُشْكِلاً من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بيَّنوه وأذهبوا الشُبَهَ عنه.[٢]

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحاً حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق - رحمه الله تعالى - وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها:

أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع.[٣]

ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:

١- أعلام السنن للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨هـ).

٢- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت ٧٨٦هـ).

٣- فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وهو أهم شروحه وأجودها، وصدق فيه قول الشيخ الشوكاني: "لا هجرة بعد الفتح".[٤]

٤- عمدة القاري للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت ٨٥٥هـ). وغير ذلك من الشروح.

١- أحمد بن علي بن حجر: هدي الساري ص: ٤٩١ – ٤٩٢.

٢- عبد الغني بن عبد الخالق: الإمام البخاري وصحيحه ص: ٢٢٨ – ٢٤٥ .

٣- المصدر السابق .

٤- الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني بن عبد الخالق ص: ٢٣٠.

وقد بلغت أحاديث البخاري بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات(٧٥٩٣) حديثاً حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث البخاري ، ويرى الحافظ ابن حجر العسقلاني أن عدد أحاديث البخاري (٧٣٩٧) حديثاً . وفي البخاري أحاديث معلقة وجملتها (١٣٤١) ، وعدد أحاديث البخاري المتصلة من غير المكررات قرابة أربعة آلاف.

ثانياً: صحيح الإمام مسلم

١- المؤلف:

مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، ولد في عام ٢٠٤هـ، ومات سُنَّة ٢٦١.[١]

٢- اسم الكتاب: الجامع الصحيح.

٣-سبب تأليفه للكتاب: وكان سبب تأليفه لصحيحه أمرين:[٢]

الأول: جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثاني: أراد أن يقدم للناس ،خاصتهم وعامتهم كتاباً في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ليشغلهم عن أقوال القصاص وافتراءات الزنادقة والجهلة وأصحاب الملل المنحرفة .

٤-خصائصه ومميزاته :

١-امتاز الإمام مسلم بأنه يجمع في صحيحه الأحاديث ذات الموضوع الواحد في المكان الواحد ولا يفرقها في كتابه.

١- انظر: تفاصيل ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٥٧ .

٢- مسلم بن الحجاج: مقدمة الصحيح ص: ٣ – ٤.

٢- سوق للأسانيد الكثيرة المتكررة للحديث الواحد فيذكر الإسناد ثم يعقبه بلفظ مثله أو نحوه

٣-ذكره لشيوخه جميعاً ،فإذا سمع الحديث عن أكثر مـن شـيخ يـذكرهم جميعـاً ،ثم يحدد لفظ الشيخ الذي ساق روايته فيقول(و هذا حديث فلان) أو اللفـظ لفـلان ،وغير ذلك.

٤- استعمال لفظ (ح) مفردة مهملة في أسانيده وتعني التحويـل و الانتقـال مـن إسناد إلى إسناد .

٥- لم يـذكر في الكتـاب سـوى الأحاديـث المرفوعـة دون أقـوال الصـحابة وفتـاوى التابعين .

٦- ليس في الكتاب إلا عـدد يسـير مـن الأحاديـث المعلقـة وهـى في المتابعـات لا الأصول وقد وصلها بعض العلماء من طرق أخرى .

٧- للكتاب مقدمة طيبة في تقسيم الأخبار وطبقات الرواة ،وعلى أيهـم اعتمـد في صحيحه ثم التنفير من الكذب على رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم ،والتثبـت في الرواية والنهي عن الرواية عن الضـعفاء والمتروكـين ،ومنزلـة الإسـناد وأنـه مـن الـدين والاحتجاج بالحديث المعنعن وإظهار مذهبه .

٥- شرط الإمام مسلم في صحيحه:

نقل النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم عن ابن الصـلاح أنـه قال :شرط مسلم -رحمه الـلـه -في صحيحه أن يكون الحديث متصـل

الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشـذوذ والعلـة وهـذا هـو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر.[١]

٦ - عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال الذهبي :قال أحمد بن سلمة اثنا عشر ألـف حـديث،ولم يـذكر ابـن الصـلاح عدة أحاديـث مسـلم، وقـد ذكرهـا النـووي في زياداتـه في "التقريـب" فقـال: إن عـدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر.[٢]ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عـدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمـد بـن سـلمة أنـه إثنـا عشر ألف حديث.[٣]

٧- شروح صحيح مسلم : كان للأمة عناية بصحيح مسلم ،وإن لم تبلـغ مـا بلغتـه العناية بصحيح البخاري ،فتناوله العلماء بالشرح والاختصار وغير ذلك .وخير شروحه :

١- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النـووي (ت ٦٧٦هـ).

٢- المفهم في شرح مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩هـ).

٣- المعلم في شرح مسلم لأبي عبد اللـه محمد بن علي بن عمر المازري المـالكي (ت ٥٣٦هـ).

١- صيانة صحيح مسلم ص١٢١٨ وشرح مسلم١٣٠/١ .

٢- جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي المطبوع بهامش: التقريب والتيسير ١ / ١٠٤.

٣- ١٩٤ .أبو الفضل عبد الرحيم العراقي: التقييد والإيضاح ص: ١٥، وأبو عبد اللـه الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٦٦، وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح عدد أحاديث مسلم وذلك في كتابه: صيانة صحيح مسلم ص: ٩٩ – ١٠٠.

٤- إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)

٥ - إكمال الإكمال لأبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ت ٧٤٤هـ).

وغير ذلك من الشروح التي بلغت – فيما وقفت عليه - قريباً من خمسين شرحاً ومختصراً.[١]

ثالثاً: سنن أبي داود السجستاني

١- المؤلف:

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني ، محدث البصرة، صاحب كتاب السنن المشهور ، ولد سنة (٢٠٢هـ) وتوفى سنة (٢٧٥هـ).[٢]

٢- كتابه السنن:

صنف أبو داود كتابه السنن على أبواب الفقه واقتصر فيها على السنن والأحكام ،فلم يذكر في كتابه القصص والمواعظ والأخبار والزهد وفضائل الأعمال وغيرها وقد كتب أبو داود خمسمائة ألف حديث، انتخب منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنها كتابه، وعدة ما فيه بالمكرر (٥٢٧٤).

٣- منهج أبي داود في كتاب السنن:

بين الإمام أبو داود منهجه في كتابه فقال :(ذكرت الصحيح وما يشبهه ،وما يقاؤبه وما كان كان فيه وهن شديد بينته)،وقال أيضاً :(وليس في

١- انظر: مقدمة تحقيق كتاب صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح – بقلم الدكتور موفق بن عبد الله.

٢- انظر تفاصيل ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٠٣.

كتاب "السنن" الذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث شيء[1]، وإذا كان فيه حديث منكرٌ بيَّنت أنَّه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شـديدٌ فقـد بيَّنته، ومنه ما لا يصح سنده، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعض". [2]

٤- شرط أبي داود وغيره من أصحاب السنن:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر: "وأما أبو داود فمن بعده فـإن كتـبهم تنقسـم على ثلاثة أقسام:

الأول: صحيح، وهو جنس ما في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم - أصحاب السنن – وقد حكى أبو عبداللـه بن منده: إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصـال الإسـناد من غير قطع ولا إرسال.

الثالث: أحاديث أخرجوها للضدِّيَّة في الباب المتقدم وأوردوهـا لا قطعـاً مـنهم بصـحتها، وربما أبان المخرِّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، فإن قيل: لما أودعوها كتبهم ولم تصـح عندهم، فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: رواية قومٍ لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

الثاني: أنهـم لم يشـترطوا مـا ترجمـه البخـاري ومسـلم - رضى اللـه عـنهما - عـلى ظهـر كتابيهما من التسمية بالصحة.

الثالـث: أن يقـال لقائـل هـذا الكـلام: رأينـا الفقهـاء وسـائر العلـماء يـوردون أدلـة

١- لعل المراد المجمع على تركه، وإلا فقد وجد فيه بعض المتروكين ممن لم يجمع على تركه.

٢- راجع رسالة أبي داود إلى أهل مكة وهي رسالة صغيرة، طبعت بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ.

الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء. [1]

٥- آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود:

قال ابـن الصـلاح: "مـا وجـدناه في كتـاب أبي داود مـذكوراً مطلقـاً ولـيس في واحـد مـن الصحيحين، ولا نصَّ على صحَّته أحدٌ ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنـا بأنـه مـن الحسـن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره". [2]

ويرى الحافظ العراقي أن قوله: فهو صالح، يجـوز أن يكـون صـحيحاً، ويجـوز أن يكـون حسناً عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، ولم ينقـل لنـا عـن أبي داود هل يقول بذلك، أيرى ما ليس بضـعيف صـحيحاً، فكـان الأولى بـل الصـواب أن لا يرتفـع بمـا سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أنَّ رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل. [3]

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكـون مـن قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثيرٌ في كتابه جداً.

٤- ومنــه مــا هــو ضــعيف ولكنــه مــن روايــة مــن لم يجمــع عــلى تركــه غالبــاً،

١- محمد بن طاهر: شروط الأئمة الستة ص: ١٣ – ١٦.

٢- ابن الصلاح: علوم الحديث ص: ٣٣.

٣- الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح ص: ٤٠.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للإحتجاج بها. [1]

وقال الحافظ محي الدين النووي: "والحق أن ما وجدناه في سننه مالم يبيِّنه ولم ينص على صحته أو حسنه أحدٌ ممن يعتمد فهو حسن، وإن نصَّ على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود".

قال ابن حجر - معقباً - على هذا الكلام: "وهذا هو التحقيق". [2]

رابعاً: جامع أبي عيسى الترمذي

١-مؤلفه:

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي. الحافظ العلم البارع صاحب التصانيف الكثيرة، قال أبو عبدالله الذهبي: "الصواب أنه أضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم" [3] المولود في سنة (٢٠٩هـ) والمتوفى سنة (٢٧٩ ه).

٢- اسم كتاب الترمذي:

من أشهر مصنفات الترمذي كتابه الجامع المشهور بالسنن وهو من أحسن الكتب وأكثرها فائدة ،وأقلها تكراراً وقد أخرج في كتابه الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وكشف عن علته ،كما ذكر المنكر وبين وجه النكارة فيه ، وهو في كل هذا يبين درجة ما يخرجه ،فليس في صنيعه ما يوهن كتابه .

قال أبو عيسى: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا

١- الحافظ ابن حجر: النكت ١ / ٤٣٥.

٢- المصدر السابق ١ / ٤٤٤.

٣- أبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠.

به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خرسان فرضوا به، ومن كـان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم".[1]

رتب أبو عيسى الترمذي كتابه على الأبواب على طريقة الجوامع الشاملة للأحكام وغيرها، وكل باب من أبواب الترمذي يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذى روى الترمذي الحديث مـن أجله، ويورد في الباب حديثاً أو أكثر ثم يتبـع ذلـك بـآراء الفقهـاء في المسـألة وعملهـم بـذلك الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً ؛ ويتكلم على درجة الإسناد ورجاله وما اشتمل عليه من العلل، ويذكر ما للحديث من الطرق،ثم إن كان هناك أحاديث أخـرى تناسـب الترجمـة فإنـه يشير إليها بقوله: "وفي الباب عن فلان، وفلان" من الصحابة.[2]

٤-شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:

تقدم الكلام على طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري، وعند الكلام عـلى شرط أبي داود، ونضيف هنا قول أبي الفضل ابن طاهر: "وأما أبو عيسى الترمذي - رحمه الـلـه تعـالى - فكتابه على أربعة أقسام:

١- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢- قسم على شرط الثلاثة كما بيَّنا - أبو داود والترمذي والنسائي.

٣- وقسم أخرجه للضدِّيَّة وأبان عن علته، ولم يغفله.

٤- وقسم رابع أبان هو عنه فقال:...ما أخرجت في كتـابي إلا حـديثاً قـد عمـل بـه بعـض الفقهاء وهذا شرط واسع".[3]

١- انظر: تذكرة الحافظ ٢ / ٦٣٤، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٩.

٢- الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص: ٤٥ – ٤٧.

٣- شروط الأئمة الستة لابن طاهر .

خامساً: كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي :

١- المؤلِّف: هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث أبو عبـد الـرحمن أحمـد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي صاحب السـنن ولـد سـنة (٢١٥هــ)، وتوفي سنة (٣٠٣"). [١]

٢- اسم كتابه:

ألَّف الحافظ النسائي كتاب "السنن الكبرى" فلما عاد من رحلته إلى مصر مـرَّ بفلسـطين، فنزل الرملـة، فسـأله [٢]مـنهم بعـض الشيء، فوقعـت الخـيرة عـلى تـركهم، فتركـت جملـة مـن الحديث كنت أعلو فيها عنهم".

وقال أبو الحسن المعافري: "إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحـديث فـما خرجـه النسـائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره". [٣]

وقال الحافظ ابن رُشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصـنيفاً وأحسـنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل.

وعلى الجملة فكتاب النسائي أقل الكتـب السـتة بعـد الصـحيحين حـديثاً ضـعيفاً ورجـلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود والترمذي ويقابله من الطرف الآخـر كتـاب ابـن ماجـه فإنـه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب.

وقال محمد بن معاوية الأحمر - الراوي عن النسائي -: كتـاب السـنن كلـه صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبيِّن علته، والمنتخب المسمى بالمجتبي صـحيح

١- انظر: تفاصيل ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٥.

٢- مقدمة شرح السيوطي لسنن النسائي ١ / ٣ – ٥.

٣- المصدر السابق.

كله".[1]

٤- شرطه النسائي في كتابه :

تقدم الكلام على شرطه عند الكلام عـلى شرط البخـاري وكـذلك أبي داود، ونقلـت هنـاك كلام ابن طاهر والحازمي في "شروط الأئمة".

، ويرى الإمام الذهبي أن المنتخِب للمجتبي هو أبو بكر بن السني وليس النسائي نفسـه ذكر ذلك في ترجمته في السير، لكن قد ثبتت رواية السنن الصغرى – المجتبى – عـن النسـائي من غير طريق ابن السني منها:

١- رواية ابنه عبد الكريم والوليد بن القاسم، ذكـرهما ابـن خـير في فهرسـته ص: ١١٦ – ١١٧.

٢- رواية محمد بن عبد الـلـه بن زكريا بن حيوة ٣٦٦ ه، ولها نسختان خطيتان الأولى في المكتبة السعودية بالرياض، والثانية في مكتبة البلدية بالإسكندرية، وكلاهما مصورتان بالمكتبـة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

سادساً: السنن للحافظ أبي عبد الـلـه ابن ماجه

١- المؤلف:

هو أبو عبد الـلـه محمد بن يزيد بن ماجه الحافظ الكبير الحجة المفسر، مصنف السنن والتاريخ والتفسير وغيرها، حافظ قزوين في عصره، ولد سنة (٢٠٩هـ)، وتوفي سنة (٢٧٢هـ).[2]

٢- اسم الكتاب:

اشتهر بين الناس باسم السنن منسوباً إلى صاحبه: سنن ابن ماجه.

١- الحافظ السيوطي: مقدمة شرحه للنسائي ١ / ٣ – ٥.

٢- سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٧.

٣- منهجه وأراء العلماء فيه:

أول من ألحقه بالكتب الخمسة أبو الفضل محمد بن طاهر(ت ٥٠٧هـ)، صاحب "شروط الأئمة الستة"، وغيره جعل مكانه "الموطأ" للإمام مالك.

وقد رتب ابن ماجه كتابه على الأبواب مشتملاً على السنن والأحكام كباقي الكتب الستة، وأخرج فيها الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وفيه بعض المناكير والموضوعات، لكنها قليلة من أجل هذا انحطت رتبته عن الكتب الخمسة.

قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "وقعت جملة أحاديث السنن لابن ماجه في (٤٣٤١) حديثاً، منها (٣٠٠٢) حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها (١٣٣٩) حديثاً زائدة على ما جاء في الكتب الخمسة، وتنقسم إلى (٤٢٨) حديثاً صحيحة الإسناد، و (١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد، و (٦١٣) حديثاً ضعيفة الإسناد، و (٩٩) حديثاً واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة" [١]

٤- شرطه والعناية به:

تقدمت الإشارة إلى طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري وكذلك في الكلام على شرط أبي داود، ومن المعروف أن "سنن ابن ماجه" انحطت رتبته عن المسة لتاهله في أحاديث قوم من المجاهيل والمتهمين، بل وفيهم بعض الكذابين.

١- دراسة محمد فؤاد عبد الباقي عن سنن ابن ماجه في آخر الجزء الثاني ٢ / ١٥١٩ – ١٥٢.

الفصل الخامس

نماذج من التدوين بعد القرن الثالث

الفصل الخامس

نماذج من التدوين بعد القرن الثالث

لقد انكب العلماء على مؤلفات السابقين من جهابذة القرن الثالث فجمعوا ما تفرق في مؤلفات الفن الواحد واستدركوا ما فات السابقين ثم التعليق عليها والاستنباط منها. كما وجد من بين علماء هذا القرن طائفة كبيرة كان لها دور في تدوين الحديث، وبطريقة استقلالية على نمط التدوين في القرن السابق، ومن هؤلاء:

(صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ). - صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ). - صحيح ابن السكن (ت ٣٥٣هـ). - مستدرك الحاكم (ت ٤٠٥هـ) -المستخرجات، شرح السنة للبغوي، النهاية في غريب الحديث ،جامع الأصول، الزوائد للهيثمي)

أولاً: - صحيح الإمام ابن خزيمة[١]:

مؤلفه: أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري الحافظ إمام الأئمة، شيخ الاسلام صاحب المصنفات الكثيرة، ولد سنة (٢٢٣هـ)، وتوفي سنة (ت ٣١١هـ). [٢]

تسمية كتابه:

اشتهر بين الناس باسم: صحيح ابن خزيمة، وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي- محقق الجزء الموجود من ابن خزيمة - أن اسمه كما

١- انظر تدوين السنة النبوية للدكتور محمد مطر الزهراني.

٢- انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢ / ٧٢٠ ٧٣٠، سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٥ – ٣٨٢.

وضعه مؤلفه: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، وأنه مختصر من كتابه "المسند الصحيح". [١]

وقال الحافظ ابن حجر: وسمَّى ابن خزيمة كتابه: "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في

شرطه في كتابه:

اشترط ابن خزيمة - رحمه اللـه - في هذا الكتاب ألا يُخرِّج إلا الحديث الصحيح، وقد نص على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى اللـه عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى اللـه عليه وسلم من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة اللـه تعالى". [٢]

منهجه في الصحيح:

أ- رتبه على الكتب والأبواب فبدأه بكتاب الوضوء ثم كتاب الصلاة. وهكذا.

ثم يورد تحت كل كتاب مجموعة من الأبواب، يقول: باب كذا...وتارة يقول: أبواب كذا.

ب- يورد الأحاديث مسندة منه إلى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، وإذا كان للحديث أكثر من طريق يذكرها. [٣]

ج- يعقب على الحديث – غالباً - بالكلام على سنده ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ ومخالفة كل راوٍ للآخر في لفظه، وغالباً ما يبدأ كلامه بقوله: قال

١- انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة ١٦/١ – ١٧ بقلم المحقق.

٢- انظر: صحيح ابن خزيمة ١ / ٣ ابتداء كتاب الوضوء.

٣- انظر: كتاب الوضوء من صحيح ابن خزيمة ١ / ٦ ح ٥ – ٦ و ١ / ١٠ ح ١٣ – ١٤.

أبو بكر: [١]

د- كثيراً ما يذكر الراجح عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدثين كالبخاري وأبي داود وغيرهما. [٢]

مكانة صحيح ابن خزيمة من كتب السُّنَّة:

قال الحافظ ابن الصلاح: "ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقَّاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة ... ويكفى كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة.... [٣]

وقال الحافظ السيوطى: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحرِّيه، حيث إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول مثلا: باب كراهة كذا إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا". [٤]

وقال الإمام الذهبي: "وقد كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال"، ثم ذكر عنه أنه قال: "لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحُرَيز بن عثمان، ولا بعبدالله بن عمرو، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان"، ثم سمَّى خلقاً من الرواة الذين حصل في الاحتجاج بروايتهم خلافٌ بين الأئمة مما يدل على شدة تحري ابن خزيمة وتوقيه في الرواية في صحيحه رحمه الله. [٥]

١- كتاب الوضوء. ص(٣/١).

٢- انظر مثلاً: كتاب الوضوء ١ / ١٨.

٣- أبو عمر ابن الصلاح علوم الحديث ص: ١٧.

٤- جلال الدين لسيوطي: تدريب الراوي ١ / ١٠٩، وانظر الأمثلة على ما ذكره السيوطي من تحري ابن خزيمة في صحيحه ١ / ٧٥، ٢٢٨، ٢ .

٥- سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٧٣.

عناية العلماء بصحيح ابن خزيمة:

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة روايةً وإسماعاً ونسخاً، وممن اعتنى به من المتأخرين:

١- الحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) حيث اختصر "تهذيب الكمال" للمزي مع التذييل عليه برجال ستة كتب هى: المسند للإمام أحمد، صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، السنن للدارقطني، السنن الكبرى للبيهقي، وسمَّاه: "إكمال تهذيب الكمال".

٢- والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ه) حيث صنف كتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" [١]، وهي: موطأ الإمام مالك، ومسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرك للحاكم، وشرح معانى الآثار للطحاوي، والسنن للدار قطني. قال الحافظ: "وإنما زاد العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه". [٢]

- صحيح ابن حبان:

هو: الإمام الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سهيد بن هدية بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التميمي البستي صاحب التصانيف.ولد سنة بضع وسبعين ومائتين.

١- طبع في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٢- مقدمة صحيح ابن خزيمة لمحققه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ١ / ٢٢ – ٢٣.

تسمية صحيح ابن حبان: [1]

اشتهر بين العلماء باسم صحيح ابن حبان، واسمه كما ذكره المؤلِّف في مقدمتـه: "المسـند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْعٍ في سندها، ولا ثبوت جرحٍ قي ناقليها".

شرط ابن حبان في صحيحه:

قال رحمه الـلـه في مقدمته: "وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السـنن فإنـا لم نحتجّ فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١- العدالة في الدين بالستر الجميل.

٢- الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

٣- العقل بما يحدِّث من الحديث.

٤- العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

٥- المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب عـلى روايتـه، وكل من تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به". [2]

سبب تأليف ابن حبان لصحيحه:

ولقد دفع المؤلف إلى القيام بهذا العمل ما لخصه بقوله : " لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ، ومعرفة النـاس بالصـحيح منهـا قلَّـت فعـزم عـلى جمـع الصـحيح الثابت حتى يسهل عـلى المتعلمـين الوصـول إليـه ، فتـدبّر الصـحيح مـن السـنة

١- انظر تدوين السنة النبوية للدكتور محمد مطر الزهراني .

٢- الحافظ ابن حبان: مقدمة الصحيح ١ / ١٣٩ – ١٤١.

فوجده ينقسم كما قال : " أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية : فأولها : الأوامر التي أمر اللـه عباده بها ، والثاني : النواهي التي نهى اللـه عباده عنها ، والثالث : إخباره عما احتيج إلى معرفتها ، والرابع : الإباحات التي أبيح ارتكابها ، والخامس : أفعال النبي (التي انفرد بفعلها ، ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة ، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة."

وقال في آخر الكتاب: "فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصَّلنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخره نوع يستقصى، لأنَّا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معاداً"، إلى أن قال: "وكشفنا عما أُشكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يوقف على معانيها على حسب ما سهل اللـه ويسره وله الحمد على ذلك". [1]

أما طريقة ترتيبه فقد وصفها السيوطي بقوله: "صحيح ابن حبان ترتيبه مَخْتَرَعٌ ليس على الأبواب، وليس على المسانيد، ولهذا سمَّاه: التقاسيم والأنواع". [2]

ويعتبر صحيح ابن حبان موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث توَّج كل حديثٍ بعنوانٍ يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ثم يعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة، بعضها في الكلام على الرجال وبعضها تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

١- أبو حاتم ابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١ / ١٥٤.

٢- السيوطي: تدريب الراوي ١ / ١٠٩.

ثالثاً- المستدرك لأبي عبداللـه الحاكم النيسابوري:

مؤلفه:

أبوعبداللـه محمد بن عبداللـه بن محمـد بـن حمدويـه الحـاكم النيسـابوري صـاحب التصانيف، ولد سنة (٣٢١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٥هـ).

تسمية كتابه:

المستدرك على الصحيحين.

فهذا الكتاب جمع فيه مصنفه الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين صـحيح البخاري وصحيح مسلم، مما رآه عـلى شرطهـما، أو شرط أحـدهما، وقـد خرَّجـا عـن رواتـه في كتابيهما، وزاد بعض الأحاديث التي أداه اجتهاده إلى تصحيحها، مع تمييز كل نوع عـن غـيره، وقد رتب المصنف كتابه على الأبواب الفقهية، مقدماً عليها كتابين هما كتـاب الإيمـان وكتـاب العلم، ولقد تعقب المصنف بعـض الحفـاظ في كتابـه هـذا واتهمـوه بالتسـاهل في التصـحيح، وممن تعقبه الذهبي حيث بين ضعف بعض الأحاديث الواردة في المستدرك.

آراء العلماء في المستدرك ومنهج الحاكم فيه:

قال ابـن الصـلاح: "وهـو – أي الحـاكم - متسـاهل في التصـحيح، واسـع الخطـو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصـحته ولم نجـد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علَّة توجب ضعفه".[١]

١- أبو عمرو ابن الصلاح: علوم الحديث ص:١٨.

وقال الحافظ زين الدين العراقى - تعليقاً على كلام ابـن الصـلاح -: "قولـه: وقـد اعتنـى الحاكم..إلى آخره فيه أمران:

أحدهما: أن قوله: أودعه مـا لـيس في واحـد مـن الصـحيحين لـيس كـذلك، فقـد أودعـه أحاديث في الصحيح وهماً منه في ذلك، وهى كثيرة منها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا تكتبوا عني سوى القرآن الحديث، رواه الحـاكم في مناقـب أبي سـعيد الخـدري، وقـد أخرجـه مسلم في "صحيحه" في كتاب الزهد وقد بيَّن الحافظ الذهبي في "مختصر المستدرك" كثيراً مـن الأحاديث التي أخرجها في "المستدرك" وهي في الصحيح.

الثاني: أن قوله: مما رواه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتـابيهما، فيـه بيـان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك فقولـه بمثلهـا أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر". [1]

قال الحافظ ابن حجر - معلقاً على شيخه العراقـي -: "لكـن تصرف الحـاكم يقـوي أحـد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا - رحمه الـلـه تعالى - فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا - أو أحدهما - لرواته قال: صحيح على شرط الشـيخين أو أحـدهما، وإذا كـان بعـض رواتـه لم يخرجا له قال: صحيح الاسناد حسب، يوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لمـا أورد حـديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الـلـه عنـه مرفوعـاً: "لا تنـزع الرحمـة إلا مـن شـقي" قـال: هـذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا لـيس هـو النهـدي، ولـو كـان هـو النهـدي لحكمـت بالحديث على شرط الشيخين.

فـدل هـذا عـلى أنـه إذا لم يُخْرِّجـا لأحـد رواة الحـديث لا يحكـم بـه عـلى

١- الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح ص: ١٧ – ١٨.

شرطهما وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحِّح على شرطهما بعض مـالم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسـيان، ويتوجـه بـه حينئـذ عليـه الاعـتراض، والـلـه أعلم".[1]

آراء العلماء في أحاديث المستدرك:

١- لقد لخص الذهبي وتعقب كثيراً منه ببيان ضعفه أو نكارته ووضعه وجمـع جـزءاً في الأحاديث الموضوعة التي وجدت فيـه بلغـت نحـو مائـة حـديث وذكـر لـه ابـن الجـوزي في موضوعاته نحو ستين حديثا أيضاً .

قال الحافظ أبو عبداللـه الذهبي: "عن المظفر بن حمزة قال: سمعت أبا سعد المـاليني يقول: طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخـره فلـم أر فيه حديثاً على شرطهما". [2]

فقلت - تعليقاً على كلام الماليني: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبـة أبي سـعد أن يحكـم بهذا، بل في "المستدرك" جملة وافرة على شرطهما، وأخرى على شرط أحدهما، و لعل مجمـوع ذلك نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وأن كان فيه علة ،ومـا بقـي نحـو الربـع فهو مناكير وواهيات لا تصح وفي بعض ذلك موضوعات [3].

٢- وقال الحافظ ابن حجر - تعقيباً على كلام الذهبي -: "وهو كـلام مجمـل يحتـاج إلى إيضاح وتبيين، فنقول: ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

القســـم الأول: أن يكـــون إســـناد الحـــديث الـــذي يخرجـــه محتجـــاً برواتـــه في

١- أبو الفضل ابن حجر: النكت ١ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

٢- أبو عبد الـلـه الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٧٥ – ١٧٦.

٣- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره للدكتور محمد مطر بتصرف .

الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل.

واحترزنا بقولنا: على صورة الإجتماع، عما احتجا برواته على صورة الإنفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الإنفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهرى؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما، حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره. واحترزتُ بقولي: أن يكون سالما من العلل، بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيه من وُصِف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذلك لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو شرط أحدهما.

ولا يوجد حديث في "المستدرك" بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه، نعم فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما

أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقروناً بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجلٍ وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مالم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم ؛ لأنه ما خرَّج بعضها إلا بعد أن تبيَّن أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب "المدخل" باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات، وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في "المستدرك" زاعماً أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خَلْقٍ ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، ربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحَّتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذى أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن

بزرج - بالموحدة بعدها زاي ثم راء فجيم - عن الحسن بن علي (في التـزين للعيـد) قـال في إثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته، وكثيراً منها لا يتعرض للكـلام عليـه أصـلاً، مـن هنـا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه، وقلَّ أن تجد في هذا القسـم حـديثاً يلتحـق بدرجـة الصـحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والـلـه أعلم". [1]

هذا فقد اعتذر الحافظ ابن حجر عـن التسـاهل الواقـع في المسـتدرك فقـال: "إنمـا وقـع للحاكم التساهل لأنه سوَّد الكتاب لينقِّحه، فعاجلته المنيَّة ولم يتـيسر لـه تحريـره وتنقيحـه"، فعاجلته منيته ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه ، قال: "وقـد وجـدت قريبـاً مـن نصـف الجـزء الثاني من تجزئة ستة من "المستدرك": إلى هنا انتهى إملاء الحاكم"، "وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر الُممْلى قليلٌ جدا بالنسبة إلى مـا بعـده". وقال طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي: "ويقـال: إن السـبب في ذلـك أنـه صـنفه في أواخـر عمره وقد اعترته غفلة، وكان ميلاده في سنة (٣٢١هـ) ووفاته في سنة (٤٠٥هـ) فيكون عمـره أربعاً وثمانين سنة". [2]

٤- كتب المستخرجات

تعريف المستخرجات:

هـو أن يعمـد حـافظ مـن الحفـاظ إلى كتـاب مـن كتـب الحـديث كصـحيح البخـاري أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من الكتب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صـاحب الكتـاب فيجتمع معه في شـيخه أو مـن فوقـه ، ولـو في الصـحابي مـع رعايـة ترتيبـه ومتونـه وطـرق أسـانيده ،

١- ابن حجر العسقلاني: النكت على ابن الصلاح ١ / ٣١٦ – ٣١٨.

٢- المصدر السابق .

وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن ، وربما أسقط المستخرِج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الذي يستخرج عليه .

وقد صنف كثير من العلماء في هذا النوع على الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث .

فوائد المستخرجات:

١- علو الإسناد.

٢- الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.[١]

٣- كثرة طرق الحديث ليرجَّح بها عند المعارضة.[٢]

٤- الحكم بعدالة من أخرج له فيه لأن المخرِّج على شرط الصحيح يلزمه ان لا يخـرِّج إلا عن ثقةٍ عنده.

٥- بيان سماع المدلس.

٦- بيان زمن السماع من المختلط.

٧- تعيين المبهم من الرجال في الإسناد.

٨- تقييد المهمل من رجال الإسناد.

٩- تمييز المتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب الإمام مسلم كثيرٌ جداً.

١٠- فصل الكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث.

١- لم يذكر ابن الصلاح للمستخرجات إلا هاتين الفائدتين: علوم الحديث ص: ١٩ – ٢٠.

٢- استدرك هذه الفائدة الحافظ العراقي على ابن الصلاح في التقييد والإيضاح ص: ١٩.

١١- بيان ما يقع في الكتاب المستخرج عليه من الأحاديث المصرَّح برفعها وتكون في الأصل موقوفة أو كصورة الموقوف.

من أهم المستخرجات على الصحيحين مايلي ١:

١- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) على صحيح البخاري.

٢- مستخرج الحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن الحسن الغطريفى (ت٣٧٧هـ) على البخاري.

٣- مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد بن محمد المعروف بابن أبي ذهل (ت ٣٧٨هـ) على البخاري.

٤- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت٤١٦هـ) على صحيح البخاري.

٥- مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) على صحيح مسلم، طبع بعض أجزاء منه.

٦- مستخرج الحافظ أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة (ت ٢٨٦هـ) على صحيح مسلم.

٧- مستخرج أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحيري النيسابوري (ت٣١١هـ) على مسلم.

٨- مستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري -وهو يشارك مسلماً في أكثر شيوخه- (ت ٢٨٦ هـ) على مسلم.

و من المستخرجات على الصحيحين كلاهما في كتاب واحد:

مستخرج أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد الفرج الشيرازي (ت٣٨٨هـ).

٥- شرح السُّنَّة للحافظ البغوي:

المؤلِّف:

هو: الشيخ الإمام، العلامة القدوة الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغـوي الشـافعي المـفسر، صـاحب التصـانيف، كـان يلقَّـب بمحيي السنة وبركن الدين، ولد في (بغشور) والنِّسبة إليهـا بغـويّ، ولم تُشر المصـادر إلى سـنة ولادته، وقد نشأ شافعيّ المذهب بحكم البيئة التي عاش فيها. وكان سيداً إماماً، عالمـاً علّامـة، زاهدا قانعا باليسير، كان يأكل الخبز وحدَه، فعُذل في ذلـك فصـار يأتـدم بزيـت، وكـان أبـوه يعمل الفراء ويبيعها. بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبـول التـامّ، لحسـن قصـده، وصـدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وكـان لا يلفـي الـدرس إلا عـلى طهـارة، وكـان مقتصـدا في لباسه، له ثوب خام، وعمامة صغيرة على منهاج السـلف حـالا وعقـدا، ولـه القـدم الراسـخ في التفسير، والباع المديد في الفقه.

موضوع الكتاب:

يتضمن الكتاب لكما ذكر مؤلفه كثيراً من علوم الأحاديث، وفوائد الأخبـار المرويـة عـن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من حلِّ مشكلها وتفسير غريبها، وبيـان أحكامهـا، يترتَّـب عليه من الفقه واختلاف العلماء جمـلٌ لا يسـتغني عـن معرفتهـا المرجـوع إليـه في الأحكـام، والمعول عليه في دين الإسلام. ولم يودع فيه من الأحاديث إلا ما اعتمـده أئمـة السـلف الـذين هم أهل الصنعة، المسلَّم لهم الأمر من أهل عصرهم، وما أودعوه كتبهم.

فأما ما أعرضوا عنه من المقلوب والموضوع والمجهول واتفقوا على تركه فقد صـان الكتـاب عنهـا، ومـا لم يـذكر أسـانيدها مـن الأحاديـث فأكثرهـا مسموعة، وعامتها في كتب الأئمـة فقـد تـرك أسـانيدها حـذراً مـن الإطالـة

واعتماداً على نقل الأئمة".[1]

منهج البغوي في كتابه شرح السُّنَّة[2]:

(١) رتّب كتابه على الموضوعات، على طريقة أصحاب المصنّفات من المحدّثين.

(٢) أطلق لفظة (كتاب) على العنوان العامّ الجامع لأحاديث متعدّدة، ولأبـواب كثيرة من جنسٍ واحد، كالإيمان، والصّلاة، والبيوع...

(٣) وأطلق لفظة (باب) على الأحاديث التي تدلّ على مسألة خاصّة بعينها.

(٤) كثيراً ما يقتبس من الإمام البخاري عناوين الباب بلفظها ونصِّها.

(٥) يفتتح كلّ كتاب، وأحياناً بعض الأبواب بآيات تناسب موضـوعه، مذيّلـة بمـا أثر عن الصّحابة والتابعين من تفسير لها، وتوضيح لمعانيها.

(٦) ثم يسوق الأحاديث المتعلّقة بالبـاب الـذي تـرجم لـه مـن دواويـن السـنّة المعتمدة التي تلقّاها بالسّند المتّصل إلى مؤلّفيها.

(٧) التزم - غالبـاً - أن يـذكر السّـند إلى النبـيّ ,ثـم يـذكر مخرجـه، إذا كـان في الصّحيحين، أو في أحدهما، قال: متفقٌ عليه، أو أخرجه البخاري، أو مسلم، ومراده بذلك أنهما أخرجا أصله وبعض لفظه، أو معناه، لا كلَّه نصّاً. وأحياناً يذكر الحديث بسنده من أحد الصّحيحين، ثم يعقِّب عليه بقوله: هذا حديث صحيح، أو متّفقٌ عليه.

(٨) وإذا لم يكـن الحـديث عنـد واحـد مـنهما، فكثـيراً مـا يتقلّـد قـول الترمـذي في التّصـحيح والتّضـعيف، وينقـل كلامـه في تعليـل الخـبر، ومـا قيـل في

١- شرح السنة ١ / ٢ – ٤ من مقدمة المؤلف.

٢- تدوين السنة نشأته وتطوره ص١٦١.

رجاله ممّن تكلّمَ فيهم، وقد يذكر كلامه دونما إشارة إليه، وأكثر ما يفعل ذلـك إذا نقلَـه بالمعنى مرّراً منقّحاً.

(٩) وربّما استقلَّ بالحكم على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً.

(١٠) وهو يحرص على إيراد الأحاديث الصّحاح، ولكن ربما سـاق معهـا أحاديـث ضعافاً دون بيان حالها، إل أنه يذكرها في الشواهد أو المؤكّدات، أو لبيان معنىً مجمل في حديث صحيح، أو إذا لم يكن في الباب ما يُغني عنها من الصّحاح.

❖ ثم يذكر ما يُستفاد من أحاديـث البـاب مـن الفقـه. ومـا يتعلّـق بعلـوم الحديث وضبط أسماء الرواة وأنسابهم وترجمة بعضـهم والتّوفيـق بـين الأحاديـث التي تبدو باديَ الرأي مختلفة، أو متباينة.

❖ وربّما تعرّض لمسائل من الفقه لا يتناولها الحديث المخـرّج في البـاب، إمّـا استنباطاً من الحديث، أو إلحاقاً بمسألة الباب لمناسبة بينهما.

❖ ثم يذكر اجتهادات الصّحابة والتّابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمّهات المسائل المتّفق عليها، والمختلف فيها، ويحكي أدلة كل منهم بشيء من التفصـيل إن احتاج المقام إلى تفصيل، وأحيانـاُ يُجمـل القـول فيهـا إن لم يكـن ثمّـة مـا يـدعو إلى التّفصيل.

❖ وربّما رجّح من تلـك الآراء مـا اسـتبان لـه صـوابه، وإن كـان عـلى خـلاف مذهبه الذي ينتمي إليه، إلا أنه لا يتكلّف الطّعن في أدلّـة المخـالفين. وهـو في هـذا ينحى منحى المحدّثين ومن نهـج مـنهجهم مـن الفقهـاء في التّعويـل عـلى الحـديث الصّحيح، والأخذ به، فقد صرَّح في بحث "خيار العتق" من كتابه هذا بأنه متى صحَّ الحديث تعيَّن المصير إليه والأخذ به.

❖ ثم إنه لم يُخل كتابه من تفسير غريب الحديث، وإيفائه حقّه من الشّرح والبيان، على طريقة أهل اللغة، من ذكر الاشـتقاق، والاستشـهاد بالنّظـائر ونحوهـا، معتمداً في ذلك أيّما اعتماد على تآليف: أبي عبيد، وابن قتيبة، والخطابي، وغيرهم من أئمة اللغة، وأكثر ما ينقل عـنهم بحكايـة لفظهـم نفسـه، وربمـا تجـاوز إلى الحكايـة بالمعنى

٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول للحافظ ابن الأثير [١]

المؤلف: هو أحد كتب الجوامع، قام فيه مؤلفه ابن الأثير الجزري بجمع أحاديث الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي.

منهجه وطريقة ترتيبه:

و قام بحذف أسانيد الأحاديث وأثبت اسم الصـحابي راوي الحـديث عـن النبـي إن كـان حديثا أو خبرا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسـم أحد رواته فيما تمس الحاجة إليه ، فإنه يذكره لتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه.

وأما ما يخص متن الحديث، فقد أثبت منها ما كان حـديثاً عـن النبـي أو أثـراً عـن أحـد الصحابة، ولم يذكر ما في تلك الكتب من أقوال التابعين والأئمة المجتهدين إلا نادراً.

١- يعتبر الحافظ ابن الأثير من علماء القرن السادس، ولكن قُدِّم الكلام على كتابـه ضـمن الكـلام عـن كتـب القـرن الخامس لاتحاد موضوعه مع موضوع هذه الكتب أعني كتب الجمع بين الكتب السـتة كلهـا أو بعضـها الـذي بدأ في القرن الخامس الهجري، والـلـه تعالى أعلم.

وقـد عمـد المؤلـف إلى الأحاديـث جميعـاً التـي في الكتـب السـتة ، فاعتبرهـا وتتبعهـا، واستخرج معانيها، ووضع كل حديث في الباب الذي يناسبه ، فإذا كان للحديث انفراد بمعنـى أثبته في باب يخصه ، وإن اشتمل على أكثر من معنى واحـد وغلـب أحـد معانيـه عـلى بقيـة المعاني فإنه يثبت الحديث في الباب الـذي هـو أخـص بـه وأغلـب عليـه ، وإن كانـت المعـاني المشتمل عليها الحديث متساوية فإنه يضـع الحـديث في آخـر الكتـاب في بـاب سـماه كتـاب اللواحق.

وقد رتب أبواب الكتاب على حروف المعجم طلباً للتسهيل، وقد لزم في الترتيـب الحـرف الذي هو أول الكلمة، سواءً كان أصلياً أو زائداً، ولم يحذف من الكلمة إلا ألف ولام التعريف. أما المتون فإنه لم يثبت منها إلا ما كان حديثاً عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، أو أثـراً عن الصحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم فلم يذكره إلا نادراً.

وقـد أثبـت أيضـاً مـا وجـد مـن الزيـادات مـن المتـون في كتـابي الحميـدي "الجمـع بـين الصحيحين"، ورزين بن معاوية "الجمع بين الكتب الستة".

٢- بنى ترتيب الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديـث فكـل حـديث انفـرد بمعنى أثبته في باب يخصه، فإن اشتمل الحديث على أكثر من معنى واحد فلا يخلـو: أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالاً واحداً، أو أحد المعاني فيه أغلـب مـن الآخـر، فـإن كـان اشتماله عليه اشتمالاً واحـداً أورده في آخـر الكتـاب في كتـاب سـماه: "كتـاب اللواحـق" وقسمه إلى أبواب عدة، يتضمن كل باب منها أحاديث تشـتمل عـلى معـاني مـن جـنس واحد، أما ما كان مشتملاً على أكثر من معنـى واحـد إلا أنـه بأحـدها أخـص وهـو فيـه أغلب، فإنه يثبته في الباب الذي هو أخص بـه وأغلـب عليـه، وقـد قصـد فيـه غالبـاً أن

يكون في باب المعنى الذي هو في أول الحديث.

٣- ثم قسم كل كتاب إلى أبـواب وفصـول وأنـواع، وأحيانـاً إلى فـروع وأقسـام – أيضـاً - بحسب ما اقتضته القسمة التي أوردها في كتابه، وكان الموجب لهذا التقسيم اخـتلاف معـاني الأحاديث التي تختص بكل كتاب، فـإن منهـا مـا يتعلـق بوجوبـه، ومنهـا مـا يتعلـق بأركانـه وحقيقته، ومنها ما يتعلق بالحث عليه والترغيب فيه، ومنها ما يتعلق بفضله وشرفه.

٤- جمع ما جاء من الأحاديث في فضائل جميـع الكتـب المودعـة في كتابـه، ومـا جـاء في فضائل الأنبيـاء والصـحابة وغـيرهم فجعلـه كتابـاً واحـداً سـمَّاه: "كتـاب الفضـائل والمناقـب" وأودعه أيضاً كل حديث يتضمن فضل شيءٍ من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال.

٥- قال - رحمه الـلـه -: "...فخرجت أسماء الكتـب المودعـة في الكتـاب وجعلتهـا مرتبـة على حروف أ ب ت ث طلباً لتسهيل كلفة الطلب، وتقريباً على المريد بلوغ الأرب، ولم أضبط في وضعها الحرف الأصلي من الكلمة فحسب، وإنما لزمت الحرف الذي هو أول الكلمة، سـواء كان أصلياً أو زائداً، و لم أحذف من الكلمة إلا الألف واللام التي للتعريـف حسـب، فأودعـت كتاب: الإيمان، والإسلام، وكتاب الإيـلاء، وكتـاب الآنيـة في حـرف الهمـزة، وهـذا حـرف أصـلي ووضعت فيه كتاب الاعتصام، وكتاب إحياء الموات، وهذا حرف زائد؛ فـإن الاعتصـام حقـه أن يكون في حرف العين، وإحياء الموات في حرف الحاء، وكذلك جميع الكتب عـلى هـذا الوضـع، ولم أقصد به إلا طلب الأسهل، فإن كتب الحديث يشتغل بها الخاص والعام، والعالم بتصريـف اللفظ والجاهل به.

ثم وجدت في الأبواب أبواباً عدة، هي مـن جملـة الكتـب التـي انقسـم الكتاب إليها، وإذا ذكرتها في الحرف الذي يختص بها أكون قـد أفـردت أحـد

أحكام ذلك الكتاب عنه، وفرقتها ووضعته في غير موضعه الأولى به مثال ذلك: أن كتاب الجهاد هو في حرف الجيم، وفي جملة أحكام الجهاد أبواب عدة لا يجوز أن تنفرد عنه، مثل: الغنائم، الغلول، والنفل، والخمس، والشهادة، وكل وا حد منها يختص بحرف غير حرف الجيم فإن ذكرته في حرفه تقسم كتاب الجهاد، وعدلت في واجب الوضع فذكرت هذه الأبواب في جملة كتاب الجهاد في حرف الجيم، ثم عمدت إلى آخر كل حرف من تلك الحروف التي تختص بهذه الأبواب فذكرت فيه فصلاً ليستدل به على مواضع هذه الأبواب من الكتاب، فذكرت في آخر حرف الغين أن الغنائم والغلول في كتاب الجهاد من حرف الجيم، وفي آخر حرف الفاء أن الفيء في كتاب الجهاد من حرف الجيم، وكذلك تتبعت جميع الحروف وفعلت بها هذا الفعل".

٦- أثبت المؤلف اسم راوي كل حديثٍ أو أثرٍ على هامش الكتاب حذاء أول الحديث وذلك لفائدتين:

أحداهما: أن يكون الاسم مفرداً يدركه الناظر في أول نظرة، ويعرف بها أول الحديث.

والثانية: لأجل إثبات العلايم التي رقمها المؤلف بالهمزة على الاسم. وذلك أنه رقَّم على اسم كل راوي علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة التي علم لها ب "خ" البخاري، "م" لمسلم، "ط" لموطأ مالك، "ت" للترمذي، "د" لأبي داود "س" للنسائي، فإذا كان الحديث قد أخرجه جماعتهم أثبت – رحمه الله – قبل اسم الراوي العلايم الست، وإن كان قد أخرجه بعضهم أثبت عليه علامة من أخرجه.

والأحاديث التي وجدها في كتاب رزين بن معاوية وليست في الأصول الستة أثبتها ولم يثبت عليها علامة.

٧- اعتنى - رحمه الـلـه - بشرح غريب كل حديث، لكنه خوفاً مـن الإطالـة بـالتكرار أو كثرة الإحالات إن هو جعل غريب كل حديث أو فصل أو باب عقيبه، خوفـاً مـن ذلـك جمـع غريب كتب كل حرف في آخر ذلك الحرف، فمثلاً غريب أحاديـث الكتـب المـذكورة في حـرف الألف جمعه في آخر حرف الألف وهكذا [١]، ولم ير المؤلف أن ينفرد الغريب في كتاب مسـتقل كما فعل الحميدي، خشية أن يهمل عند الاستنساخ فلا يستفاد منه، وقد عول - رحمه الـلــه - على كتب أئمة اللغة ك "تهـذيب اللغـة" للأزهـري و "الصـحاح" للجـوهري، وكتـب غريـب الحديث ك "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام وغيره.

٨- بعـد أن اسـتقر وضـع الحـديث في الأبـواب، والكتـب والحـروف رأى المؤلـف أن هنـاك أحاديث قد تختلف الأنظار في المكان المناسب لوضعها فيه، وإن كان الموضع الـذي وضـعها فيـه يرى هو أنه أولى بها من غـيره، وخوفـاً مـن التبـاس مكانهـا لنـوع اشـتباه في معانيهـا، واخـتلاف وجهات النظر في المكان الأولى بها، وخوفاً من الكلفة على الطالب والمشقة في البحث عن مكانها، خرج المؤلف – رحمه الـلـه – منها كلمات ومعاني تعرف بها تلك الأحاديث وأفرد لها باباً في آخر الكتاب أثبت فيه تلـك الكلـمات مرتبـة عـلى حـروف المعجـم (أ ب ت ث)، ويضـع الكلمـة أو المعنى بالهامش وبإزائها ذكر موضعها من أبواب الكتاب، فـإذا طلـب الباحـث حـديثاً فيـه نـوع اشتباه وغاب عنه موضعه ؛ فـما عليـه إلا أن يختـار لفظـة أو معنـى مشـهوراً في ذلـك الحـديث

١- في الطبعة التي بتعليق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط أعيد توزيع الغريب حيث جعل غريب كل حديثٍ عقيبـه، وهكذا، وهذا أمرٌ قد أعرض عنه المؤلف لئلا يطول الكتاب بالتكرار وكثرة الإحالات.

ثم يعمد إلى ذلك الباب في آخر الكتاب ليطلبها فيه.[1]

٦-النهاية في غريب الحديث لابن الأثير

التعريف بمجد الدين بن الأثير:

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجَزَري، المَوْصِلي الشافعي، أبو السعادات مجد الدين، المعروف بابن الأثير . و"الأثير "لقبٌ لوالده أبي محمد بن عبدالكريم. و" الجزري" نسبة إلى جزيرة ابن عُمر ، وهي مدينة فوق الموصل، ولذا يقال : "الجَزَرِيّ".

أهمية الكتاب :

وقد وصفه أهل الفنِّ بأنّه" لم يُعهد نظيره في بابه". وقد قال فيه السيوطي: "وهو أحسن كتب الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولاً". وقد كان له قَبولٌ وسيرورة . بل يُعَدّ "النهاية" لدى أهل العلم من المعاصرين عمدة في بابه. وهو من المراجع اللغوية التي كان لها أثر في مَدِّ المعاجم العربية بمادتها الغزيرة، ويكفي أن نعلم أنَّ معجم "لسان العرب "لابن منظور قد أقام كتابه على أُمَّاتٍ من المصنفات اللغوية كان منها "نهاية "ابن الأثير. يقول في مقدمته :"فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجَزَري، قد جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حدَّ الغاية"، ثم يقول: "وليس لي في هذا الكتاب -يعني اللسان- فضيلةٌ أَمُتُّ بها، ولا وسيلةٌ أتمسَّك بسببها، سوى أني جمعتُ فيه ما تفرَّق في تلك الكتب من العلوم".

١- تدوين السنة للدكتور محمد مطر الزهراني .

منهج ابن الأثير في النهاية:

١) كتب الإمام ابن الأثير مقدمة لكتابه "النهاية" تحدَّث فيها عن أهمية علم الحديث والأثر، وذهب إلى أنَّ علم الحديث والآثار ينقسم إلى قسمين، أحدهما: معرفة ألفاظه، والثاني: معرفة معانيه. ويرى أنَّ معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يَحْصُل التفاهمُ، فإذا عُرِفَتْ تَرَتَّبَتْ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى.

٢) ينبِّه ابن الأثير القارئ على أنَّ ما اقتبسه من كتاب الهروي ميّزَه بالحرف "ه" بالحمرة، وما اقتبسه من كتاب أبي موسى ميّزه بالحرف "س"، وما أضافه من غيرهما أهمله بغير علامة؛ ليتميز ما فيهما عمّا ليس فيهما.

٣) كما أفاد القارئ بأنَّ جميع ما في كتابه ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: مضاف إلى مُسَمَّى، وقد يكون ذلك المسمَّى هو صاحب الحديث، أو يكون راوياً للحديث، أو يكون سبباً في ذكر ذلك الحديث فأُضيف إليه، أو يكون له فيه ذِكْرٌ عُرِفَ الحديث به.

والثاني: غير مضاف إلى مُسَمَّى، والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا القليل الذي لا تُعْرَف حقيقته: هل هو من حديثه أو من حديث غيره؟

٤) حَدَّد ابن الأثير وجهته التي هو مُوَلِّيها، في ترتيب مواد كتابه ، وهي هي ترتيب المادة وَفْقَ الحروف الهجائية. وهو اختيار الحرف الأول ابتداءً، ثم الحرف الثاني فالثالث؛ لأنَّه يحقق سهولة وسيرورة مباشرة في تصوُّر اللفظ المنشود؛ وذلك لأنه تَصَوُّرٌ سهل قريب، يبتعد عن سلوك تركيب عنصرين من

عناصر التفكير، أولهما التوجُّه نحـو الحـرف الأخـير، وثـانيهما العـودة إلى لفـظ الحـرف الأول، وهذا الترجيح في اختيار الحرف الأول هو الذي مضى عليه ابن الأثير.فهو يُوَزِّع نصّ الحـديث إلى مقطعات عديدة، فيذكر كل لفظ غريب وَفْقَ ترتيبه الهجائي الأول؟ وهو الذي اختاره ابن الأثير. وهذه الطريقة تجعل من يقف على عتبته يصل إلى مبتغاه على نحوٍ ميسور، فلا يلزمه إلا أن يُجَرِّد اللفظة الغريبة من زوائدها، أو يـردَّ لهـا الحـرف المحـذوف الأصـلي، ثـم يمضي في الوصول إلى الحرف الأول منها فالثاني، فالثالث، وَفْقَ ترتيب الحروف الهجائية المعهـود: أ، ب، ت، ث. وقد رافق هذا الاختيار معالم كثيرة لتيسير تناوُل معجمه .

٥) دأب ابن الأثير على أن يكتفي بشرح اللفظة الغريبة التي تـدخل في المـادة اللغويـة التي عقـدها، فـإن ورد غريبـان أو أكـثر في الحـديث نفسـه اكتفـى بغريـب البـاب، وإن أراد المُراجِع معرفة باقي غريب الحديث الذي أورده فَلْيتتبَّعْ مَظانَّـه في سـائر المـواد وَفْـقَ حرفـه الهجائي . بيد أنَّ ابن الأثير في أحيان نادرة يضطر إلى شرح ألفاظ الحديث مجتمعـةً" فإنَّـه إذا فُرِّقَ لا يكاد يُفهم الغرض منه .

٦) وابن الأثير فقيهٌ شافعي متمكن، يظهر في"نهايته "آثار اطلاعه عـلى مـذاهب الفقـه المختلفة، إذ كان يشير إلى المشهورِ منها. ومـن مؤلفاتـه: "شرح مسـند الشـافعي". ومـن آثـار عَرْضه مذاهب الفقهاء؛ قولُه في الحديث : "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاةُ فمـن تركهـا فقـد كفر "."ذهب أحمد بن حنبل إلى أنَّه يكفُر بذلك حَمْلاً للحديث على ظاهره، وقال الشـافعي: يُقتل بتركها، ويُصَلَّى عليه ويُدْفَنُ مع المسلمين".

٧) وابن الأثير نحويٌّ متمكن من علوم العربية، وقد ترك مؤلفات ذائعةَ الصيت في هذا الباب، منها كتابه المطبوع"البديع". ونجد في "نهايته" بصماتٍ واضحةً لكثيرٍ من التخريجات النحوية والأعاريبِ التي يسجِّلها على شواهده من الغريب الذي يتتبَّعُه، ممَّا يَدُلُّ على استيعابه جوانبَ الخدمة المطلوبة للحديث، وممَّا يدلُّ على فقهه الواسع بعلوم العربية وأدواتها.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

عرَّف الكتاني كتب الزوائد بأنَّها:الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معيَّن. "كما عرَّف الدكتور خلدون الأحدب علم الزوائد بأنَّه:

"علمٌ يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنَّف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده"

ويستخلص من التعريفين السابقين عدّة نقاط:

أولاً: أنَّ المراد بالزوائد أحاديث زائدة في كتاب على كتاب آخر، وهذه الزيادة مطلقة، وقد تكون الزيادة في سند أو متن حديث اشتركا في إخراجه وهذه الزيادة نسبية.

ثانياً: أنَّ مؤلف الكتاب الذي احتوى على الزوائد لا علاقة له بمؤلف الكتاب المزيد عليه، فتأليف كل واحد منهما لكتابه استقلالاً.

ثالثاً: أنَّ إبراز زوائد الكتاب المزيد عليه جاء في فترة متأخِّرة ومن إمام متأخر عنهما.

كتاب مجمع الزوائد:

كتاب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للحافظ أبِي الحسن نور الدين علي بن أبي بكـر بـن سليمان الهيثمي (بالمثلثة)، يُعد ديواناَ عظيماَ من دواوين السنة، وهو كتاب جامع نافع جمع فيه الحافظ الهيثمـي رحمـه الـلــه زوائـد: مسـند أحمـد، ومسـند البـزار، ومسـند أبي يعـلى، ومعاجم الطبراني الثلاثة. على الكتب الستة ، وقام بحذف أسانيدها.

منهج ابن الهيثم في كتابه:

..."وبعد: فقد كنت جمعت زوائد: مسـند الإمـام أحمـد، وأبي يعـلى الموصـلي، وأبي بكـر البـزار، ومعـاجم الطـبراني الثلاثـة رضي الـلــه تعـالى عـن مـؤلفيهم وأرضـاهم، وجعـل الجنـة مثواهم، كل واحد منها، في تصنيف مستقلّ، ما خلا "المعجم الأوسط"، و"الصـغير"، فـإنهما في تصنيف واحد، فقال لي سيدي وشيخي العلامة شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب، ومفيـد الكبـار ومَن دونهم، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن العراقي رضي الـلــه عنـه وأرضـاه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه:

-اِجمَع هذه التصانيف، واحذف أسانيدها لكي تجتمع أحاديث كـل بـاب منهـا في بـاب واحد من هذا، فلمّا رأيت إشارته إلي بذلك صرفت همتي إليه، وسألت الـلــه تعـالى تسـهيله، والإعانة عليه، وأسأل الـلـه تعالى النفع به، إنه قريب مجيب.

-وقد رتبته على كتب أذكرها لكي يسهل الكشف عنه:

١-كتاب الإيمان.٢- كتاب العلم.٣- كتاب الطهارة.٤- كتاب الصـلاة. ٥- كتـاب الجنـائز – وغيرها.، وقد سميته بتسمية سيدي وشيخي له: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد."

❖ وما تكلّمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابي واحد، ثم ذكرت له متناً بنحوه؛ فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصحّ من الأول.

❖ وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره، فالكلام على رجاله؛ إلا أن يكون إسنادُ غيرِهِ أصح.

❖ وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به، من غير نظر إلى بقية الأسانيد، وإن كانت ضعيفة .

❖ ومَن كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" نبَّهت على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده.

❖ والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح، فإنهم عدول.

❖ وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في "الميزان". ثم ذكر أسانيده إلى هذه الكتب.

الفصل السادس

موقف أهل الأهواء والبدع من السنة النبوية

الفصل السادس

موقف أهل الأهواء والبدع من السنة النبوية

إن القرآن الكريم والسنة النبويـة أسـاس الإسـلام وينبوعـه، ولقـد حظيـا بـاهتمام الأمـة الإسلامية اهتماماً منقطع النظير، فخدما من كل ناحية، وبذلت الجهود في تقـريبهما مـن كـل زاوية.

ومن باب العناية بالقرآن والسنة دفع شبهات أعداء الإسـلام عـنهما، فـإن أعـداء الإسـلام يحاربون الإسلام من كثير مـن النـواحي، ولمـا كانـت المجابهـة المكشـوفة لهـذا الـدين وكتابـه الكريم غير ممكنة لجأ هؤلاء الأعداء إلى حيلـة التظـاهر بالإسـلام وإبطـان خلافـه ثـم أخـذوا يثيرون الشبهات ويبثُّون الشُّكوك بين المسلمين، وقد وجَّهوا رمـاح شـكوكهم وسـهام شـبهاتهم إلى السُّنَّة المطهرة ورواتها، والسُّنَّة هي الموضِّحة والمـفسِّرة والشـارحة للقـرآن، فـالطعن فيهـا طعنٌ في القرآن، والطعن فيهما تحريف لدين الإسلام وهذا ما رامه وقصده أولئك الأعداء مما ألقوه من الشكوك والشبهات، وهو الهدف من تظاهرهم بالإسلام..[1]

ورغم ذلك ظهر في كل عصر من ينكر السُّنَّة، ويطالب بالاكتفاء بـالقرآن الكـريم، بحجـة أن السُّنَّة لم تنقل إلينا كما ينبغي، وهذه الافتراءات يدحضها عديـد مـن الأدلـة، وقـد تركـزت جهود هؤلاء الأعداء في محاربة السُّنَّة في النقاط التالية:[2]

الأول : أن القـرآن الكـريم نـزل بلسـان عـربي يفهمـه مَـن عـرف العربيـة، وتفقـه

١- تدوين السنة للدكتور مطر الزهراني بتصرف.

٢- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني الهجريين للدكتور عبد الباسط مزيد،بتصرف.

فيها، وقد ورد إلينا ورود قطعيّاً لا شك فيه، فلا حاجة إلى السُّنَّة كي تبينه.

الثاني: أن اللـه تعالى قد نص في كتابه العزيز على أنه قد حوى كل شيء، وفيه تبيان كل شيء.

الثالث :أن السُّـنَّة قـد وردت إلينـا ورود ظنيّـاً؛ لأنهـا نقلـت عـن طريـق الـرواة الـذين يخطئون وينسون ويكذبون، فالرواية باطلة، وما تنقله باطل لا يصح الاحتجاج به.[1]

الرابع :كيف نسوي بين القرآن الكريم الذي ورد وروداً قطعيّاً، والسُّنَّة التي وردت وروداً ظنيّاً، ونخصص بها عام الكتاب، أو نقيد مطلقه؟ [2]

وقد تصدى كثير من الأئمة والعلماء -قديماً وحديثاً- بالرد على مواقـف وشـبهات منكـري السُّنَّة وتفنيد مزاعمهم.. أولاً: رد الإمام الشافعي: يعتبر رد الإمام الشـافعي مـن أبلـغ الـردود وأبين المناقشات قديماً. ومجمل رده ومناقشته لهم ينحصر فيما يلي:[3]

أولاً :أن اللـه تعالى نص في القرآن الكريم على السُّنَّة، وذلك في الآيات التي تقـرن الحكمـة بـالقرآن والمـراد بالحكمـة السـنة النبويـة ، قـال تعـالى {وَيُعَلِّمُهُـمُ الْكِتَـابَ وَالْحِكْمَةَ}وقوله تعالى {وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِـنْ آيَـاتِ اللـهِ وَالْحِكْمَـةِ} ،قـال الشافعي فذكر اللـه الكتاب –وهو القرآن –وذكر الحكمة ،فسـمعت مـن أرضى مـن أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول اللـه .ولا يُسـلَّم للمعترضـين أن الكتـاب

١- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني للدكتور عبد الباسط مزيد.

٢- المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص ١٨٩ ."

٣- توثيق السُّنَّة في القرن الثاني الهجري "ص٧٧-١٠٢.

والحكمة لفظان يدلان على معنى واحد، وأن الحكمة هي الكتاب.

ولو صح قولهم لكانت الكلمات الثلاث "آياته، الكتاب، الحكمة" مترادفات، وهي جميعاً في آية واحدة، وهي قوله تعالى: {يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ} [البقرة: ١٢٩] والقول باشتمال آية واحدة على ثلاثة مترادفات غير معهود في الأسلوب القرآني، ويتنافى مع إيجاز القرآن وبلاغته.[١]

وإذا كان القرآن الكريم اشتمل على السُّنَّة، فيجب علينا أن نأخذ بها، وألا نكون كمن آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض، قال تعالى: {أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ} [البقرة: ٨٥.]

ثانياً: جاء الأمر صريحاً بضرورة اتباع النبي صلى الله عليه وسلم والالتزام بما جاء به من الأمر والنهي، كما في قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}

٢ – الأيات القرآنية الكثيرة التي تأمر بطاعة النبي والتحاكم إليه والتحذير من مخالفته ، وتبين أن طاعته طاعة لله تعالى ، فقال جل شأنه: { وأَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ }. وقال عز وجل{ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }وقوله تعالى { فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن

١- المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص١٩٢.

تصيبهم فتنة) وقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللـه وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ}. وقوله جل ثناؤه: {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللـه}

٣ - وكذلك أمر سبحانه وتعالى برد الحكم والرجوع إلى الرسول صلى اللـه عليه وسلم في حياته عند الاختلاف والتنازع، ورده إلى سنته بعد وفاته، فقال: {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللـه وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللـه وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} (٥).

٤-كما وصف اللـه تعالى نبيه صلى اللـه عليه وسلم في كتابه المبين بصفات تدل على اتباعه وأخذ التشريع منه كما في قوله تعالى :{الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (٩).

وغيرها من الآيات التي تدل على أن هناك أحكاماً وأوامر للرسول -صلى اللـه عليه وسلم- ليست في القرآن، ويجب علينا اتباعها تنفيذاً لأوامر اللـه تعالى في كتابه العزيز، ولا يمكن اتباعها إلا بأخذها من الرواة الذين نقلوها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب -كما يقول الأصوليون. وليس المراد من حكم الرسول -صلى اللـه عليه وسلم- وطاعته في الآيات هو الحكم بما أنزل اللـه في كتابه، وطاعته فيما يبلغهم من كتاب اللـه -عز وجل- كما يزعم المعترضون، ولو سلمنا ذلك جدلاً، فإنا لا نجد السبيل إلى تطبيق أحكام اللـه -عز وجل- على الوجه الأكمل إلا إذا اقتدينا بالرسول -صلى اللـه عليه وسلم- القدوة الحسنة والوقوف على سنته والأخذ بها،

وطريقنا إليها هو الرواية عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم.

ثالثاً: هناك بعض الأحكام التي نُسخت في القرآن الكريم وجاءت مكانهـا أحكـام أخـرى، ولم يبين هذا النسخ إلا السُّنَّة؛ مما يجعلنا في حاجة إلى الأخذ بها.

ومن ذلك قوله تعـالى: {كُتِـبَ عَلَـيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَـدَكُمُ الْمَـوْتُ إِنْ تَـرَكَ خَـيْراً الْوَصِـيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِـينَ} [البقـرة: ١٨٠] ، فالآيـة تفـرض وتقـرر عـلى المؤمنين أن يوصوا لوالديهم وأقربائهم إذا أحسوا بدنوِّ الأجل، وجـاءت السُّـنَّة بنسـخ الوصـية للوالدين والأقربين، فقال النبي صلى الـلـه عليه وسلم: "لا وصية لوارث" [1]، ولا دليل على هذا النسخ إلا بالسُّنَّة، فتطبيق حكم الـلـه على الوجه الأكمل لا يكـون إلا بالأخـذ بالسُّـنَّة، وذلـك حتى لا يُعمل بآية قد نسخ الشرع حكمها.

رابعاً: وصرحوا بما هو حق؛ ولكنهم سرعان ما حوَّروه إلى باطـل، فقـالوا: إن السُّنَّة تخصص العام في القرآن الكريم، والقـرآن قطعـي الـورود، والسُّـنَّة

١- هذا الحديث جزء من حديث طويل في خطبة الوداع بدايته: "إن الـلـه قد أعطى كل ذي حق حقـه فـلا وصـية لوارث" الحديث، رواه أبو داود في "١٧" كتاب البيوع والإجارات: باب في تضمين العارية - حديث رقم "٣٥٦٥"، والترمذي في "٣١" كتاب الوصايا "٥" باب ما جاء لا وصية لوارث - حديث رقم "٢١٢٠" من حـديث أبي أمامـة، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمرو بن خارجة، وأنس، وهـو حـديث حسـن صـحيح ... ثـم رواه الترمـذي مـن حديث عمرو بن خارجة بنحو حديث أبي أمامة مطولاً "٢١٢١" وقال: هذا حديث صحيح

١- ورواه النسائي في المجتبى "٣٠ "كتاب الوصايا "٥" باب إبطال الوصية للـوارث - مـن حـديث عمـرو بـن خارجـة بالطرف المذكور فقط "٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣"، ورواه ابن ماجه في "٢٢" كتاب الوصايا "٦ "باب لا وصية لوارث - من حديث عمرو بن خارجة بنحو حديث الترمذي "٢٧١٢"، ومن حديث أبي أمامـة بـالطرف المـذكور "٢٧١٣"، ومن حديث أنس بن مالك مختصر أيضاً.

ظنية الثبوت؛ فلهذا تُرد السُّنَّة؛ لأن القرآن قطعي وهي ظنية.

وهؤلاء يعارضون أنفسهم بأنفسهم؛ لأنهم يتفقون -مع غيرهم- على أن حرمة الدم والمال مقطوع بهما، ومتفقون على أنه إذا شهد اثنان على إنسان بأنه قتل آخر عمداً، فإنه يباح دمه ويُقتل قَصاصاً، وإذا شهد اثنان على إنسان بأنه انتهب مالاً عوقب ويؤخذ من ماله بقدر ما أخذ، وقد حكمنا بذلك بناء على ظننا أن الشاهدين صادقان، فهذا تخصيص قطعي بظني: القطعي هو حرمة الدم والمال، والظني هو شهادة الشهود، ومنكرو السُّنَّة يعترفون بذلك ويقبلونه، فلِمَ يرفضون السُّنَّة بحجة أنها ظنية والقرآن قطعي؟!

ولا شك أن في الأخبار أو الأحاديث احتمال الخطأ والوهم والكذب؛ ولكن العلماء وضعوا ضوابط ومقاييس كثيرة للتثبت والتأكد من عدالة الرواة وضبطهم؛ بحيث يصبح نقل الحديث على وجه الصحة أكثر تأكيداً من أداء الشهادة على الوجه الصحيح، ومنكرو السُّنَّة لا يختلفون في صحة الشهادة، فكيف يختلفون في صحة رواية السُّنَّة ونسبة الظن فيها أقل من نسبة الظن في الشهادة؟!

فالقرآن الكريم نص على اتباع الرسول -صلى الله عليه وسلم- ويكون ذلك باتباع ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ونحن لا نعرف ذلك إلا بالرواية التي نالت عناية فائقة من الأئمة العلماء الذين وضعوا كافة الأسس والضوابط والمقاييس التي تبين حال كل واحد من رواة الحديث الشريف من حيث العدالة والضبط والإتقان ... إلخ.

ثانياً: رد الإمام ابن أبي حاتم الرازي :[1]

أولاً: قد جعل الله تعالى المسلمين عدولاً يُعتمد على شهادتهم وروايتهم، قال

١- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني للدكتور عبد الباسط مزيد ص١٧.

تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَـيْكُمْ شَـهِيداً} [البقرة: ١٤٣] ومعنى الوسط: العدل، وهم كذلك بتمسكهم بمبادئ دينهم، فهم يشهدون يوم القيامة على الأنبياء بأنهم بلغوا عن ربهم رسالاته إلى الناس بناء على إخبار الـلـه ورسوله لهم بذلك، وإذا كان الـلـه تعالى جعلهم عدولاً وقَبِلَ روايتهم وأخبارهم التـي رَوَوْهـا عـن رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- فإنه أحرى بنا أن نقبل روايتهم؛ لأنها نوع من الشهادة.

وروى ابن أبي حاتم في تفسير الآية السابقة بإسناده عن أبي سـعيد الخـدري -رضي الـلـه عنه- عن النبي أنه قال صلى الـلـه عليه وسلم: "يُدعى نوح -عليه السلام -يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيُدعى قومه، فيقال لهم: هـل بلغكـم؟ فيقولـون: مـا أتانـا مـن نذير، وما أتانا من أحد، فيُقال لنوح عليه السلام: مَن يشهد لك؟ فيقول: محمد -صـلى الـلـه عليه وسلم- وأمته، فذلك قوله عز وجـل: {وَكَـذَلِكَ جَعَلْنَـاكُمْ أُمَّـةً وَسَـطاً} " قـال: "الوسـط : العدل، فتُدعون فتشهدون له بالبلاغ، ثم يشهد عليكم بعد."

قال ابن أبي حاتم: لما أخبر الـلـه -عز وجل- أنه جعل هذه الأمة عدلاً في شهادتهم بتبليغ رسلهم رسالات ربهم بَانَ أن السُّنَّة تصح بالأخبـار المرويـة؛ إذ كانـت هـذه الأمـة إنمـا علمـت بتبليغ الأنبياء رسالات ربهم بإخبار نبيهم صلى الـلـه عليه وسلم.

وقد أشار الـلـه تعالى إلى أن الأخبار لا تؤخذ إلا من العُدول؛ لأن هذا يجعلنا نطمـئن إلى سلامة ما نُقل إلينا من التغيير والتحريف والتبديل.[١]

ثانياً :قد حث الـلـه تعـالى المـؤمنين بـأن يَنْقُـل مـن فَقُـه أو تعلَّـم مـن الرسـول -صـلى

١- المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص١٩٧ ."

اللـه عليه وسلم- إلى الآخرين الذين لم يتمكنوا من ذلك، وعملية النقـل هـذه هـي الروايـة، قال تعالى: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُـوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} [التوبة: ١٢٢].

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس رضي اللـه عنهما- أنه قال في تفسير هذه الآية : "لتنفر طائفة ولتمكث طائفة مع رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- فالماكثون مـع رسـول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- هـم الـذين يتفقهـون في الـدين وينـذرون قـومهم إذا رجعـوا إليهم من الغزو لعلهم يحذرون ما أنـزل مـن بعـدهم مـن قضـاء اللـه -عـز وجـل- وكتابـه وحدوده."

قال ابن أبي حاتم: "قد أمر اللـه -عز وجل- المتخلفين مع نبيه -صلى اللـه عليه وسـلم- عمن خرج غازياً أن يخبروا إخوانهم الغازين إذا رجعوا إليهم بمـا سـمعوا مـن رسـول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم- من سنته، فدل ذلك على أن السنن تصح بالإخبار."

وفي رواية لابن عباس -رضي اللـه عنهما- قال في تفسير الآية الكريمـة: "كـان ينطلـق مـن كل حي من العرب عصابة، فيأتون النبي -صلى اللـه عليه وسلم- فيسألونه عما يريدون مـن أمر دينهم ويتفقهون في دينهم، ويقولون لنبي اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم: مـا تأمرنـا أن نفعله؟ وأخبِرنا ما نقول لعشائرنا ... فيأمرهم نبي اللـه بطاعة اللـه وطاعة رسوله، ويبعـثهم إلى قومهم بالصلاة والزكاة، وكانوا إذا أتَوا قومهم نادَوا: أن مـن أسـلم فهـو منـا، وينـذرونهم، حتى إن الرجل ليفارق أبـاه وأمـه، وكـان رسـول اللـه -صـلى اللـه عليـه وسـلم- يخـبرهم، وينذرهم قومهم، فإذا رجعوا إليهم يدعونهم إلى الإسلام وينذرونهم النار ويبشرونهم بالجنة."

ثالثـاً: قـد كـان النبـي -صـلى اللـه عليـه وسـلم- يعتمـد عـلى روايـة أخبـار العـدول،

وينفذ بمقتضاها بعض الأحكام، وإذا كان رسول الـلـه -صلى الـلـه عليـه وسـلم- يفعـل ذلـك فنحن نتأسى به، ونقبل السُّنَّة التي تأتينا عن طريق الرواة العدول، قال تعالى: {يَا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْـبِحُوا عَـلَى مَـا فَعَلْـتُمْ نَـادِمِينَ} [الحجرات: ٦].

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس في سبب نـزول هـذه الآيـة قولـه: "كـان رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- بعث الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط إلى بنـي المصـطلق ليأخـذ منهم الصدقات، وأنه لما أتاهم الخبر فرحوا وخرجوا ليتلقوا رسـول الـلـه -صـلى الـلـه عليـه وسلم- وأنه لما حُدِّث الوليد أنهم خرجوا يتلقونـه رجـع إلى رسـول الـلـه -صـلى الـلـه عليـه وسلم- فقال: يا رسول الـلـه! إن بني المصطلق قد منعوا الصدقة، فغضب رسول الـلـه -صـلى الـلـه عليه وسلم- غضباً شديداً، فبينا هو يحدث نفسـه أن يغـزوهم إذ أتـاه رجـل فقـال: يـا رسول الـلـه !إنا حُدِّثنا أن رسولك رجع من نصف الطريق، وإنـا خشـينا أن يكـون رده كتـاب جاءه منك بغضب علينا، وإنا نعوذ بالـلـه مـن غضـبه وغضـب رسـوله." ورُوي عـن مجاهـد وقتادة والضحاك نحو ذلك.

قال ابن أبي حاتم: "لما أخبر الوليد بن أبي معيط النبي -صلى الـلـه عليـه وسـلم -بامتنـاع مـن بعث إليهم مصدقاً فقبل خبره لصدق الوليد وستره عنده، وتغيظ عليهم بذلك.

وهمَّ بغزوهم حتى نزل عليه القرآن: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} فكف عند ذلك عنهم، دل على أن السنن تصح عن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- بنقل الرواة الصادقين لها."

وقـد تـدل الآيـة عـلى أن الفسـقة لا تُؤخـذ مـنهم الروايـة، وبـذلك تصـان السُّـنَّة مـن

التحريف والتبديل.[1]

رابعاً :وقد ورد في أقوال الرسول -صلى الـلـه عليه وسلم- وجوب أخذ السنن بنقل الرواة العدول لها، ومن ذلك: الأمر بنقل الأخبار عنه -صلى الـلـه عليه وسلم- وذلك في قوله: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعـده مـن النـار" [2]، وقولـه: "حـدثوا عنـي ولا حـرج" [3]، وقولـه في أكـثر مـن حـديث: "فليبلـغ الشـاهد الغائب".[4]

وقد حذر النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- من الكذب عليه وبيَّن عقاب مـن يفعـل ذلـك، فلا يحل التحديث عنه إلا إذا تأكدنا من صحة نسبة الحديث إليه، ولا نقبل روايـة الكـاذبين، وبذلك نصل إلى الحق من سنته.

١- المدخل إلى توثيق السنة "ص٢٠٠ .

٢- رواه البخاري والترمذي وغيرهما من طريق حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عن عبـد الـلـه بـن عمـرو رضي الـلـه عنهما.صحيح البخاري "٦٠" كتاب أحاديث الأنبياء "٥٠" باب ما ذكر عن بني إسرائيل - حديث رقم "٣٤٦١."سنن الترمذي "٤٢" كتاب العلم "١٣" باب ما جاء في الحديث عن نبي إسرائيل - حديث رقـم "٢٦٦٩"، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٣- رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحـدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار."صحيح مسـلم "٤/ ٢٢٩٨، ٢٢٩٩" "٥٣" كتـاب الزهد "١٦" باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم - حديث رقم "٧٢/ ٣٠٠٤."

ورواه الإمام أحمد في مسنده "٣/ ٤٦" عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: "حدثوا عني، ولا تكذبوا عليَّ، ومن كذب عليَّ متعمداً فقد تبوأ مقعده من النار، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج."

٤- جاء ذلك عند البخاري في كتاب جـزاء الصـيد "١٨٣٢"، والعلـم "٦٧، ١٠٥"، والأضـاحي "٥٥٥٠"، والحـج "١٧٣٩" "١٧٤١"، والفـتن "٧٠٧٨"، والمغـازي "٤٢٥٩"، والتوحيـد "٧٤٤٧"، ومسـلم في القسـامة حـديث رقـم "٣٠، ٢٩/ ١٦٧٩".

ففي الحديث الشريف الحض على نقل السُّنة، والترغيب في طلبها، والسعي إلى تحصيلها وتبليغها، وتوصية المرتحلين فيها، قال ابن أبي حاتم: "ولما أوصى النبي -صلى الله عليه وسلم- بطالبي الآثار، والمرتحلين فيها، ونبه عن فضيلتهم؛ عُلم أن في ذلك ثبوت الآثار، بنقل الطالبين الناقلين لها، ولو لم تثبت بنقل الرواة لها لما كان في ترغيب النبي -صلى الله عليه وسلم- فيها معنى."

قال الأستاذ الدكتور/ رفعت فوزي مُعقباً على ما سبق: "ويرى ابن أبي حاتم أنه أتى في ذلك بما يراه كافياً لدحض حجة هؤلاء وإبطال دعواهم، ولا أظن أنه يُقنع مثل هؤلاء القوم بطريقته هذه؛ لأنه يستشهد بما يرفضونه أساساً، وهو الآثار، وحتى تلك الآيات التي ساقها؛ لأنه يبين مواطن الاستشهاد فيها اعتماداً على ما ساقه من آثار وردت في آثارها، وهو كمحدث أُشربت نفسه حب الحديث، لا يريد أن يخرج عن دائرة التحديث حتى في المواطن التي ينبغي فيها الخروج عنها؛ ليكون عمله مجدياً ويؤدي الغاية المرجوَّة منه.

ومهما يكن من شيء، فقد أفاد عمله هذا من ناحية أخرى؛ من حيث بيان مشروعية الرواية وأهميتها في نقل السنن، وفي ذلك تأصيل لها، وبيان لقيمتها، كما أفاد عمله هذا كذلك طمأنة لقلوب المؤمنين".[1]

أما في العصر الحاضر فإن الاستعمار الغربى لم يكد ينتهي من إتمام وإحكام سيطرته على بلاد المسلمين حتى شرع في إحياء ما اندثر من البدع والآراء المنحرفة والفرق والطوائف المعادية للإسلام والتي كان قد غرسها من قَبْلَهم أسلافهم من أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومجوس وصابئة.

١- المدخل إلى توثيق السنة ص١،٢.

وكان من تلك البدع والآراء المنحرفة التي أحياها الاستعمار - عن طريق من باعوا ذممهم من جهلة المسلمين للاستعمار نظير حفنة من الجنيهات - تلك المقولة التي تنادى برفض السُّنَّة والاكتفاء بالقرآن وحده، فهو كاف بزعمهم، وهم في الحقيقة يقصدون ردَّ الدين كلِّه كتاباً وسنة.

أما في بلاد العرب فقد تولَّى كِبر الدعوة إلى رد السُّنَّة والاقتصار على القرآن وحده مُتذرعين بالعديد من الحجج، وأهمها ما يلي[1]:

أولاً :القرآن الكريم حوى كل أمور الدين ووضحها؛ بحيث يغني عما عداه، قال تعالى{وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)(١٩)، وقوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)(٢٠) وبالتالي فلا حاجة للسنة، وقال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: ٩] ولو كانت السُّنَّة دليلاً من أدلة التشريع وحجة كالقرآن لتكفل الله بحفظها، ولا يستطيع أحد أن يدَّعي أن السُّنَّة وصلت إلينا بنصها.

ثانياً: لو كانت السُّنَّة حجة ومصدراً من مصادر التشريع لتكفل النبي -صلى الله عليه وسلم- بكتابتها، ولعمل الصحابة والتابعون على جمعها وتدوينها صيانة لها من العبث والتبديل والتحريف والنسيان؛ لكن الثابت -هكذا يزعمون- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن كتابتها وأمر بمحو ما كُتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون.

ثالثاً: ورد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ما يدل على عدم حجية السُّنَّة،

١- السُّنَّة ومكانتها في التشريع "ص١٣٨-١٤٠"، المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٢٠١-٢٠٣ .."

ومن ذلك قوله: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب اللـه فإن وافق كتـاب اللـه فأنـا قلتـه، وإن خالف فلم أقله"(٢١).

فهذه الأحاديث تفيد وجوب عرض السُّنَّة على القرآن، وأن نأخذ منهـا مـا وافـق القـرآن، وما خالفه لا نقيله، فلا أهمية للسُّنَّة، ودورها هو التوكيد والتكرار لما في القرآن الكريم.

خامساً: أكثر بعض الصحابة من التحديث عن الرسول كثرة لا تتناسـب مـع صـحبته للرسـول، مما يدل على أنه كان يتقوَّل عليه لأهواء سياسية وشخصية، فكيف نثق فيما رووه إذن؟

سادساً: لم يهتم علماء الحديث بنقد المتن، فصححوا أحاديث كثيرة موضوعة ولو عُرضـت على مقاييس أخرى "غير السند" لتبين عدم صحتها.

وفيما يلي يمكننا أن نرد عليهم بالآتي :

الأول :المراد بالكتاب في الآية الكريمة: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَـابِ مِـنْ شَيْءٍ} اللـوح المحفـوظ، وليس القرآن كما يزعمون، وكذلك في قوله :{وَنَزَّلْنَا عَلَيْـكَ الْكِتَـابَ تِبْيَانـاً لِكُـلِّ شَيْءٍ} [النحـل: ٨٩] .

الثاني :والمراد بالذكر في الآية الكريمة: {إِنَّـا نَحْـنُ نَزَّلْنَـا الـذِّكْرَ وَإِنَّـا لَـهُ لَحَـافِظُونَ} الشرع والدين الذي بعث به رسوله، فهو يشمل القـرآن والسُّـنَّة ولا يخـص أحـدهما، والـدليل قولـه تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [الأنبياء: ٧] .

وقد قيض اللـه تعالى من يحفظ كتابه، وسنة رسوله -صلى اللـه عليه وسلم- وتنقيتها من الدخيل والموضوع، وحفظها من التغيير والتبديل والتحريف. وهذا ما فهمه عبد اللـه بن المبارك حين قيل لـه: "هـذه الأحاديـث الموضـوعية؟ " فقـال : تعـيش لهـا الجهابـذة، وتـلا قولـه تعـالى: {إِنَّـا نَحْـنُ نَزَّلْنَـا الـذِّكْرَ وَإِنَّـا لَـهُ

لَحَافِظُونَ}.[1]

وقال ابن حزم في معرض رده على الزاعمين أن الـذكر هـو القـرآن: "هـذه دعـوى كاذبـة مجردة عن البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل، والذكر اسم واقع على كل ما أنـزل الـلـه عـلى نبيه -صلى الـلـه عليه وسلم -من قرآن أو سنة".[2]

الثالث: كون الرسول -صلى الـلـه عليه وسلم- أمر بعدم كتابة السُّـنَّة فلـيس ذلـك دلـيلاً على عدم حجيتها؛ وإنما كان ذلك لأسباب تقتضيها المصلحة، ومن هذه الأسباب: أن النهي كان أولاً وذلك للتفرغ لحفظ القرآن الكريم والاطمئنان إلى عدم اختلاطه بغيره.

ومنها: أن النهي كان في حق أشخاص بعينهم حتى لا يتكلوا على الكتابـة أو لضـعفهم في كتابة العربية.

وقد ثبت أن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- أَذِنَ بكتابـة السُّـنَّة لـبعض الصـحابة في أول الإسلام، ثم كان الإذن لمن شاء أن يكتب بعد ذلك.

الرابع: الأحاديث التي احتجوا بها على عدم حجية السُّنَّة لا تنهض دليلاً على رأيهم؛ لأنها غير صحيحة:

الحديث الأول:

"إن الحديث سيفشو عني ... "، قال البيهقي: "رواه خالد بن أبي كريمـة عـن أبي جعفـر عـن رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- وخالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي، فالحديث منقطـع"، وقـال مـرة أخرى: "والحديث الذي رُوي في عرض الحديث عـلى القـرآن باطـل لا يصـح، وهـو يـنعكس عـلى نفسـه

١- تدريب الراوي "٢/ ٣٥٨" مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني لعبد الباسط مزيد.

بالبطلان" يعني بذلك: أن يتعارض مع ما يدعو إليه القرآن من طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم -والاحتكام إلى الله ورسوله، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ}[النساء: ٥٩]

وقد قال الشافعي فيما نقله عنه البيهقي في هذا الحديث: "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر."

وقال: "وهذه أيضاً رواية منقطعة، عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل هذه الرواية في شيء."

ثم رواه البيهقي بسنده عن الشافعي قال: قال أبو يوسف: حدثني خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى -عليه السلام- فصَعِدَ النبي -صلى الله عليه وسلم- المنبر، فخطب الناس فقال: "إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني."

قال البيهقي: هذه الرواية منقطعة، كما قال الشافعي في كتاب الرسالة، وكأنه أراد بالمجهول خالد بن أبي كريمة، فلم يعرف من حاله ما يثبت به خبره.[1]

وقد روى الطبراني عن ابن عمر نحو ما جاء عند الشافعي، قال السخاوي:

١- معرفة السُّنَّة والآثار عن الإمام الشافعي "١/ ٦٩.."

قد سُئل شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر- عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، وقال الصنعاني: هو موضوع.[1]

وقال ابن حزم في الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني أحد رواة الحديث من بعض طرقه: "الحسين بن عبد الله متهم بالزندقة".[2]

من جهة أخرى، فإنه على اعتبار التسليم بقبول هذا الحديث، فإن "العلماء بهذا الحديث قديماً على أن السُّنَّة تأتي بجديد، وأن كل ما تأتي به يجب أن يُلتمس له أصل في القرآن الكريم، مع التسليم بأن الأخذ بالسُّنَّة واجب، أما اليوم -فكما نرى- يُستدل به على ترك السُّنَّة وعدم الأخذ بها".[3]

الحديث الثاني:

"إذا حُدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه ... "، قال الدكتور رفعت فوزي: "فرواياته كلها ضعيفة منقطعة كما نص على ذلك العلماء"

الحديث الثالث:

"إني لا أحل ما أحل الله...."، قال الشافعي: "هذا منقطع، وعلى فرض صحته فليس فيه دليل للخصم فيما يدَّعِي؛ لأن معناه أن ليس للناس أن يقولوا: كيف يُحل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويحرم ما ليس في القرآن، فإن الرسول -صلى الله عليه وسلم- مُشرِّع، وهو لا يحل إلا ما كان حلالاً في شرع الله، ولا يحرم إلا ما كان حراماً فيه، وكل ما

١- كشف الخفاء للعجلوني "١/ ٨٦.."

٢- الإحكام "٢/ ٧٦ ."

٣- المدخل إلى توثيق السُّنَّة "ص٢٠٨

يحله أو يحرمه إنما هو في كتاب الـلـه باعتبار أنه أمر بطاعته، ونهـى عـن مخالفتـه، فقـد أمرنا أن نطيعه -صلى الـلـه عليه وسلم- فـيما يحلـه أو يحرمـه، أو أن كـل مـا يحرمـه أو يحله له أصل في كتاب الـلـه -عز وجل- أو نظير يقاس عليه.[1]

والعجيب في هؤلاء المنكرين للسُّنَّة أنهم يسـتدلون بهـا عـلى عـدم حجيتهـا، فكيـف يرفض هؤلاء السُّنَّة ثم يأخذون منها الدليل على ما يزعمون؟! وإن جاز لهم ذلـك، فلـماذا يستدلون بالأحاديث الضعيفة ويتركون الأحاديث الصحيحة التي تحث على كتابـة السُّـنَّة، وعلى الأخذ بالسُّنَّة؟!

الخامس :بالنسبة لـزعمهم بـأن الصـحابة والتـابعين زادوا عـلى السُّـنَّة وتقوَّلـوا عـلى الرسول -صلى الـلـه عليه وسلم- بحجة أن ما رووه بلـغ مـن الكـثرة حـدّاً لا يتناسـب مـع صحبتهم للرسول -صلى الـلـه عليه وسلم- فهذا مدحوض، والرد عليـه لا يحتـاج إلى عنـاء كبير.

فلقد كان الصحابة -رضوان الـلـه عليهم- حريصين على استيعاب ديـن الـلــه ونقلـه إلى الأجيال اللاحقة، ولم يكن دافعهم إلى ذلك أهواء شخصية وسياسية كما يزعمون؛ وإنمـا كان الدافع هو الغيرة على دين الـلـه تعالى، وشدة الرغبة في الحفاظ عليه[2]

١- راجع: نقد هذه الأحاديث في "مفتاح الجنة" للسيوطي "ص١٣-١٦"، و"السُّـنَّة ومكانتهـا في التشريـع الإسـلامي" "ص١٤٥-١٤٨."

٢- مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني للدكتور عبد الباسط مزيد بتصرف.

الفصل السابع

* الطعن في عدالة الصحابة عموماً.

* الطعن في عدالة أبي هريرة خصوصاً.

* طعون المستشرقين في السنة النبوية .

الفصل السابع

أولا: الطعن في عدالة الصحابة عموماً

إن الصحابة هم نقلة وحملة الدين الأمناء، الذين نقلوا لنا الشريعة بكل تجرد وأمانة، واتخذوا كل الحيطة لينتشر في الناس كما أنزل، فجمعوا القرآن، وحدثوا الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكتموا شيئا سمعوه أو رأوه منه، وهم الذين عرفوا من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا أهلاً لمجالسته ومحادثته ومصاحبته وآثروا على أنفسهم وأموالهم اختارهم الله لصحبته وأثنى عليهم فقال: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة١٠٠] وأثنى عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال :(لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)رواه مسلم

ولم يقدر أحد أن يشتري ذممهم ويعبث بدينهم، رضي الله عنهم ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، وحفظوا العهد من بعده، حتى بلغوا وأدوا الأمانة إلى سائر الأمة، فكل من اتبعهم وقلدهم وسار على دينهم فهو على الدين الصحيح لا ريب، وكل من خالفهم فهو مبطل ضال مبتدع لا ريب .

لذا فإن الطعن فيهم هو في الحقيقة طعن في الدين، وطعن في النبي - عليه الصلاة والسلام .

ولقد ظهرت ظاهرة سب الصحابة - رضوان الله عليهم - وهي لم تكن وليدة اليوم ولا الأمس القريب، وإنما ظهرت على حيز الوجود منذ انتصار

الإسلام بمؤازرة ومناصرة أولئك الأخيار الأطهار للنبـي - عليـه الصـلاة والسـلام -، وتـدمير دول الكفر والإلحاد، وحقيقة الطعن فيهم أنه طعـن في النبـي - صـلى اللـــه عليـه وآلـه وسـلم - حيث أنهم لم يستطيعوا الطعن في النبي - صلى اللـه عليه وآله وسلم - صراحة لئلا ينكشـف أمرهم، فعمدوا إلى تشويه سيرة أصحابه، وتسويد صحائفهم البيضـاء النقيـة، ووضـع المثالـب فيهم ليقال أن النبي - صلى اللـه عليه وآله وسلم - رجل سوء، ومن أجل ذلك صاحب أولئك الأشرار على حد زعمهم، وعن الذين يقودون حملة سـب الصـحابة قـديماً وحـديثاً فإنمـا هـم أراذل الناس عقلاً وديناً .وسنقتصر على ذكر بعض مطاعنهم وشبهاتهم التي شملوا بها جميع الصحابة وأدلتهم والرد عليها بإذن اللـه.

أولاً:استدلوا بقوله تعالى : {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللـه خَيْرٌ مِنَ اللـهوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللـه خَيْرُ الرَّازِقِينَ} [الجمعة / ١١]

قال الكاشاني والقمي والطبرسي وغيرهم من الشيعة الرافضة : نزلـت فى أكـثر الصـحابة الذين انفضوا عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إلى العير التى جاءت من الشام ، وتركوه وحده فى خطبة الجمعة ، وتوجهوا إلى اللـهو، واشتغلوا بالتجارة ، وذلك دليـل على عدم الديانة[1] . وفي الرد على هذه الشبهة لا بد أولا من إيراد الحـديث الـذي كـان سببا في نزول الآية ، والحديث في البخاري ومسلم عن جابر بن عبـد اللـــه رضي اللـــه عنه قال : (بينما نحن نصلي مع النبي صلى اللـه عليه و سلم إذ أقبلت من الشام عـير تحمل طعامـا فـالتفتوا إليهـا حتـى مـا بقـي مـع النبـي صـلى اللـــه عليـه و سـلم إلا

١ - صحيح البخاري ٧٢٦/٢ برقم ١٩٥٣

اثنا عشر رجلا فنزلت { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا }، وفي رواية مسلم : (أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَانْفَتَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلاَّ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[1].

فالواضح في رواية مسلم أن أبا بكر وعمر وجابر وغيرهم كانوا من بين الصحابة الذين لم ينفضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلماذا يطعنون بهم وينفون عنهم العدالة وهم خيرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم ،أضف إلى ذلك أن الحادثة وقعت حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم الصلاة في يوم الجمعة على الخطبة ، فقد ورد في مراسيل أبي داود عن مقاتل بن حيان : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة قبل الخطبة مثل العيدين حتى كان يوم جمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وقد صلى الجمعة ، فدخل رجل فقال : إن دحية بن خليفة قدم بتجارته ، وكان دحية إذا قدم تلقاه أهله بالدفاف ، فخرج الناس فلم يظنوا إلا أنه ليس في ترك الخطبة شيء ؛ فأنزل الله عز وجل وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها ، فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة ...) [2].

وقد سبق أن انفضاضهم كان في الصلاة كما عند البخاري ، أو كان في وقت الخطبة كما ورد في حديث مسلم (أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وقد رجح ابن حجر انفضاض الصحابة في الخطبة لا في الصلاة ، بدلالة رواية مسلم ، وهو اللائق بالصحابة تحسينا

١- صحيح مسلم ٣/٩- ١٠ برقم ٢٠٣٤ – ٢٠٣٧

٢-مراسيل أبي داود ٧٤/١ برقم ٦٠.

للظن بهم ، وعلى تقدير كون الانفضاض في الصلاة كما في رواية البخاري، فيحمل على أن ذلك وقع قبل النهي كما في آيـة : {أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا أَطِيعُـوا اللـه وَأَطِيعُـوا الرَّسُـولَ وَلَا تُبْطِلُـوا أَعْمَالَكُمْ} [محمد/٣٣] وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة .

ونظر هولاء الزنادقة في السنة النبوية المطهرة ، فما وافق دعواهم منها قبلوه، واعترضوا به على منازعيهم ، وما احتجـوا بـه لا حجـة لهـم فيـه ؛ لأن مـا استشـهدوا بـه إمـا أحاديـث مكذوبة ، وضعيفة ، وإما صحيحة مع ضعف دلالتها على ما احتجوا به. وإليك ما استشـهدوا به والجواب عنه:

١- استدلالهم بالحديث الصحيح، وهو قوله صلى اللـه عليه وسلم: "ليردن على الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني، فأقول يا رب أصيحابي أصيحابي، فيقال لي: إنـك لا تـدري مـا أحـدثوا بعدك إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم"، وهو يفيد أن فريقا من الصحابة قـد ارتد بعد وفاته صلى اللـه عليه وسلم، وهذا ينافي القول بعدالتهم على الإطلاق.

والجواب: أن النبي صلى اللـه عليه وسـلم لم يـرد بـالأقوام في الحـديث أصـحابه، الـذين صدقوا في الإيمان، وإنما أراد بهم نفرا قليلا كانوا من المنافقين الذين لم يخلصوا الإيمان، وفـيهم يقول اللـه تعالى: {وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَـاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ} ، وهؤلاء كانوا يشهدون مع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم المشاهد، ويحضرون معه المغازي لا لإعلاء كلمة اللـه بل لأغـراض أخـرى كطلـب الغنيمـة، أو تثبـيطهم المـؤمنين، أو نحـو ذلـك فكـانوا في الظـاهر معدودين من الصـحابة، وهـم في الواقـع كفـار وقـد أظهـروا مـا كـانوا يضـمرون بعـد وفـاة

رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من الكفر، والعداوة للمؤمنين وارتـدوا عـن الإسـلام، وأمـا الأصحاب الصادقون فلم يكن من أحد منهم ردة أصلا، وجميعهم مات على الإيمـان، والحمـد لله[1].

واستدلوا ايضاً بقوله - صلى الـلـه عليه وسلم - : "لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضـكم رقاب بعض " [2] وقالوا : تقاتل الصحابة فى صفين والجمل[3]

فقوله: «لا ترجعوا بعدي» بصيغة النهي والتحذير من قتال المؤمن، وإطلاق الكفـر عـلى قتال المؤمن مبالغة في التحذير من ذلك، لينزجر السامع عن الإقدام عليه، وليس ظاهر اللفظ مرادا، أو أنه على سبيل التشبيه؛ لأن ذلك فعل الكافر.

والمعنى: "لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتـل بعضـهم بعضـا". وقيل: "المعنى: كفارا بحرمة الدماء، وحرمة المسلمين، وحقوق الـدين... وقيـل:

١ -الحديث والمحدثون ص١٥٣

٢- أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفتن، باب قول النبى - صلى الـلـه عليـه وسـلم - لا ترجعـوا بعـدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ٢٩/١٣ رقم ٧٠٨٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمـان، بـاب بيـان معنـى قول النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقـاب بعـض ٣٣٢/١ رقـم ٦٥ مـن حديث جرير بن عبد الـلـه - رضي الـلـه عنه -٠

٣- أضواء على السنة ص ٣٥٤، وينظر : نظرية عدالة الصـحابة لأحمـد حسـين يعقـوب ص ٥٣، والخلافـة المغتصـبة لإدريس الحسينى ص٩٣، والفتنة الكبرى (عثمان) لطه حسين ص١٧٠-١٧٣، دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٣٤، ١٠٣، ١١٠، ١٢٤، ٧٩٥، والسلطة فى الإسلام لعبدالجواد ياسين ص ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦٧، والصـلاة لمحمـد نجيـب ٣٢ – ٣٧، وحوار ومناقشة كتاب عائشة لهشام آل قطيط ص٣١٢ وغيرهم٠

كفارا بنعمة الـلـه"، وقيل: المراد ستر الحق، والكفر لغة: الستر؛ لأن حق المسلم على المسـلم أن ينصره ويعينه، فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه، وقيـل: إن الفعـل المـذكور يفضي إلى الكفر؛ لأن من اعتاد الهجوم على كبـار المعـاصي جـره شـؤم ذلـك عـلى أشـد منهـا، فيخشى ألا يختم له بخاتمة الإسلام، وقيل: اللفظ على ظـاهره للمسـتحل قتـال أخيـه المسـلم. وقيل غير ذلك[1]

وما جرى بين الصحابة - رضي الـلـه عـنهم - مـن قتـال لم يكـن عـن اسـتحلال لـه حتـى يحمل الحديث على ظاهره وأن قتالهم كفر، كما استدل الخوارج ومـن شـايعهم بقولـه صـلى الـلـه عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[2] كيف والقرآن الكريم يكـذبهم في هـذا الفهـم السـطحي، قـال سـبحانه وتعـالى: ﴿ وإنْ طَائِفَتـانِ مِـنَ المـؤمِنِينَ اقْتَتَلـوا فأصـلِحُوا بَيْنَهُما ، فإنْ بَغَتْ إحْداهُما عَلى الأخْرى فَقاتِلوا التي تَبْغِي حَتّى تَفـيءَ إلى أَمْـرِ الـلـه ، فـإنْ فاءتْ فأصلحوا بَيْنَهما بالعَدْلِ ، وأقْسِطُوا إنَّ الـلـهَ يُحِبُّ المُقْسِطينَ (٩) إنَّمَـا الْمُؤْمِنُـونَ إِخْـوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُـوا الـلـه لَعَلَّكُـمْ تُرْحَمُـونَ (١٠)﴾ [الحجـرات :٩-١٠]؟! فسـماهم إخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون، مع وجود الاقتتال بينهم، والبغي من بعضهم على بعض!

يقول الحافظ ابن كثير: وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج عـن الإيمـان بالمعصـية وإن عظمت، لا كما يقول الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم، وهكذا ثبت في صـحيح البخـاري مـن حديث الحسن، «عن أبي بكرة - رضي الـلـه عنه - قال: رأيت رسول الـلـه - صـلى الـلـه عليـه وسـلم -

١-فتح الباري بشرح صحصح البخاري لابن حجر العسقلاني ط١٩٨٧ (٢٠٢/٢)

٢- فتح الباري -باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر(١٣٥/١)

على المنبر - والحسن بن علي إلى جنبه - وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخـرى ويقـول: "إن ابني هذا سيد، ولعل الـلـه أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»

٣- واستدلوا بماروى عن بُرَيْدَة - رضي الـلـه عنه - [١] قال: جـاء رجـل إلى قـوم فى جانـب المدينة فقال : إن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - أمرنى أن أحكم برأيى فيكم، فى كـذا وكذا٠ وقد كان خطب امرأة منهم فى الجاهلية، فأبوا أن يزوجـوه، فبعـث القـوم إلى النبـى - صلى الـلـه عليه وسلم - يسألونه، فقال : "كذب عدو الـلـه"٠ ثم أرسل رجلاً فقال : "إن أنـت وجدته ميتاً فأحرقه" فوجده قد لدغ فمات، فحرقه، فعند ذلك قال النبى - صلى الـلـه عليـه وسلم - : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"(٢)

فالحق أن هذه الشبهة من أخطر الشبه ؛ التى احتج بهـا الرافضـة الزنادقـة ، وأذيـالهم من دعاة العلمانية، الذين اتخذوا من تلك الفتن مادة دسمة ، طعنوا بها فى عدالـة الصـحابة، وفتنوا بذلك عوام المسلمين ، وممن لا علم له ، بضربهم على (الوتر الحسـاس) وهـو : دعـوى ظلم الصحابة - رضي الـلـه عنهم - لآل بيت رسول الـلـه - صلى الـلـه عليـه وسـلم - فى تلـك الفتن"٠

أما براءة من لابس الفتن من الصحابة :قال الإمام أبو عمرو النصري في تحريـر هـذا المعنـى مـن أن الأمة مجمعة تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتـد بهـم في الإجماع إحسانا للظن بهم ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الـلـه سبحانه وتعالى أتاح الإجـماع عـلى

١ - بُرَيْدَةُ هو : بُرَيْدَةُ بن الحُصَيْب، صحابى جليـل لـه ترجمـة فى : الإسـتيعاب ١٨٥/١ رقـم ٢١٧، ومشـاهير علـماء الأمصار ص ٧٨ رقم ٤١٤، أسد الغابة ٣٦٧/١رقم ٣٩٨.

ذلك لكونهم نقلة الشريعة[١].

وصدق عمر بن عبد العزيز رحمه الـلـه تعالى : "تلك دماء طهر الـلـه منهـا سـيوفنا فـلا تخضب بها السنتنا " [٢]

ثانياَ: الطعن في عدالة أبي هريرة

هناك بعض المشككين يدعي أن أبا هريرة - رضي الـلـه عنه - لم يكن ضـابطا للأحاديـث النبوية التي رواها، ويتهمونه بالكـذب ، بـل ويرمونـه بضـعف ذاكرتـه وكـثرة نسـيانه وسـوء ضبطه وقد أوردوا أخباراً ضعيفة وموضوعة لا أصل لها.[٣]

والمواقف التي تحسب لأبي هريـرة -رضي الـلـه عنـه- تتنـافى مـع أي تهمـة توجـه إليـه بالكذب أو التهاون في الحديث الشريف، منها ما يأتي:

الأول: أنه كان معروفاً بكثرة العبادة والنسك والزهد، قال أبـو هريـرة: إني لأجـزئ الليـل ثلاثة أجزاء: جزءاً للقرآن، وجزءاً أنام، وجزءاً أتذكر فيه حديث رسول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسلم.[٤]

الثاني: أنه عارض مروان بن الحكم -والي المدينة- يـوم أراد المسـلمون دفـن الحسـن بـن علي بن أبي طالب -رضي الـلـه عنهما- مع جده سيدنا محمد -صلى الـلـه عليه وسـلم- وقـال لمروان: تدَّخَّل فيما لا يعنيك؟!

الثالث: وقف ضد الثوار مع الصحابة يدافع عن عثمان بن عفان رضي الـلـه عنه.

١- السنن الأبين ج١ص١١٣٥.

٢ فتح المغيث للسخاوى ٩٦/٣

٣- السنة قبل التدوين "ص٤٤١.."

٤- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ترجمة أبي هريرة "ص١٢٩" طبع دار صادر - بيروت.

الرابع: وقف محايداً في الفتنة التي قامت بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما- ولم ينضم مع أحد الفريقين.

قال الدكتور رفعت فوزي: "وكان موضع ثقة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكانت أحاديثه محل عناية الفقهاء وأئمة المجتهدين في مختلف أمصار الإسلام".[1]

ودخل رجل على "طلحة بن عبيد الله" فقال: يا أبا محمد، والله ما ندري! هذا اليماني -يعني أبا هريرة- أعلم برسول الله منكم، أو يقول على رسول الله ما لم يسمع أو ما لم يقل؟ فقال طلحة: والله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوماً أغنياء لنا بيوتات وأهلون، وكنا نأتي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- طرفي النهار ثم نرجع، وكان يدور معه حيثما دار، فما نشك أنه علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع.

وفي رواية: كان أبو هريرة رجلاً مسكيناً يلزم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يأكل معه، فوالله ما أشك أنه قد سمع ما لم نسمع، ولا نجد أحداً فيه خير يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.[2]

وقوله: "نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع" [3]، وقوله: "من سئل عن علم فكتمه أُلجم بلجام من نار يوم

١- المدخل إلى توثيق السنة "ص٢١٢."

٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل "١/ ٧٢.."

٣- رواه الترمذي في سننه "حديث رقم ٢٦٥٧"، وابن ماجه "حديث رقم ٢٣٣"، وأحمد في مسنده "٤١٥٧" من حديث عبد الله بن مسعود، ورواه أبو داود في سننه "حديث ٣٦٦"، والترمذي في سننه "٢٦٥٨" وحسنه، وابن ماجه "٢٣٠" من حديث زيد بن ثابت، ورواه الحاكم في المستدرك "١/ ٢٩٤" كتاب العلم، وابن ماجه "٢٣١" من حديث جبير بن مطعم، ورواه ابن ماجه "٢٣٦"، وأحمد في مسنده "١٣٣٤٩" من حديث أنس بن مالك ٣..

القيامة" [1]، ونحو ذلك.

فلهذا كان من الطبيعي أن يبلغ أبو هريرة الناس أكثر مما يبلغهم غيره؛ فهو أكثر الصحابة سماعاً للحديث وأكثرهم رواية له، وقد أقرت الصحابة بذلك ولم يشكوا في سماعه البتة.

ومن جهة أخرى، قال فضيلة الدكتور رفعت فوزي: "إن أحاديث أبي هريرة قد محصها أئمة السنة وبينوا ما صح منها وما هو ضعيف أو موضوع، ولم تصح نسبة حديث واحد من الموضوع أو الضعيف إلى أبي هريرة، وإنما كان ذلك من بعض الرواة، والصحيح منها إذا دُرس وقُورن بأحاديث الصحابة تبين أنه لم ينفرد إلا بالقليل منه، فسمنده شائع في المسانيد كلها".[2]

الثناء على أبي هريرة والشهادة له بالحفظ والضبط:

لقد حظي أبو هريرة -رضي الله عنه- بثناء الرسول -صلى الله عليه وسلم- والصحابة ومن تبعهم من كبار الأئمة والعلماء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لقد ظننت لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث" [3]، وفي رواية: "والذي نفس محمد بيده، لقد ظننت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمتي لما رأيت من حرصك على العلم"[4]، وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المرفوع: "أبو هريرة

١-مسند أحمد "١٤/ ٥" رقم "٧٥٦١" بإسناد صحيح..

٢-المدخل إلى توثيق السنة "ص٢١٣. "

٣-مسند أحمد "١٥/ ٢٠٨.."

٤-فتح الباري "١/ ٢٠٣"، وسير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٠" بسند صحيح .

وعاء من العلم".[1]

وكان عمر بن الخطاب -رضي اللـه عنـه- قـد نهـى أبـا هريـرة وغـيره مـن الإكثـار مـن الحديث؛ لأن الكثرة مظنة الخطأ، وخوفاً من أن يشتغل الناس بالحـديث عـن القـرآن، ولكـن عمر -رضي اللـه عنه- سمح لأبي هريرة بعد ذلك بالتحديث، فروى الذهبي في السير عـن أبي هريرة قال: بلغ عمر حديث، فأرسل إليَّ، فقال: كنتَ معنا يـوم كنـا مـع رسـول اللـه -صـلى اللـه عليه وسلم- في بيت فلان؟ قلتُ: نعم، وقد علمتُ لأي شيء سألتني. قـال: ولم سـألتك؟ قلت: إن رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- قال يومئذ: "من كـذب عـليَّ متعمـداً فليتبـوأ مقعده من النار" قال: أما لا فاذهب فحدث[2]، وفي رواية قـال عمـر: حـدِّث الآن عـن النبـي -صلى اللـه عليه وسلم- ما شئت.[3]

وقال عبد اللـه بن عمر: يا أبا هريرة، كنت ألزمنا لرسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- وأعلمنا بحديثه.[4]

وقيل لعبد اللـه بن عمر: هل تنكر مما يحدث به أبـو هريـرة شـيئاً؟ فقال: لا؛ ولكنه أجترأ وجَبُنا[5]، وفي رواية قال ابن عمر: أبو هريرة خير مني، وأعلم بما يحدث[6]، وكان يكثر الترحم عليه ويقول: كان ممن يحفظ حديث

١- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٠"، وفي سنده زيد العمي مختلف فيه. انظر: الميزان "١/ ٣٦٣ ."

٢- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٤" وفي سند يحيى بن عبد اللـه مختلف فيـه. انظـر: الميـزان "٣/ ٢٩٧"، وقـد رُوي مـن طرق أخرى ثابتة .

٣- تاريخ دمشق لابن عساكر "٤٧/ ٤٨٧ .

٤- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٥"، طبقات ابن سعد "١١٨/ ٢/ ٢" فتح الباري "١/ ٢٢٥"، وسنن الترمذي "٢/ ٢٢٤" وقال الترمذي: حديث حسن .

٥- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٧"، تاريخ دمشق "٤٧/ ٤٩٢ ."

٦- الإصابة "٧/ ٢٠٤"، سنن الترمذي "٢/ ٢٢٤ ."

رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- على المسلمين.[١]

وقال أُبي بن كعب: كان أبو هريرة جريئاً على النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- يسأله عـن أشياء لا نسأله عنها.[٢]

وقال طلحة بن عبيد الـلـه: لا نشك أنه سمع ما لم نسـمع[٣]، وفي روايـة: قـد سـمعنا كـما سمع؛ ولكنه حفظ ونسينا.[٤]

وقال محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم: فعرفت يومئذ أنـه أحفـظ النـاس عـن رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم[٥]- وذلك حين حضر مجلسه الذي كان فيه مشيخة من أصـحاب رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- وهو يحدثهم، فلا يعرف بعضهم الحديث ثم يتراجعون فيه فيعرفونه.

وقال أبو صالح السمان: كان أبو هريرة من أحفـظ أصـحاب محمـد -صـلى الـلـه عليـه وسلم-[٦]

وفي رواية عنه: ما أزعم أن أبا هريرة كان أفضلهم -يعني الصحابة- ولكن كان أحفظ.[٧]

وقال الإمام الشافعي: أبو هريرة أحفظ مَن روى الحديث في دهره.[٨]

١- سير أعلام النبلاء "٤٣٥/ ٢"، البداية والنهاية "٨/ ١٠٧"، تاريخ دمشق "٤٧/ ٤٩٣"، طبقات ابن سعد "٤/ ٢/ ٦٣.."

٢- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٥١.

٣- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٦"، الإصابة "٧/ ٢٠٤.."

٤- فتح الباري "٨/ ٧٧.

٥- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٤٤"، فتح الباري "١/ ٢٢٥.."

٦- تذكرة الحفاظ "٢/ ٣٤"، تاريخ دمشق "٤٧/ ٤٨١.."

٧- تاريخ دمشق "٤٧/ ٤٨٢."

٨- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤٣٢"، تاريخ دمشق "٤٧/ ٤٨٣.."

وقال الإمام البخاري: روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره.[1]

وقال ابن عبد البر "٣٦٨-٤٦٣هـ": كان أحفظ أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار؛ لاشتغالهم بالتجارة والأنصار بحوائجهم.[2]

وقال ابن الأثير الجزري "٥٥٥-٦٣٠هـ": أبو هريرة صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأكثرهم حديثاً عنه.[3]

وقال الحافظ الذهبي "٦٧٣-٧٤٨هـ": أبو هريرة الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو هريرة الدوسي اليماني سيد الحفاظ الأثبات[4]، وقال أيضاً: أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وأدائه بحروفه[5]، وقال أيضاً: كان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث.[6]

وقال الحافظ ابن كثير "٧٠١-٧٧٤هـ": وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم[7]، وقال أيضاً: روى أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الكثير الطيب،

١- تهذيب التهذيب "١٢/ ١٧٧١.."

٢- الاستيعاب "٤/ ١٧٧١.."

٣- أسد الغابة "٥/ ٣١٥.

٤- سير أعلام النبلاء "٢/ ٤١٧.."

٥- المصدر السابق "٢/ ٤٤٥.

٦- المصدر السابق "٢/ ٤٤٦.."

٧- البداية والنهاية "٨/ ١١٠ ."

وكان من حفاظ الصحابة.[1]

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني "٧٧٣-٨٥٢هـ": إن أبا هريرة كان أحفظ كل من يروي الحديث في عصره، ولم يأتِ عن أحد من الصحابة كلهم ما عنه.[2]

وقال المؤرخ عبد الحي أحمد "ابن العماد" الحنبلي "١٠٣٢-١٠٨٩هـ:"

كان كثير العبادة والذكر، وحَسَن الأخلاق، ولِيَ إمرة المدينة، وكان حافظ الصحابة وأكثرهم رواية.[3]

وقال يحيى بن أبي بكر العامري "٨١٦-٨٩٣هـ": أبو هريرة كان عريف أهل الصفة، حلفاء الفقر والصبر، وكان شديد الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ملازماً له في جميع الأحوال، لا يشغله عنه دنيا ولا أهل ولا مال، ولملازمته لوصيته الأخرى في الحفظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان أكثر الصحابة رواية على وأحفظهم، وقال: وكان حافظاً مثبتاً ذكيّاً مفتياً، صاحب صيام وقيام.[4]

-أبو هريرة وبعض الباحثين:[5]

قد كشفت الصورة الصادقة التي رسمها التاريخ لأبي هريرة عن مناقب جمة كثيرة، والتي منها: تقواه وورعه في شبابه وهرمه وغناه وفقره، ومواقفه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتزامه بالسنة، واعتزاله وحبه للجماعة

١- السابق "٨/ ١٠٣.."

٢- التهذيب "١٢/ ٢٦٦.."

٣- الذهب "١/ ٦٣.."

٤- المستطابة "ص٧٠.."

٥- أبو هريرة راوية الإسلام "ص٢٠١-٢٦٩"، وانظر: رد الدارمي على المريسي.

وسعيه للخير، وأخلاقه النبيلة، وسجاياه الكريمة، وكثرة وقوة حافظته. إن بعض الباحثين لم يسرهم أن يروا أبا هريرة في هذه المكانة السامية والمنزلة الرفيعة، فدفعتهم ميولهم وأهواؤهم إلى تزييف هذه الصورة الواقعية الصادقة، فرأوا في صحبته للرسول -صلى الله عليه وسلم- غايات خاصة له؛ حيث يشبع بطنه ويروي نهمه، وصوروا أمانته خيانة، وحديثه الكثير كذباً على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبهتاناً، ورأوا في فقره مطعناً وعاراً، وفي تواضعه ذلّاً، وفي أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر لوناً من المؤامرات لخداع العامة، ورأوا في اعتزاله الفتن تحزُّباً، فهو صنيعة الأمويين الذين طوَوْه تحت جناحهم، فكان أداتهم الداعية لمآربهم السياسية فكان لذلك من الكاذبين الواضعين للأحاديث على الرسول -صلى الله عليه وسلم- افتراء وزوراً.

هكذا كان أبو هريرة في نظر بعض أهل الأهواء مثل: النظام: إبراهيم بن سيار النظام، والمريسي: بشر المريسي، والبلخي، وأحمد أمين.

وتابعهم في هذا العصر بعض المستشرقين مثل: "جولد تسيهر" و "شبرنجر." ومن دعاة العلم عبد الحسين شرف الدين العاملي "الإمامي" في كتابه "أبو هريرة"، ومحمود أبو رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية" الذي استقى كتابه هذا من أستاذه عبد الحسين، فكان أشد تعنتاً ومجانبة للصواب، وغيرهم.

وقد زعموا أن أبا هريرة أكثر فأفرط، وروى عنه أصحاب الصحاح والمسانيد فأكثروا وأفرطوا، وتصوروا أن أحاديثه موضوعة ومكذوبة، وقد تغلغلت في أصول الدين وفروعه وغفل عنها المسلمون، فلا بد من الدفاع عن الشريعة الغراء وحمايتها من الأكاذيب والأوهام.

وتصوروا غموض نسبه في الجاهلية والإسلام، وأنه شب جاهليّاً لا يستضيء

بنور بصيرة، وصعلوكاً قد أخمله الدهر، ويتيماً أزرى بـه الفقـر، مـؤجِّراً نفسـه بطعـام بطنـه حافياً عارياً راضياً بهوان الذل، وأنه لم يكن مذكوراً في عهد أول خليفتين؛ بـل كـان مهمـلاً، ولم يذكروا له سوى أن عمر بعثه والياً على البحـرين ثـم عزلـه سـنة إحـدى وعشريـن، وفي سـنة ثلاثين عزله وولَّى عثمان بن أبي العاص الثقفي، وانتزع منه عشرة آلاف درهم سرقها مـن مـال الـلـه.

وهذه المزاعم كلها باطلة، ويكذبها الواقع التاريخي والأمانة في التوثيق والاسـتقراء، فقـد اشترك في حرب الردة في عهد أبي بكر، وروى الإمام أحمد في مسنده: "فلـما كانـت الـردة قـال عمر لأبي بكر: تقاتلهم وقد سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول كذا وكذا؟ فقال أبو بكر: والـلـه لا أفرق بين الصلاة والزكاة، ولأقاتلن من فرَّق بينهما، قال أبو هريـرة: فقاتلنـا معه، فرأينا ذلك رشداً".[1]

واستشهدوا برواية مجردة من السند وفيها: أن عمر اتهم أبا هريرة وهـو عـلى البحـرين بسرقة مال المسلمين، وأنه ضربه بالدرة حتى أدماه.

والثابت أن عمر قال لأبي هريرة: فمن أين هي لك؟ قلتُ: خيل نتجت، وغلة رقيق لي، وأعطِيَـة تتابعت عليَّ، فنظروا فوجدوه كما قال[2]، وفي رواية أن عمر أخذ منـه اثنـي عشر ألفـاً[3]، وفي روايـة أن عمر عزل أبا موسى الأشعري عن البصرة وشاطره ماله، وعزل أبا هريرة عن البحرين وشـاطره مالـه.[4]

١- مسند أحمد "١/ ١٨١" بسند صحيح.

٢- تاريخ الإسلام "٢/ ٣٣٨"، البداية والنهاية "٨/ ١١١"، حلية الأولياء "١/ ٣٨٠. ."

٣- طبقات ابن سعد "٥/ ٢٥٢.."

٤- أبو هريرة راوية الإسلام ،محمد عجاج الخطيب ط٣،ص١٧٧ بتصرف .

ويصورونه مستغلاً للفتنة في عهد عـثمان، وأنـه راح يضـع الأحاديـث التـي روجهـا بنـو أميـة وأولياؤهم للاحتجاج بها لتحقيق مآربهم.

وفي عهد علي صوروا أبا هريرة بان صوته خفت وخمل، وأن معاوية جنده للقيام بأعمال ترضيه.

وأنه في عهد معاوية وضع الأحاديـث التـي تشـيد بفضـل معاويـة وحـدث بأحاديـث لا يقبلها عقل ولا يرضاها ضمير، وله في صحيحي البخـاري ومسـلم أحاديـث أفرغهـا عـلى هـذا القالب وحاكها على هذا المنوال ... ، إلى غـير ذلـك مـن المـزاعم والأباطيـل التـي دللـوا عليهـا بالروايات المكذوبة والأخبار الموضوعة والآثار التي لا أصل لها.

وأخيرا فإن صحابة رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة - رضي الـلـه عنهم - هم خير جيل عرفته البشرية ، وهم أبرز وجوه حضارتنا ، وأكثرها إشراقـاً، وأخلـدها ذكـراً، وأنبلهـا أخلاقـاً، وهـم بشر، ولكـنهم فى القمـة دينـاً ، وخلقـاً ؛ رغـم أنـف الحاقدين.

ثالثاً :طعون المستشرقين في السنة النبوية

إن المستشرقين وأعداء الإسلام ما برحوا طعناً بدين الـلـه، ويسـعون في اقتنـاص الخطـأ والزلل من البعض وليس من الشريعة السمحاء أو السنة المطهرة، ومع ذلك رد الـلـه كيدهم وانكسرت شوكتهم وبان باطلهم وخاب مسعاهم بحمد الـلـه، فالـلـه المتكفـل بحفـظ دينـه ونصرته يهيئ من يدافع عن دينه وشرعه كتابة ومقالة وخطابة، فالحمد لله على نعمائه.

و هنا نذكر بعضاَ من الطعون و الشبه والرد عليها :

الشبهة الأولى : السنة النبوية لم تدون إلا بعد مئتي سنة من وفاة الرسول .

وركز على ذلك المستشرق جولد تسيهر في كتابه دراسات إسلامية، وكذلك شبرنجر في كتابه الحديث عن العرب، وغيرهما ممن أورد ذلك، وأرادوا بهذا إضعاف ثقة الناس بالسنة النبوية وحجيتها وصحة نقلها ووصولها لنا من الرسول صلى الله عليه وسلم .

ويمكننا الرد على هذه الشبهة في النقاط التالية:

إن التدوين الرسمي العام للسنة النبوية الشريفة وإن كان على رأس المائة في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز، إلا أن السنة لم تبق مهملة طوال هذا القرن بل كانت تكتب كتابة خاصة لأشخاص معينين، أَذِن لهم النبي بأن يكتبوا، واستثناهم من النهي العام عن الكتابة في أول الأمر؛ لأنهم لا يخشى عليهم التباس القرآن بالحديث.

وقد جمع الصحابة الذين أذن لهم بالكتابة عدداً كبيراً من الأحاديث وهي أحاديث كلها صحيحة؛ لأن الكذب أو الوضع لم يكن لهما ظهور آنئذٍ. وكانت الصحف المدونة تحتوي على أحاديث كثيرة، فمثلاً صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما اشتملت على ألف حديث وهكذا.. واشتملت تلك الصحف على العدد الأكبر من الأحاديث التي دونت بعد ذلك في القرن الثالث الهجري.

وقامت هذه الكتابة الخاصة إلى جانب الرواية الشفاهية الدقيقة فكان وصول السنة النبوية إلى القرون التالية بعد ذلك شفاهة وتحريراً وفي هذا تأكيد وزيادة توثيق.

فلم تبق السنة النبوية مهملة طوال القرن الأول الهجري وإنما كانت تكتب بإذن خاص للبعض في سطور، وتحفظ في الصدور. وكان الصحابة حريصين كل الحرص على سماع الأحاديث من رسول الله ويدققون في ذلك

بحيث لا يفوتهم شيء، لدرجة أن أحدهم كان يتناوب مع الآخر حتى لا يفـوت أحـدهم شيء من السنن، عن عمر قال: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عـوالي المدينة، وكنا نتناوب النـزول على رسول الـلـه ينـزل يوماً وأنـزل يوماً، فإذا نزلـت جئتـه بخـبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[1].

بل رأى بعض العلماء أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهي إذِ النهي كان مبـدأ الأمـر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث أو اخـتلاط القـرآن بغـيره، فلـما أمـن ذلـك نسـخ النهي، ومما يؤيد القول بالنسخ أن بعض أحاديث الإذن بكتابة الحديث متأخرة التاريخ فـأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع، وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح.

ومـن كـل هـذا يتضـح أن السـنة لم تكـن مهملـة بـل كـان الصـحابة رضي الـلـــه عـنهم يحفظونها ويكتبها بعضهم، حرصاً عليها وصيانة لها في سطورهم وصدورهم.

و الكتب المؤلفة في رواة الحديث من نصوص تاريخيـة مبثوثـة في تـراجم هـؤلاء الـرواة، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرتـه البالغـة بشـكل مبكر.

٢ -إن تصنيف الحديث عـلى الأبـواب في المصـنفات والجوامـع هـي مرحلـة متطورة ومتقدمة جداً في كتابة الحديث، وقـد تـم ذلـك قبـل سـنة٢٠٠ للهجـرة بكثير، فتم في أوائل القرن الثاني، بين سنة١٢٠ -١٣٠ ه، بـدليل الواقـع الـذي بـين لنـا ذلـك، فهنـاك جملـة مـن هـذه الكتـب مـات مصـنفوها في منتصـف المائـة

١- رواه البخاري في صحيحه (٢٢٣/١) برقم ٨٩ مع فتح الباري.

الثانية تقريباً، مثل جامع معمر بن راشد (١٥٤ هـ) وهشام بن حسان (١٤٨هـ)، وابن جريج(١٥٠ هـ)،وجامع سفيان الثوري (١٦١ هـ) وغيرها كثير.

٣ -إن علماء الحديث وضعوا شروطاً لقبول الحديث، تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط، حتى يُؤدَّى فهناك شروط اشترطوها في الراوي تضمن فيه غاية الصدق والعدالة ، كما سُمِع من رسول الله والأمانة، مع الإدراك التام لتصرفاته وتحمل المسئولية، كما أنها تضمن فيه قوة الحفظ والضبط بصدره أو بكتابه أو بهما معاً، مما يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه، ويتضح ذلك من الشروط التي اشترطها المحدثون للصحيح والحسن والتي تكفل ثقة الرواة، ثم سلامة تناقل الحديث بين حلقات الإسناد، وسلامته من القوادح الظاهرة والخفية، ودقة تطبيق المحدثين لهذه الشروط والقواعد في الحكم على الحديث بالضعف لمجرد فقد دليل على صحته، من غير أن ينتظروا قيام دليل مضاد له.

٤ -إن علماء الحديث لم يكتفوا بهذا، بل وضعوا شروطاً في الرواية المكتوبة لم يتنبه لها أولئك المتطفلون، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح، ولذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راو إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، ونجد عليها إثبات السماعات، وخط المؤلف أو الشيخ المسمَع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها ،فكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم وأعظم حيطة من أي منهج في تمحيص الروايات والمستندات المكتوبة.

٥ -إن البحث عن الإسناد لم ينتظر مائتي سنة كما وقع في كلام الزاعم، بل فتش الصحابة عن الإسناد منذ العهد الأول حين وقعت الفتنة سنة ٣٥ هجرية لصيانة الحديث من الدس، وضرب المسلمون للعالم المثل الفريد في

التفتيش عن الأسانيد، حيث رحلوا إلى شتى الآفاق بحثاً عنها واختباراً لرواة الحـديث، حتـى اعتبرت الرحلة شرطاً أساسياً لتكوين المحدث.

٦ -إن المحدثين لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهـل البـدع والمـذاهب السياسـية مـن الاختلاق في الحديث، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلـة لصـيانة السـنة، فوضعوا القيود والضوابط لرواية المبتدع وبيان أسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع.

٧ -إن هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث القبول أو الرد فقط، بل إنه يتناول إضافة إلى ذلك أبحاث رواته وأسانيده ومتونه، وهو دليل على عمق نظر المحدثين ودقة بحثهم، فإن مما يستدل به على دقة العلم وإحكام أهله له تقاسيمه وتنويعاتـه، بـل لا يُعد علماً ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنويع أنواع ؟.!!

فظهر بذلك تهافت هذه الشبهة وبعدها عن الموضوعية والمنهجية) [١]

الشبهة الثانية : إن الـلـه تعالى تكفل بحفظ كتابه {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } [الحجر :٩] ولم يتكفل بحفظ السنة فهي غير محفوظة والخطأ يدخل لها ولا تعتـبر دلـيلا كالقرآن.

الرد على هذه الشبهة : إن الـلـه قد قيض من يحفظ كتابه ، وسنة رسوله صلى الـلـه عليـه وسـلم وتنقيتها من الدخيل والموضوع وحفظها من التغيير والتبديل والتحريف وكما أراد لهذه الشريعة البقـاء والحفـظ، أراد سـبحانه أيضـاً ألا يكلـف عبـاده مـن حفظهـا إلا بمـا يطيقـون، ولا يلحقهـم فيـه مشـقة

١- السنة النبوية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين د.رءوف شلبي /دار السعادة القاهرة ص٤٠-٤٣

شديدة، فمن المعلوم أن العرب كانوا أمة أميّة، وكان يندر فيهم الكتبة، وكانت أدوات الكتابة عزيزة ونادرة، حتى إن القرآن كان يكتب على جريد النخـل والعظـام والجلـود ، وقـد عـاش النبي بين أصحابه بعد البعثة ثلاثاً وعشرين سنة، ولهذا كان التكليـف بكتابـة الحـديث كلـه أمراً في غاية الصعوبة والمشقة، لأنه يشمل جميـع أقوالـه وأفعالـه وأحوالـه وتقريراتـه ولِـما يحتاجه هذا العمل من تفرغ عدد كبير من الصحابة له، مـع الأخـذ في الاعتبـار أن الصـحابة كانوا محتاجين إلى السعي في مصالحهم ومعايشهم، وفي الدعوة إلى الـلـه، وفي الجهاد في سبيل الـلـه، وأنهم لم يكونوا جميعا يحسنون الكتابة، بل قلة منهم، فكان تركيز هؤلاء الكتبـة مـن الصحابة على كتابة القرآن دون غيره حتى يؤدوه لمـن بعـدهم تامـاً مضـبوطاً لا يُـنْقص منـه حرف.

ومن أجل ذلك اقتصر التكليف على كتابة ما ينزل من القـرآن شـيئاً فشـيئاً حتـى جمـع القرآن كله في الصحف .وكان الخوف من حدوث اللبس عند عامة المسلمين فيخـتلط القـرآن بغيره - وخصوصاً في تلك الفترة المبكرة التي لم يكتمل فيها نزول الوحي - أحد الأسباب المهمة التي منعت من كتابة السنة.

ثم إنه لم يحصل أن استحر القتل فيهم قبل تلقي التابعين عنهم لحفاظ السـنة في عهـد الصحابة ما حصل لحفاظ القرآن ، فقد استحرَّ القتل بحفاظ القرآن من الصحابة، أمـا السـنة فإن الصحابة الذي رووا الحديث عن رسول الـلـه كانوا كثراً.

ومن الأسباب أيضاً أن السنة كانت متشعبة الوقائع والأحداث فلا يمكن جمعها كلها بيقين، ولو جمع الصحابة ما أمكنهم فلربما كان ذلك سبباً في رد من بعدهم ما فاتهم منها؛ ظناً منهم أن ما جمع هو كل السنة.

ثم إن جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن كان عرضة لأن يُقبِل الناس على تلك الكتب، ويدعوا القرآن، فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها عن طريق الرواية، وبعض الكتابات الخاصة.[1]

أضف إلى ذلك أن القرآن يختلف عن السنة من حيث أنه متعبد بتلاوته، معجز في نظمه ولا تجوز روايته بالمعنى، بل لا بد من الحفاظ على لفظه المنزل، فلو ترك للحوافظ فقط لما أمن أن يزاد فيه حرف أو ينقص منه، أو تبدل كلمة بأخرى، بينما السنة المقصود منها المعنى دون اللفظ، ولذا لم يتعبد الله الخلق بتلاوتها، ولم يتحداهم بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى، وفي روايتها بالمعنى تيسير على الأمة وتخفيف عنها في تحملها وآدائها.وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الدين كله وشهد الله له بهذا البلاغ فقال سبحانه : {يَا أَيّها الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَالله يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } [المائدة :٦٧] ، ووجود السنة بين الأمة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم فيه أبلغ دلالة على تبليغ الرسول إياها لأمته وبالتالي لم يضع نصف ما أوحاه الله إلى نبيه كما زعم الزاعمون ، بل يعلم الجميع أن الصحابة كانوا يتمتعون بحوافظ قوية، وقلوب واعية، وذكاء مفرط، مما أعانهم على حفظ السنة وتبليغها كما سمعوها، مستجيبين في ذلك لحث نبيهم لهم في الحديث الذي رواه الترمذي و غيره بقوله(نضر الله امرءاً سمع

١- الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية /محمد حافظ الشريدة.

مني مقالة فحفظها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع) فتم ما أراده النبي. من حفظ السنة وتبليغها ويكون بذلك قد بلغ دين الـلـه عز وجل كاملاً ولم ينقص منه شيئاً.

الشبهة الثالثة : قولهم بأن كتاب الـلـه حوى كل شيء وكل حكم محتاج إليـه واسـتدلوا بقوله تعالى{مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ }[الأنعام :٣٨] وقولـه تعـالى أيضـا{وَنَزَّلْنَـا عَلَيْـكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهدى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } [النحل :٨٩] فلم الحاجة للسنة النبوية؟.

الرد على هذه الشبهة : يرى بعضهم أن المراد من الكتـاب في قولـه تعـالى{مَـا فَرَّطْنَـا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام :٣٨]هو اللوح المحفوظ، فإنه الذي حوى كل شيء، واشـتمل عـلى جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام، بدلالة هذه الجملة عقب قولـه سـبحانه : {وَمَـا مِـنْ دَابَّـةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا طَـائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ } [الأنعام :٣٨]

أي مكتوبة وآجالها وأعمالها كما كتبت أرزاقكم وآجالكم وأعمالكم كـل ذلـك مسـطور مكتوب في اللوح المحفوظ لا يخفى على الـلـه منه شيء.

وعلى التسليم بأن المراد بالكتاب في هذا الآية القرآن، كما هـو في الآيـة الثانيـة وهـي قوله سبحانه { :وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ } [النحل :٨٩] فالمعنى أنـه لم يفـرِّط في شيء من أمور الدِّين وأحكامه، وأنه بيَّنها جميعاً بياناً وافياً.

ولكن هذا البيان إما أن يكون بطريق النص مثـل بيـان أصـول الـدين وعقائـده وقواعـد الأحكـام العامـة، فبـيَّن الـلـــه في كتابـه وجـوب الصـلاة

والزكاة والصوم والحج، وحِلِّ البيع والنكاح، وحرمة الرِّبـا والفـواحش، وحِـلِّ أكـل الطيبـات وحُرْمة أكل الخبائث على جهة الإجمال والعموم، وتَرَك بيان التفاصيل والجزئيات .

ولهذا لما قيل لمُطَرِّف بن عبد الـلـه بن الشِخِّير " : لا تحدثونا إلا بالقرآن قال : والـلـه ما نبغي بالقرآن بدلاً ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن)

وروي عن عمران بن حصين أنه قال لرجل يحمل تلك الشبهة : إنك امرؤ أحمق أتجد في كتاب الـلـه الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ، ثم عدد إليه الصلاة والزكاة ونحـو هـذا، ثـم قال أتجد هذا في كتاب الـلـه مفسراً، إن كتاب الـلـه أبهم هذا وإن السنة تفسر ذلك "[1] وإمـا أن يكون بيان القرآن بطريق الإحالة على دليل مـن الأدلـة الأخـرى التـي اعتبرهـا الشـارع في كتابه أدلة وحُجَجاً على خلقه.

فكل حكم بينته السنَّة أو الإجماع أو القياس أو غير ذلـك مـن الأدلـة المعتـبرة، فـالقرآن مبَيِّن له حقيقة، لأنه أرشد إليه وأوجب العمل به، وبهذا المعنى تكون جميع أحكام الشريعة راجعة إلى القرآن.

فنحن عندما نتمسك بالسنة ونعمل بما جاء فيها إنما نعمل في الحقيقة بكتاب الـلـه تعـالى، ولهذا لعن الـلـه الواشمات والمستوشمات والمتنمصات و المتفلجات للحسن، : " لما قال عبد الـلـه بن مسعود المغيرات خلق الـلـه " بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجـاءت إليـه وقالت : إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال وما لي لا ألعن من لعن رسول الـلـه، ومـن هـو في كتـاب الـلـه فقالـت: لقـد، قـرأت مـا بـين اللـوحين فـما وجـدت فيـه مـا تقـول، قـال

١- جامع بيان العلم وفضله ٨٨/٢

:لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه أما قرأت {وَمَا آَتَاكم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نهاكم عَنْهُ فَـانْتَهوا } [الحشر :٧] { ؟ !قالت : بلى، قال : فإنه قد نهى عنه (صلى الـلـه علية وسلم) [١]

وحُكِي أن الشافعي رحمه الـلـه كان جالساً في المسـجد الحـرام فقـال : لا تسـألوني عـن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الـلـه تعالى، فقال رجل : ما تقول في المُحْرِم إذا قتل الزُّنْبُـور ؟ فقال لا شيء عليه ؟

فقال : أين هذا في كتاب الـلـه ؟ فقال : قال الـلـه تعالى وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُـذُوهُ وَمَـا نهاكم عَنْهُ فانتهوا، ثم ذكر إسناداً إلى النبي في الحديث الذي رواه الترمذي، أنه قال : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)، ثم ذكر إسناداً إلى عمر أنـه قـال " للمُحْـرِم قتـل الزُّنْبُور " فأجابه من كتاب الـلـه.

قال الإمام الخطابي رحمه الـلـه " أخـبر سـبحانه أنـه لم يغـادر شـيئا مـن أمـر الـدين لم يتضمن بيانَه الكتابُ، إلا أن البيان على ضربين : بيان جَـلِيّ تناولـه الـذكر نصـاً وبيـان خفِـيّ اشتمل عليه معنى التلاوة وهو معنى قوله سـبحانه :{لِتُبَـيِّنَ لِلنَّـاسِ مَـا نُـزِّلَ إلـيهم ولعلهـم يَتَفَكَّرُونَ } [النحل :٤٤] ، فما كان من هذا الضرب ضـمناً كـان تفصـيل بيانـه موكـولاً إلى النبي ، فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان " ، وبذلك يتبين ضلال هؤلاء وسوء فهمهم وتهافت شبهاتهم، وأنه لا منافاة بين حجية السنة وبين كون القرآن تبيانـاً لكـل شيء)

١- صحيح البخاري،ج ٤ ص ١٨٥٣

الشـبهة الرابعـة : قـول المسـتشرقين بالوضـع في الحـديث واسـتدلوا بـذلك عـلى وجـود الأحاديث التي تتحدث عن الأمور الغيبية التي تنبأت بأحوال قادمة وأحـداث أ راضي وبقـاع من الأرض وفضـلها كـما قـال جوينبـل(، وقولـه أيضـا بوجـود أخطـاء تاريخيـة في عـدد مـن الأحاديث، ووجود أحاديث متناقضة في عدد من المواضيع.

لقد اختص الـلـه بمعرفة الغيب ونفى ذلك عن جميع الخلق فقال تعالى : {قُلْ لَا يَعْلَـمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ } [النمل :٦٥]

الرد على هذه الشبهة :حتى إن رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتـم التسـليم نفـى علمه بالغيب فقال تعالى في كتابه {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَراً إِلَّا مَا شَـاءَ اللهُ وَلَـوْ كُنْـتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّـوءُ إِنْ أَنَـا إِلَّا نَـذِيرٌ وَبَشِـيرٌ لِقَـوْمٍ يُؤْمِنُـونَ} [الأعراف :١٨٨] ، ولكن الـلـه جل جلاله قال أيضا بمحكم التنزيل أنـه يطلـع عـلى غيبـه مـن يشاء من عباده فقال تعالى{عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يظهر عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُـولٍ فَ إِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً * لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ ربهـم وَأَحَـاطَ بِمَـا لديهم وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً } [الجنّ :٢٦-٢٨]

وإن أحاديث الغيب المنقولة عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صحيحة متواترة في أغلبهـا، ويبلـغ عـدد التـواتر منهـا بمفـرده كأحاديـث الـدجال، والمسـلمون لم يأخـذوا هـذه الأحاديث دون فحص وتحقق فمنها الصحيح ومنها الموضوع.

أما بالسنة للأحاديث ذات الوقائع التاريخية ففي الصحيح من كتب السـنة الكثـير مـن هذه ويقول الـلـه تعالى في كتابه{ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}النَّجم :٤وقد اعتمد أهل العلم على هذه الأحاديث ودونوها في كتب التاريخ لبيان الأحاديث التاريخية والحكم عليها فـما وافـق الحديث أخذوه وما خالفه ردوه وما هو مسكوت عنه سكتوا عنه، وقد علق ابن حجـر عـلى حديث رسول الـلـه (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)[1] فقال : أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه) [2]، وهذا نهج علماء الإسلام في اثبات الوقائع التاريخية الواردة بها الأدلة، ولم يذكر المستشرقون الأخطاء الفادحة التي وقعت من الأحاديث في الأحداث التاريخية ولا ينكر وجود أحاديث موضـوعة في هذا الباب ولكـن علـماء الإسـلام بينـوا ضـعفها أو وضـعها مـما ضـحد شـبه المسـتشرقين وحججهم)

الشبهة الخامسـة : إن بـين السـنة والقـرآن تعارضـاً في الكثـير، كـما يزعمـون أن السـنة تتعارض فيما بينها ويرتبون على ذلك النتيجة التي قدموا لها بأنه لا داعي للأخـذ بالسـنة أي بالأحاديث النبوية.

الرد على هذه الشبهة : ليس هناك تعارض بين القرآن والسنة، فالسنة مكملة ومـفسرة للقـرآن وكلاهما وحي من عند الـلـه، ولكن من أراد أن يفهم القرآن والسنة فلا بد أن يكون لـه رصـيد مـن الحكمة القرآنية، وله ذوق أدبي، وعلى دراية بأغوار النفس الإنسـانية وأحـوال المجتمعـات البشريـة

١- البخاري، صحيح البخاري، ج ٤ ص ١٦٣٠

٢- العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٨ ص ١٧٠

ودراسة عميقة للسنة المطهرة، ولا يكفي في ذلك مطالعة كتاب أو حفظ بعض الأحاديث و إن العلماء وقفوا أمام شبهة التعارض المزعومة هذه سواء كانت تعارضاً مزعوما بين القرآن والحديث أو بين الأحاديث بعضها مع بعض ومن أمثلة التعارض الأول حسب زعمهم أي التعارض بين القرآن والسنة أن يأمر القرآن بقراءة ما تيسر من القرآن في الصلاة في قوله {فَاقرءوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرْآَن } [المزمل ٢٠] ثم يقول الحديث النبوي : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب [١]) فنقول ببساطة شديدة إن هذا الأمر لا يمكن أن يكون تعارضاً أبداً، و لكنه تخصيص للعام وهذا الأمر من بديهيات علوم الشريعة فأمر القرآن عام خصصته السنة النبوية ومثله قول القرآن {وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } [البقرة ٢٥٧] فهو عام في كل أنواع البيع لكن يجئ الحديث النبوي ليخصص أنواعاً بعينها بطريقة بعينها في البيع فيقول : (الذهب بالذهب مثلا بمثل ويدا بيد والفضل رباً إلخ) [٢] ولا تعارض لأن السنة هي البيان التفصيلي لما يجمل في القرآن كما تصرح الآية { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهم ولعلهم يَتَفَكَّرُونَ } [النحل :٤٤]

ومن النوع الثاني؛ أي تعارض حديث مع حديث، ما روى عن استحباب الوضوء بعد الأكل من طعام مسته النار مثل : من أكل لحم جزور فليتوضأ، وتوضأوا فيما مست النار ثم جاء الحديث هو ترك الوضوء مما مست النار فلا تعارض هنا، ولكن الآخر فكان آخر الأمرين من رسول الله الحديث الأخير

١- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء الت ا رث العربي، بيروت، لبنان، ج ٢ ص ١٥
٢- البخاري، صحيح البخاري، ج ٢ ص ٧٦٢

غير الحكم في الحديث الذي سبقه فهو ما يسميه علماء الحـديث النسـخ أي تغيـير المتـأخر للحكم المتقدم ولا تعارض في ذلك.

ومسائل كثيرة قد تحدث شبهة كاستثناء الخاص من العام كقوله تعالى{ وَعَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً } [آل عمران :٩٧] ثم يأتي الحديث ليقيد حج النساء باشتراط أن يكون مع المرأة محرم (لا يحل لامرأة تؤمن باللـه واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوهـا أو ذو محـرم منهـا) [1]فهـذا اسـتثناء للخاص من العام وأيضا لا تعارض فيه.

فهذه المسائل وغيرها قد عنى بدراستها وتوضيحها علماء السنة وأفـردوا لهـا التصـانيف المختلفة التي حولتها من مواطن اشتباه أو مآخذ كما يتلمس الكـارهون إلى حيـث أصـبحت جميعها مصدر سعة وثراء ورفع للحرج عن الإنسان في التشريع الإسلامي يحسب له ولا يعاب عليه.

الشبهة السادسة : اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف، لقد اعتبر الطاعنون اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجال وتضعيفهم مطعناً في منهجهم، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصـحيح أحاديـث لم تبلـغ درجة الصحة، ولذلك حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

الـرد عـلى هـذه الشـبهة : إن مـا وضـعه علـماء الحـديث مـن قواعـد وأصـول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم ينفي ما قالوا، ولم ينطلقوا رحمهم اللـه في تعـديل

١- صحيح مسلم، كتاب الحج، رقم ١٣٤٠

الرواة وتجريحهم من هوى، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسبة لله وتديناً، ولذلك كثر قولهم" :إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم."

لقد قام علم الجرْح والتعديل الذي يختصُّ بالرواة غالبًا والذي يعتبر من أدقِّ علوم السُّنة، وأجلِّها قدرًا؛ لأنَّ المعوّل عليه في قَبول السنة أو ردِّها، وهو السند بشكل أساسي الذي يتكوَّن بمجموعة من الرجال، الذين يتناقلون الحديث المروي عن النبي - صلَّى الله عليه وسلَّم.

ولم يكن هذا القَبول أو الردُّ دون قواعدَ ولا ضوابط؛ بل إنَّ علماء هذا الفنِّ قد تتبعوا تواريخَ الرجال، ووقفوا على أخبارهم بدقَّة، وكانوا متجرِّدين للحقّ، ولم تأخذهم في الله لومةُ لائم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصاحات.

قائمة المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم

٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني - طبع المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى "١٣٩٩هـ-١٩٧٩م

٣) الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني - طبع إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى "١٣٢٨هـ".

٤) الإمام البخاري وصحيحه: للدكتور/ عبد الغني عبد الخالق - دار المنارة للنشر - السعودية - جُدَّة - الطبعة الأولى "١٤٠٥هـ-١٩٨٥م-

٥) ٧ -الإمام الترمذي وكتابه لنور الدين عتر ،لجنة التأليف والترجمة والنشر،بيروت .

٦) بحوث في تاريخ السنة للدكتور أكرم العمري ، ط: الرابعة ،مؤسسة الرسالة ،بيروت.

٧) تاج العروس: للمرتضى الزبيدي،دار مكتبة الحياة بيروت .

٨) تاريخ الأدب العربي بلبروكلمان، دار المعرفة ،مصر .

٩) تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: للحافظ الذهبي- طبعة القاهرة "١٩٤٨-١٩٥٠م".

١٠) تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي "ت ٤٦٣ هـ"- طبع المكتبة السلفية- المدينة المنورة- الطبعة الأولى "١٣٤٩هـ- ١٩٣١م

١١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي "٨٤٩- ٩١١هـ"- طبع مؤسسة الرسالة- بيروت- تحقيق الدكتور/ عزت علي عطية، وموسى محمد علي.

١٢) تدوين السنة النبوية من القرن الأول إلى القرن التاسع نشأته وتطوره/ للدكتور محمد مطر الزهراني،الطبعة الاولي، الناشر مكتبة دار المنهاج .

١٣) تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الـلـه شمس الدين الذهبي "٧٤٨هـ- ١٣٤٧م"- طبع دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٤) تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني "ت ٨٥٢هـ"- تحقيق: محمد عوامة- طبع دار الرشيد- سوريا- ط أولى "١٤٠٦هـ"، وطبعة دار المعرفة بيروت- بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٥) تقريب النواوي "بشرح تدريب الراوي"- طبع دار الكتب الحديثة- القاهرة- ط الثانية "١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م". التقريب والتيسير

١٦) تقييد العلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي "٤٦٣هـ"- تحقيق د/ يوسف العش، دمشق- الطبعة الأولى "١٩٤٩م".

١٧) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي "٧٢٥- ٨٠٦هـ"- تصحيح وتعليق: محمد راغب الطباخ- المطبعة العلمية- حلب- ط أولى "١٣٥٠هـ".

١٨) تنوير الحوالك "على موطأ الإمام مالك": للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي "٨٤٩- ٩١١هـ"- مطبعة دار إحياء الكتب العربية- مصر "١٣٤٣هـ".

١٩) تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي "ت ٦٧٦هـ" طبع دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٠) تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني "٨٥٢هـ"- طبع دار صادر- بيروت- مصورة عن الطبعة الأولى- بالهند "١٣٢٦هـ".

٢١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي "٦٥٤- ٧٤٢هـ"- طبع مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى.

٢٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر بن صالح الجزائري "٣٣٨هـ"- طبع دار المعرفة- بيروت.

٢٣) جامع الأصول: لابن الأثير- طبعة دار الفكر للطباعة والنشر- بتحقيق/ عبد القادر الأرناءوط، ط ٢ "١٤٠٣هـ-١٩٨٣م".

٢٤) جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي "٣٦٨- ٤٦٣هـ"- إدارة الطباعة المنيرية- مصر، ودار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، والمطبعة السلفية، الطبعة الثانية "١٣٨٨هـ-١٩٦٨م".

٢٥) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي "٨٤٩- ٩١١هـ" طبع دار الفكر- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى "١٤٠١هـ-١٩٨١م".

٢٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي "٣٩٢- ٤٦٣هـ" تحقيق الدكتور/ محمد الطحان- مطبعة المعارف- الرياض "١٤٠٣هـ".

٢٧) الجرح والتعديل للإمام محمد بن عبد الرحمن الرازي (٢٤٠-٥٣٢٧) طبعة دار الكتب العلمية -بيروت .

٢٨) كشف الظنون من أسامي الفنون لحاجي خليفة(ت٥١٠٦٧)طبع دار الفكر -بيروت.

٢٩) الحديث والمحدثون: لمحمد محمد أبو زهو- طبع دار الكتاب العربي- بيروت.

٣٠) دراسات في الحديث النبوي لمحمد مصطفى الأعظمي، المكتب لإسلامي،١٤٠٠هـ

٣١) الرسالة للإمام الشافعي- تحقيق: أحمد محمد شاكر- القاهرة "١٩٣٨م".

٣٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د/ مصطفى السباعي. .

٣٣) سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه "٢٠٧- ٢٥٧هـ"- تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي- مطبعة الحلبي.

٣٤) سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي "٢٠٢- ٢٧٥هـ". ومعه معالم السنن للخطابي "٣١٩- ٣٨٨هـ"- تحقيق/ عزت الدعاس، وعادل السيد- طبع دار الحديث- حمص- سورية- ط الأولى "١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م".

٣٥) سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة "٢٠٩- ٢٩٧هـ"- طبع مصطفى الحلبي- الطبعة الأولى "١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م".لفتاح أبو غدة- مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب.

٣٦) سنن الدارقطني "٣٠٦- ٣٨٥هـ" وبذيله التعليق المغني على الدارقطني: لأبي الطيب محمد شميس الحق العظيم آبادي- تحقيق/ السيد عبد الله هاشم يماني- المدينة المنورة- الحجاز "١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م".

٣٧) سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي "ت ٢٥٥هـ"- تحقيق/ السيد عبد الله هاشم يماني المدني- المدينة المنورة "١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م" شركة الطباعة الفنية بالدراسة- طبع دار إحياء التراث، ودار الريان للتراث- ط الأولى "١٤٠٧هـ-١٩٨٧م"، وطبعة دار المعرفة- بيروت- ط. "١" "١٤١١هـ-١٩٩١م".

٣٨) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي: تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة- الطبعة الأولى المفهرسة- بيروت "١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م"

٣٩) سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي "٧٤٨هـ- ١٣٧٤م"- طبع مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة "١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م".

٤٠) شرح السنة: للإمام أبي محمد الحسين بن سعود الفراء البغوي "٤٣٦- ٥١٦هـ"- تحقيق/ شعيب الأرناءوط ومحمد زهير الشاويش- طبع المكتب الإسلامي- بيروت.

٤١) شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي- تحقيق الدكتور/ صبحي السامرائي- طبع عالم الكتب- بيروت- وتحقيق الدكتور/ همام سعيد- مكتبة المنار بالأردن- الطبعة الأولى "١٤٠٧هـ- شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان.

٤٢) شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان. شرح الكوكب المنير لابن النجار

٤٣) صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري "٢٠٦- ٢٦١هـ" طبع دار إحياء الكتب العربية- الطبعة الأولى "١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م"- ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٤) صحيح ابن حبان: للإمام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي "٣٥٤هـ"- تحقيق/ كمال يوسف الحوت- طبع دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط. الأولى "١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م".

٤٥) صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري "٢٢٣- ٣١١هـ" تحقيق الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي- طبع المكتب الإسلامي- بيروت.

٤٦) طبقات الشافعية الكبرى- لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي "٧٢٧- ٧٧١هـ"- طبعة الحلبي- الطبعة الأولى "١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م"- تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي.

٤٧) الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي- طبع دار صادر- بيروت، وطبع دار التحرير- القاهرة "١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م"، وطبعة الخانجي بالقاهرة "٢٠٠١٧٣

٤٨) طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ زين الدين أبي الفرج بن رجب الحنبلي "٧٣٦- ٧٩٥هـ"- الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة- الطبعة الأولى "١٤١٧هـ-١٩٩٦م"- مؤسسة الرسالة.

٥٠) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للإمام الحافظ زين الدين الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي "٧٢٥- ٨٠٦هـ" مطبعة وكالة النخلة- القاهرة - ط. الأولى- ومكتبة السنة.

٥١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي "٩٠٢هـ"، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة- الطبعة الثانية "١٣٨٨هـ-١٩٦٨م"، والطبعة الهندية "١٩٥٢م".".

٥٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي،دار الجيل بيروت

٥٣) كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون: لملا كاتب الجلبي مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة "ت ١٠٦٧هـ"- طبع دار الفكر- بيروت.

٥٤) كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني (ت٥١١٦٢) مكتبة التراث الإسلامي-حلب .

٥٥) الكفاية في علم الرواية: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي "٤٦٣هـ"- طبع دار الكتب العلمية- بيروت- وطبع دار الكتاب الحديثة بالقاهرة "١٤١٠هـ-١٩٩٠م"، وطبعة الهند، وطبعة دار الكتاب ببيروت- الطبعة السادسة "١٩٨٦م" بتحقيق أ. د/ أحمد عمر هاشم .

٥٦) لسان العرب: للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري "٦٣٠- ٧١١هـ"- دار المعارف- القاهرة . . مجلة المنار – السنة التاسعة .

٥٧) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية ،دار الإفتاء ،الرياض.

٥٨) مذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي، المكتبة السلفية المدينة.

٥٩) مسند الإمام أحمد –طبع المكتب الإسلامي-بيروت-ط الرابعة (١٤٠٣-١٩٨٣م)

٦٠) مقدمة صحيح مسلم الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ.)

٦١) مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري للامام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

٦٢) شرح مقدمة التفسير (النقاية) للسيوطي ـ مؤلف الأصل: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير .

٦٣) المستدرك على الصحيحين في الحديث :لأبي عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري طبعة دار الفكر –بيروت (٥١٣٩٨-١٩٨٧م).

٦٤) مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف ،لنور الدين عتر /دار طيبة الدمشقية للطباعة والنشر والتوزيع٢٠٠٧م

٦٥) مناهج المحدثين في القرنين الأول والثاني الهجريين، للدكتور علي عبد الباسط مزيد/المجموعة المتحدة للطباعة.

٦٦) موافقات الإمام الشاطبي ،المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة

٦٧) ميزان الإعتدال للذهبي

٦٨) النكت، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر: الجامعة الإسلامية

٦٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لإبن الأثير ،دار إحياء التراث العربي، سبيروت.

فهرس الموضوعات

المقدمة ---------- ٧
المحتويات ---------- ٩
التمهيد ---------- ١١
الفصل الأول مكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها ---------- ١٧
أولا: مكانة السنة في الإسلام: ---------- ١٧
عناية السلف بالسنة النبوية ---------- ١٩
أولاً: العناية بالسُّنَّة في عصر الصحابة: ---------- ٢٠
ثانياً: العناية بالسُّنَّة المطهَّرة في عصر التابعين فمن بعدهم : ---------- ٢٦
الفصل الثاني التدوين في القرن الأول ---------- ٣١
أولاً: تدوين السُّنَّة في حياة النبي صلى الـلـه عليه وسلم :---------- ٣١
ثانياً: جهود الصحابة رضي الـلـه عنهم في تدوين السُّنَّة المطهرةّ ---------- ٤٢
ثالثاً: جهود التابعين في تدوين السُّنَّة المشرفة: ---------- ٤٦
الفصل الثالث التدوين في القرن الثاني الهجري---------- ٥٣
دراسة لأهم نموذج دون في القرن الثاني: كتاب الإمام مالك بن أنس المسمى بالموطأ ------ ٥٥
التدوين الشامل للسنة النبوية:---------- ٥٧
الفصل الرابع التدوين في القرن الثالث الهجري ---------- ٦١
أولا: كتب المسانيد :---------- ٦٢
دراسة موجزة عن نموذج من كتب المسانيد ---------- ٦٤
ثانيا: الكتب الستة ---------- ٦٧
الفصل الخامس نماذج من التدوين بعد القرن الثالث---------- ٨٥
أولاً: - صحيح الإمام ابن خزيمة: ---------- ٨٥
ثانياً: تسمية كتابه:---------- ٨٥
ثالثاً- المستدرك لأبي عبدالـلـه الحاكم النيسابوري: ---------- ٩١
الفصل السادس موقف أهل الأهواء والبدع من السنة النبوية ---------- ١١٥

الفصل السابع---------- ١٣٥
أولا: الطعن في عدالة الصحابة عموماً---------- ١٣٥
ثالثاً :طعون المستشرقين في السنة النبوية---------- ١٥١
قائمة المصادر والمراجع---------- ١٦٧
فهرس الموضوعات---------- ١٧٤

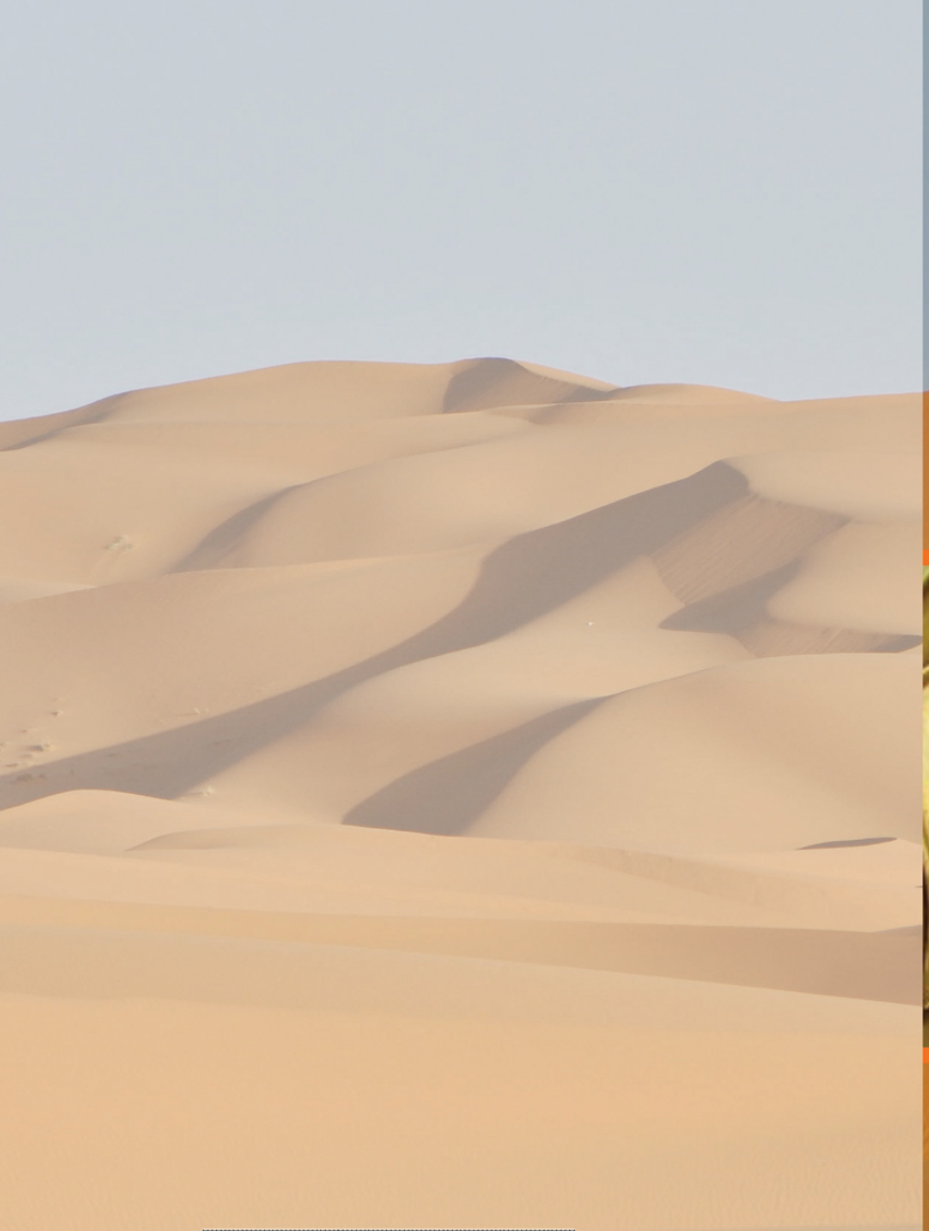

6281140003975